



إطار الحقوق اللغوية للطفل





إطار الحقوق اللغوية للطفل

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م



إطار الحقوق اللغوية للطفل

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
إطار الحقوق اللغوية للطفل
- الرياض، ١٤٤٦ هـ

١٤٠ ص: ١٧ × ٢٤ سم . - (السياسات والمعايير؛ ١)

رقم الإيداع: ١٤٤٦ / ٧٧٣٦

ردمك: ٦-١٥-٤٩٨-٨-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٩
الملخص التنفيذي	١١
المقدمة	١٩
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي	٢٥
١- السياسة اللغوية	٢٧
٢- التخطيط اللغوي	٢٨
٣- مرحلة الطفولة	٢٨
٤- حقوق الطفل	٢٨
٥- الحقوق اللغوية	٢٩
٦- تعريف مجالات إطار الحقوق اللغوية للطفل	٣٠
المجال الأول: مجال الهوية والانتماء	٣٠
المجال الثاني: مجال البقاء والصحة	٣٢
المجال الثالث: مجال التعليم والتنمية	٣٣
المجال الرابع: مجال المشاركة والتعبير	٣٤
المجال الخامس: مجال الحماية من التمييز	٣٥

الموضوع	الصفحة
٧- مسوغات بناء إطار الحقوق اللغوية للطفل	٣٦
٨- الأهداف العامة لإطار الحقوق اللغوية للطفل	٣٨
٩- الجهات المستفيدة من إطار الحقوق اللغوية للطفل	٤٠
الفصل الثاني: تحليل الوثائق والممارسات والدراسات السابقة	٤١
مدخل	٤٣
أولاً: تحليل الوثائق	٤٣
أ : تحليل الوثائق الدولية	٤٤
ب : تحليل الوثائق الإقليمية	٥٦
ج : تحليل الوثائق السعودية	٥٨
ثانياً: تحليل الممارسات الدولية والإقليمية	٧٣
ثالثاً: تحليل الدراسات السابقة	٧٦
الدراسات التي تناولت الحقوق اللغوية للطفل بعمومها	٧٦
الدراسات التي تناولت الحقوق اللغوية للطفل حسب مجالاتها الخمسة	٧٧
١- الدراسات في مجال الهوية والانتماء	٧٨
٢- الدراسات في مجال البقاء والصحة	٨٠
٣- الدراسات في مجال التعليم والتنمية	٨٢
٤- الدراسات في مجال المشاركة والتعبير	٨٧
٥- الدراسات في مجال الحماية من التمييز	٩٠
خاتمة	٩٣

الصفحة	الموضوع
٩٧	الفصل الثالث: المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل
٩٩	مدخل
١٠٠	مواد إطار الحقوق اللغوية للطفل
١٠٠	أولاً: مجالات إطار الحقوق اللغوية للطفل
١٠١	ثانياً: مصادرها
١٠٣	ثالثاً: صياغتها
١٠٥	رابعاً: مؤشرات قياس أدائها
١٠٦	خامساً: مواد إطار الحقوق اللغوية للطفل
١٠٧	١- المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال الهوية والانتماء
١٠٩	٢- المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال البقاء والصحة
١١١	٣- المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال التعليم والتنمية
١١٤	٤- المواد في مجال المشاركة والتعبير
١١٥	٥- المواد في مجال الحماية من التمييز
١١٧	سادساً: الأبعاد التنفيذية لتطبيق المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل
١٢٢	سابعاً: الآثار الإيجابية المترتبة على تطبيق المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل
١٢٢	ثامناً: مخاطر عدم الاهتمام بالحقوق اللغوية للطفل
١٢٣	خاتمة
١٢٤	التوصيات
١٢٥	المراجع
١٣٩	شكر وتقدير

مقدمة المجمع

يمد مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية جسراً متيناً بين أعماله ومشروعاته وواقع اللغة العربية؛ حيث شكل هذا الواقع إطاراً تنجز في سياقه الأعمال، ومن تشكلاته تُستلهم الأفكار، ولترتق ثغرة، وسد حاجة، وإثراء جهدٍ في الواقع اللغوي؛ أنجز المجمع أهم مشروعاته، وأسس أهم أعماله.

وفي إطار اهتمام المجمع ببناء السياسات اللغوية، وسعيه إلى ضبط الواقع اللغوي بمؤشراتٍ تقدم دلائل رقمية وإحصائية، يجيء مشروع "إطار الحقوق اللغوية للطفل" ليسد الحاجة إلى ضابطٍ يُحتكم إليه في ضبط الممارسات اللغوية الموجهة إلى الطفل، ويسهم ببناء قاعدة مرجعية لسياساتٍ لغوية؛ إذ كان الباعث في تصميم هذا الإطار ضبط التعاملات اللغوية في زمنٍ توسعت فيه دائرة التعليم بغير العربية، وتمددت مساحة الاستعمال اللغوي الأجنبي في أهم قنوات الإنتاج تأثيراً في لغة الطفل، وتشكيلاً لهويته.

إنّ هذا الإطار بُني ليكون مرجعاً لكل مؤسسة يمتد أثر أنشطتها إلى الطفل ولغته، وتسهم إنتاجاتها في تشكيل هويته وقيمه؛ فهو يوجد صيغة محددة لحقوق الطفل اللغوية؛ ليمكّن من استعمال العربية بوصفها لغة هوية، وثقافة، وتُستثمر - بالأخذ بتوصياته - مرحلة الطفولة في البناء السليم لمقومات الشخصية؛ بغية أن يكون الطفل عضواً فاعلاً في تنمية ذاته ومجتمعه.

وقد تصدى لوضع هذا الإطار وتحكيمه فريق علمي يمتلك من العدة المنهجية
والنظرة البحثية ما مكنهم من التأسيس لهذا الإطار، لذا يثمن المجمع جهودهم على ما
تفضلوا به من عمل علمي جاد. ويسعد المجمع بتلقي آراء الباحثين والخبراء ومقترحاتهم؛
لإثراء الإطار وتطويره وتحسينه.

والله الموفق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

ملخص تنفيذي

تواجه لغة الطفل إشكاليات كثيرة؛ بعضها قديم، والآخر استجد مع التغيرات التي طالت المجتمعات الحديثة؛ لذا كان لزاماً المبادرة بالعمل على بناء إطار يحفظ للأطفال حقوقهم فيما يخص اللغة العربية؛ انطلاقاً من دراسة علمية فاحصة ومؤسّسة. وهذا ما دعا إلى بناء هذا الإطار.

لقد اتّخذ (إطار الحقوق اللغوية للطفل) عدداً من الإجراءات العلمية المنهجية؛ لترسية صياغة المواد الإرشادية المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل؛ وهي على النحو الآتي:

أ



وصف المشكلة التي يسعى (إطار الحقوق اللغوية للطفل) إلى معالجتها، مع تقديم عددٍ من الإحصائيات الداعمة لذلك.

ب



استعراض الدراسات النظرية والتجارب العملية السابقة المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل، مع تحليلها، واستخلاص الجوانب الإيجابية والسلبية منها.

ج



تعيين مجالات الحقوق اللغوية، وتحديد مصادرها المتمثلة في الوثائق الدولية والإقليمية والوطنية، إضافةً إلى ملاحظة معطيات الواقع اللغوي للطفل السعودي.

د



بسط الإطار المفاهيمي الذي تقوم عليه فلسفة هذا الإطار.



ز

اقتراح عددٍ من المؤشرات
لقياس مواد الإرشادات
المتعلقة بالحقوق اللغوية
للطفل.



و

تعيين الأهداف العامة
التي يسعى (إطار الحقوق
اللغوية للطفل) إلى
تحقيقها .



هـ

تحديد المسوّغات العامة
لبناء (إطار الحقوق
اللغوية للطفل).

وقد تكوّن هذا الإطار من:

فيها وصف للمشكلة، مع شرحٍ للإطار المفاهيمي المرتبط بالحقوق اللغوية للطفل، وتحديد مسوّغات بناء إطارٍ للحقوق اللغوية للطفل، وأهدافه، ومكوّناته، مع الإشارة إلى أهمّ الجهات ذات العلاقة بتنفيذه.

وفيه تحليل الوثائق الدولية والمحلية، والممارسات الدولية والإقليمية، والدراسات السابقة؛ من أجل بناء الإطار المشار إليه، وقد جاء ذلك حسب الخطوات الآتية :

أ. مراجعة الوثائق الرسمية والمعلّنة؛ سواءً على المستوى العالمي (المواثيق الدولية في حقوق الإنسان)، أو الوطني (أنظمة المملكة العربية السعودية)، وعرضها بإيجاز؛ من حيث: عناصرها، وموضوعاتها، وأسباب اختيارها، وارتباطاتها (بالإطار الحالي) محلّ الاهتمام.

ب. تتبع الممارسات المرتبطة بالسياسات اللغوية عامّةً في عددٍ من دول العالم؛ بعضها يشترك مع المملكة العربية السعودية في اللغة أو الدين، وبعضها ممّن يُستفاد من تجربته. وقد أُوجِزت الممارسات المتصلة بالحقوق اللغوية للطفل بما يُلخّص تلك التجارب، ويُبرز التوصيات التي يُمكن أن يُستفاد منها في بناء إطارٍ للحقوق اللغوية للطفل.

١
مقدمة

٢
الفصل
الأول

ج. عرض الدراسات السابقة حول حقوق الطفل عامةً، والحقوق اللغوية للطفل خاصةً، وما أوصت به تلك الدراسات. وقد بدأ عرض الدراسات بتناول الحقوق اللغوية على وجه العموم، ثم شرع في تخصيصها من جهة تناولها الحقوق اللغوية للطفل بحسب مجالاتها الخمسة الأساسية المُحدَّدة (الهوية والانتماء، البقاء والصحة، التعليم والتنمية، المشاركة والتعبير، الحماية من التمييز).

د. خاتمة: تلخص أهمّ المبادئ التي سيعتمد عليها في بناء السياسة اللغوية لحقوق الطفل في المملكة العربية السعودية.

عُني بتحديد مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل)، وبصياغة موادها التفصيلية، وبناء مؤشرات قياسها. مع التعريف بمصادر المواد ومؤشراتها، إضافةً إلى تحليل الأبعاد التنفيذية لتطبيق الإرشادات المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل. وقد جاء ترتيب محتوى الفصل وفق الخطوات الآتية:

أ. تعريف مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل) وفق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩م عن الجمعية العامة بهيئة الأمم المتحدة، وتعليل اختيار صياغة مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل) في ضوءها، وبناء المؤشرات المقترحة لقياسها.

ب. صياغة مواد الإرشادات المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل وفق المجالات الخمسة بواقع: ثلاث عشرة مادة لمجال الهوية والانتماء، وثلاث عشرة مادة للبقاء والصحة، واثنى عشرة مادة للتعليم والتنمية، وتسع مواد للمشاركة والتعبير، وتسع مواد للحماية من التمييز؛ لكلٍّ منها مؤشرات المقترحة.

ج. تحليل الأبعاد التنفيذية لتطبيق الإرشادات المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل؛ وذلك باستخدام أسلوب التحليل الرباعي للواقع (سوات) (SWOT)؛ الذي اعتمد على التحليل الإستراتيجي لنقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات.

٣ الفصل الثاني

خاتمة: تلخّص أهمّ النتائج والتوصيات التي انتهى إليها إطار الحقوق اللغوية للطفل.

◀ أما المبادئ التي انطلق منها الإطار؛ فهي:

- ١ أن اللغة -بعمومها- هويّة وثقافة، وليست مجرد لسانٍ للتعبير، وتزداد أهمية وقيمة فيما يتعلق بالطفل.
- ٢ أنّ تعلّم الطفل بلغته الأمّ حقٌّ ثابتٌ من حقوقه اللغوية.
- ٣ أنّ الوطن العربيّ يعاني من غياب سياسةٍ علنيةٍ ومحدّدةٍ للحقوق اللغوية للطفل، تُطبّق -أوّل ما تُطبّق- في التعليم، وفي وسائل الإعلام -باختلافها- وما تحمله من مواد أدبية موجهة إلى الطفل.
- ٤ أن كثيراً من الدول تعاني من ثنائية لغة التعليم في الصفوف الأولية، وهذا له تأثير بالغ على تشكيل الهوية الفكرية والثقافية والوطنية للطفل.
- ٥ تمتد إشكالية ثنائية اللغة إلى الإعلام التقليدي والرقمي، والبرامج والمواد الثقافية والترفيهية الموجهة للطفل، وغيرها مما يتعرض له الطفل من مؤثرات في حياته اليومية.

◀ ومن أبرز النتائج التي خلص إليها (إطار الحقوق اللغوية للطفل):

بناء (٥٦) مادة إرشادية تهدف إلى ترسية الحقوق اللغوية للطفل في خمسة مجالات، هي: (الهوية والانتماء، البقاء والصحة، التعليم والتنمية، المشاركة والتعبير، الحماية من التمييز)، وقد أُنبِعتْ بمؤشرات تساهم في قياس الأداء للأهداف التي تسعى المواد الإرشادية إلى تحقيقها، ومن ضمن هذه المواد:

أ. إدراج نصوص صريحة تستهدف الحقوق اللغوية للطفل في الأنظمة العامة والخاصة بالمؤسسات المسؤولة عن رعايته.

- ب. تعزيز الهوية العربية في كل ما يُقدَّم للطفل من منتجات ترفيهية وتعليمية أو غيرها.
- ج. استعمال اللغة العربية في البطاقات الإرشادية المصاحبة لألعاب الأطفال.
- د. منح مهارة استعمال اللغة العربية للطفل أولويةً في برامج التعليم الحكومية، والأهلية، والعالمية.
- هـ. بناء اختبارات لقياس مستوى اللغة العربية لدى الطفل في التعليم العام والأهلي.
- و. تضمين مناهج تعليم الطفل اللغة العربية في المدارس قِيَمًا، وقِصَصًا، ومهاراتٍ لغويةً من التراث العربي.
- ز. تبسيط اللغة العربية التي تُصاغ بها الوثائق، والأنظمة، والمواد التعليمية، للطفل ليفهمها فهمًا جيدًا.
- ح. حماية الطفل متحدّث اللغة العربية من التمييز ضده، والتقليل من قدراته.

◀ أما مؤشرات القياس فقد بلغت (٧٢) مؤشرًا، من أبرزها:

- ◀ نسبة برامج تعزيز الهوية السعودية للأطفال المتضمنة محورًا عن اللغة العربية.
- ◀ نسبة ضبط اللغة العربية وإتقانها في الإنتاج الإعلامي الموجه للطفل.
- ◀ عدد البرامج التي تستهدف إثراء المعجم اللغوي العربي للطفل.
- ◀ نسبة الأماكن التي توفر إرشادات الأمن والسلامة للطفل باللغة العربية.
- ◀ نسبة ألعاب الأطفال المتضمنة بطاقات إرشادية باللغة العربية.
- ◀ درجة اختبارات قياس مستوى اللغة العربية لدى الأطفال في التعليم العام والأهلي.
- ◀ نسبة ساعات البرامج التعليمية باللغة العربية في المدارس العالمية والأجنبية.
- ◀ عدد السياسات اللغوية الداعمة لحقوق اللغوية للطفل.

١ انتهى (إطار الحقوق اللغوية للطفل) إلى أبرز التوصيات الآتية:

١ بناء خطة إستراتيجية لإطلاق سياسة للحقوق اللغوية للطفل، بالاستناد إلى ما ورد في الإطار الحالي، مع مراعاة:

أ اتساق مبادئ ومواد الإرشادات ومؤشراتها المقترحة في الإطار الحالي.

ب تفصيل المواد والمؤشرات الرئيسة إلى مواد ومؤشرات فرعية.

ج بناء الخطة الإستراتيجية للسياسة اللغوية، استناداً على دراسة استطلاعية يحدد فيها خط الأساس، والمستهدفات المستقبلية للمؤشرات المرتبطة بالمواد الإرشادية.

ث بناء تصورات وخطط عمل مقترحة للمبادرات التي ستساهم في تحقيق المستهدفات ذات الصلة.

٢ تصميم برامج رقابية تساهم في تجويد الخدمات اللغوية المقدمة للطفل من المؤسسات المختلفة.

٣ توظيف (إطار الحقوق اللغوية للطفل) في تفعيل دور المؤسسات المسؤولة عن رعاية الطفل، وعن تقديم خدمات له، من بينها: المؤسسات التربوية، والتعليمية، والإعلامية، والصحية، والأمنية؛ التي من شأنها التأثير في اكتساب الطفل اللغة العربية ومهاراتها.

٤ توظيف (إطار الحقوق اللغوية للطفل) في ضبط برامج الأطفال التي تغطي حاجتهم بمختلف أعمارهم، وتغني لغتهم العربية، كالبرامج التعليمية، والمسابقات العلمية والثقافية التي تصلح لمراحل ومستويات مختلفة من الطفولة. وينظر في هذه البرامج إلى مستوياتهم العقلية، وإلى ما يوجد في بيئتنا من اختلافات ثقافية.

٥ الاهتمام بالمناظرات والحوارات التي تنمّي القدرات اللغوية الكلامية لدى الأطفال، وتحفزهم على تنمية ثقافتهم، وسليقتهم اللغوية، بحيث تكون معبرة عن البيئة الاجتماعية والجغرافية والثقافية التي يعيش فيها الطفل نفسه، ومرتبطة بمزاجه وذوقه وفكره الاجتماعي.

٦ حث المؤسسات الإعلامية إلى زيادة عدد القنوات والبرامج التلفزيونية الخاصة بالأطفال، شريطة أن تجمع بين ما يثقف ويسلي ويرتقي بالموهب ويطور المهارات، وما يرتقي باللغة الأم ويرسخ دعائم الولاء لها، ولتراثها وثقافتها، ويعزز الإخلاص لقيم مجتمعتها، وينمّي قدرته على تذوقها وتحسس مواطن القوة والأصالة فيها ليزداد إخلاصه لها، واعتزازه بها، وإيمانه بأحقيتها في العناية. ويتولى تقديم البرامج والمواد فيها أطفال من ذوي المهارات الخطابية المميزة.

٧ العمل على إنشاء مراكز وطنية لإنتاج ألعاب فيديو وبرامج كمبيوتر عربية للأطفال على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم بالاشتراك بين مؤسسات محلية وشركات خارجية للتحكم في إنتاج ألعاب تنسجم مع واقع الطفل العربي، وتلبي رغبته في المتعة والتسلية، وحاجته إلى الفائدة الذهنية والثقافية واللغوية.

٨ وضع برامج لتدريب الأطفال على الخطابة العربية في المدارس أو في نوادٍ خاصة بفن الخطابة

٩ إجراء دراسات استطلاعية لتحديد مواطن التنمية اللغوية في حياة الطفل في المجالات المختلفة.

١٠ إنشاء لجنة وطنية معنية بحماية الحقوق اللغوية للطفل.

١١ الاهتمام بالبرامج المخصصة لتنمية لغة الطفل في بيئته الأسرية.

١٢ بناء حملات توعوية تستهدف القائمين على رعاية الطفل؛ لتعزيز الوعي بدور اللغة الأم في تشكيل هوية الطفل وانعكاسها على شخصيته وسلوكياته التي من المهم أن تتسق مع البيئة والهوية الوطنية.

١٣ فتح آفاق التعاون بين المؤسسات المسؤولة عن رعاية الطفل؛ لتفعيل المبادرات المشتركة التي تساهم في تعزيز لغة الطفل العربية.



المقدمة

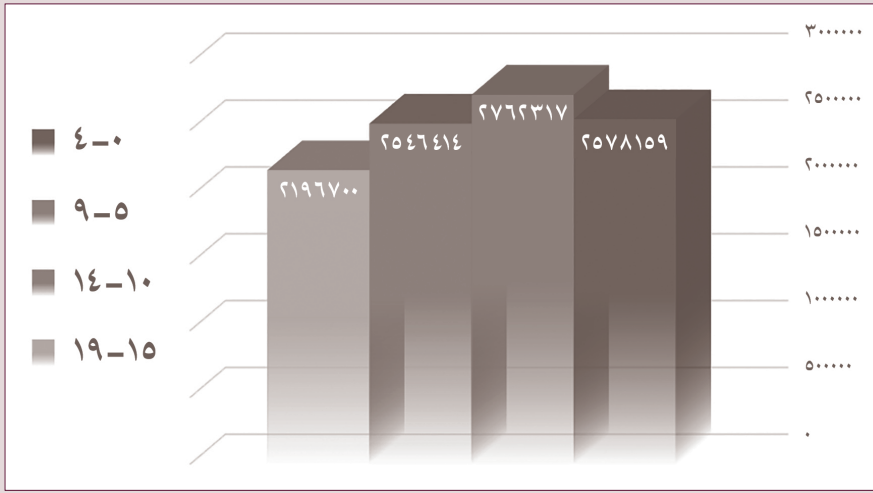
تُعَدُّ اللغة عاملاً رئيساً مؤثراً في تشكيل هوية الطفل، ووعيه بذاته، وانتمائه، وتاريخه، وثقافته، واتجاه تطلّعاته في المستقبل. وفي هذا السياق يأتي (إطار الحقوق اللغوية للطفل) للحفاظ على اللغة العربية، بوصفها إحدى المكونات الرئيسة للهوية الوطنية السعودية العربية والإسلامية.

إنّ من إشكاليات استعمال اللغة العربية في العالم العربي، إشكالات استعمال اللغة العربية لدى الأطفال. وهذا الإشكال ذو حجم لا يُستهان به؛ نظراً لارتباطه بمرحلة الاكتساب اللغوي الحاسمة - بما فيها من محمولات دينية، وثقافية، واجتماعية، وفكرية، وهوية - التي قد تترك آثارها على مستقبل مجتمع كامل.

وبالنظر - في السياق المحلي - إلى أعداد الأطفال في مرحلة الاكتساب اللغوي - التي حددها الإطار الحالي بأنها من عمر الميلاد إلى ما دون التاسعة (Brown, 1974; Rice, 1989; and Vanderplank, 2008) - فقد بلغ عددهم (٥,٣٤٠,٤٧٦ طفلاً)؛

أي: مانسبته (٥٣٪) من عدد الأطفال في المملكة العربية السعودية وفق إحصائية ٢٠٢٢م، و(١٦,٦٪) من عدد سكّان المملكة العربية السعودية الإجمالي وفق إحصائية ٢٠٢٢م (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٣)، ويستدل بهذا على نسبة التأثير التي تحققها أو ستحققها هذه المرحلة في هوية مجتمع كامل.

وتكشف دراسة واقع استعمال اللغة العربية في المملكة العربية السعودية (ابن تنباك، ٢٠٠٥) بروز بعض الإشكاليات التي ارتبطت بنمط التغير الذي مرّ به المجتمع العربي بعمومه، والمجتمع السعودي بخصومه، عبر مراحل تاريخية مختلفة، تتصل بمنظومة التعليم اتصالاً مباشراً. وفيما يلي تفاصيل الفئات العمرية لمراحل التعليم العام بالمملكة:



رسم بياني ١: إحصائية الفئات العمرية لمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٢ م.

وقد رأى (إطار الحقوق اللغوية للطفل) - كما مر سابقاً - الاقتصار على المرحلة العمرية من عمر الميلاد إلى ما دون التاسعة بوصفها مرحلة الاكتساب اللغوي، فضلاً عن أنّ هذه الفئة تمثّل نسبة كبيرة ومؤثرة في مستقبل المملكة العربية السعودية تتطلب العناية المكثفة والاستباقية بالتخطيط لحاضرهم ومستقبلهم، ووضع السياسات التربوية، والتعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي تتوافق مع توجهات المملكة، والمبادئ والقيم التي وردت في وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

ومع أن اللغة هي الوسيط بين الطفل والمعرفة، غير أن هناك عوامل تؤثر في فاعلية أثر اللغة العربية في عملية التعليم، وعلى رأسها: الازدواجية اللغوية التي يعيشها الطفل العربي، بوصفها مانعاً دون توظيف اللغة العربية وسيطاً رئيساً للمعرفة؛ حيث إن الطفل العربي يواجه اختلاف لغة التعليم في المدرسة عن اللغة التي يستعملها داخل المنزل، أو خارج المنزل، ويُضاف إلى ذلك أن اللغة المكتوبة تختلف عن اللهجة التي يستعملها المعلم في التدريس (القاسمي، ٢٠٠٦).

وهناك إشكالية أخرى، هي التوجّه الكبير إلى التركيز على التعليم باللغات الأجنبية؛ إذ تزايد - في السنوات الأخيرة - عدد المدارس الأجنبية في دول الخليج العربي، وفي المملكة العربية السعودية، التي تُدرّس المناهج الأجنبية المطبّقة في دولها. كما تنافست المدارس الأهلية على تقديم مساراتٍ للدراسة باللغة الأجنبية، خاصة في المدارس أو الأقسام العالمية، بحيث تكون هي اللغة الأساس للعلوم والمعارف، وتقتصر اللغة العربية على مادتي الدين واللغة العربية ومحصورة في ساعاتٍ أسبوعيةٍ محدودة. ومع أن لتعلّم لغةٍ أجنبيةٍ إيجابياتٌ عديدة، لكن الخطر يكمن عندما تصبح اللغة الأجنبية هي لغة المواد الدراسية، ومن مخاطر التعليم في المدارس العالمية ضياع اللغة الأم، وما يترتب على ذلك من ضعف الانتماء للغة العربية وثقافتها (خليفة: ٢٠١٥).

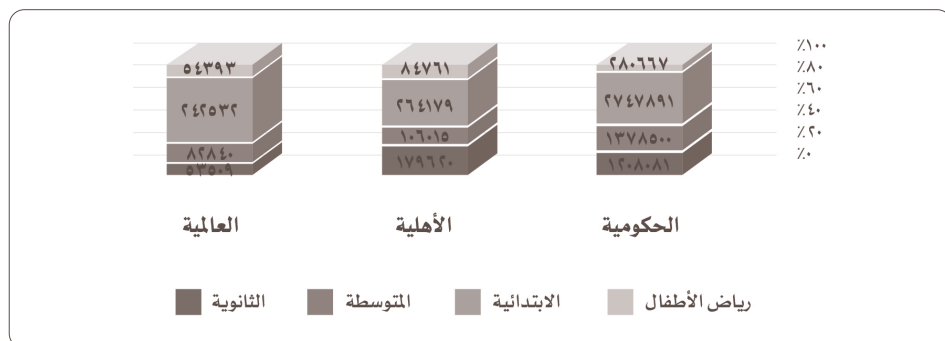
وفيما يأتي إحصائية بعدد الطلبة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٤٣هـ على اعتبار أنهم ضمن فئة الطفولة - حسب مفهوم الطفل لدى (United Nations, 1989) - التي حُدّت بأنها وصف لكلّ صغير لم يتجاوز سنّ الثامنة عشرة.

إحصائية الفئات العمرية في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٤٣هـ

نوع المدارس	المراحل التعليمية			
	رياض الأطفال	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية
الحكومية	٢٨٠٦٦٧	٢٧٤٧٨٩١	١٣٧٨٥٠٠	١٢٠٨٠٨١
الأهلية	٨٤٧٦١	٢٦٤١٧٩	١٠٦٠١٥	١٧٩٦٢٠
العالمية	٥٤٣٩٣	٢٤٢٥٣٢	٨٢٨٤٠	٥٣٥٠٩
المجموع	٤١٩٨٢١	٣٢٥٤٦٠٢	١٥٦٧٣٥٥	١٤٤١٢١٠

جدول ١: إحصائية الفئات العمرية في مدارس التعليم العام بالمملكة عام ١٤٤٣هـ.

يوضح الرسم البياني الآتي أعداد الفئات العمرية في مراحل التعليم المختلفة بحسب أنواع المدارس:



رسم بياني ٢: إحصائية الفئات العمرية في مدارس التعليم العام بالمملكة عام ١٤٤٣هـ.

وتتمثل الإحصائية من جهة النسب المئوية لأعداد الأطفال في المدارس الحكومية، والأهلية، والعالمية على النحو الآتي:

إحصائية الفئات العمرية في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٤٣هـ

نوع المدارس	المراحل التعليمية			
	رياض الأطفال	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية
الحكومية	٦٦,٦٪	٨٥,٤٪	٨٧,٩٪	٨٣,٨٪
الأهلية	٢٠,٢٪	٨,١٪	٦,٨٪	١٢,٥٪
العالمية	١٣٪	٧,٥٪	٥,٣٪	٣,٧٪

جدول ٢: إحصائية الفئات العمرية في المدارس الحكومية، والأهلية، والعالمية بالمملكة عام ١٤٤٣هـ.

يظهر من الجداول السابقة والرسم البياني للفئات العمرية في التعليم العام أن نسبة الأطفال في المدارس الحكومية - بشكل عام - أعلى منها في المدارس الأهلية والعالمية، ويُعد ذلك من المؤشرات الإيجابية؛ كما أن البيانات تُظهر - أيضاً - تنامي التوجّه نحو المدارس الأهلية والعالمية؛ حيث تركز المدارس العالمية على تدريس المقررات باللغة الأجنبية، وكذلك المسار الدولي بالمدارس الأهلية في تدريسه العلوم والرياضيات؛ فيلاحظ أن الأعلى بين الأطفال في مرحلة رياض الأطفال بنسبة ٣٣,٢٪، يلي ذلك الثانوية، ثم الابتدائية، فالمرحلة المتوسطة. وتقدّم هذه النسب - بالرغم من أنها أقلّ من نسب الأطفال في المدارس الحكومية - دلالةً على أن هناك عددًا من الأطفال السعوديين لا يتلقّون العلوم والرياضيات باللغة العربية، وأن استعمالهم للغة العربية في التعليم محصورٌ في عددٍ قليلٍ من المقررات المعزولة عن تغذية المعرفة لديهم؛

مما يؤدي إلى ربط التفكير العلمي لديهم باللغة الأجنبية، ويُعزّز التفاعل بين الطلبة أنفسهم والمعلمين باللغة الأجنبية. وعليه؛ فإن استعمال اللغة الأجنبية في العلوم بالرغم من أهميته، فإن خطورته تظهر أكثر عند اقتران ذلك بتهميش تعليم اللغة العربية وتوظيفها في العلوم والمعرفة. ويستدعي هذا الوضع أهمية التوجّه إلى تعزيز استعمال اللغة العربية في تدريس العلوم لتصبح لغة مخاطبة، وتعلّم، وفكر لدى الطلبة في كافّة المراحل التعليمية.

من زاوية أخرى، تُعد اللغة العربية أساس الوحدة بين أبناء الوطن العربي، وهي الرابط بين الماضي، والحاضر، والمستقبل؛ والتفريط بها سيُحدث ضرراً في وحدة الأمة، وفي استمرارية ارتباط الجيل الحاضر بترائه وحضارته؛ إذ يقلق بعضهم من تأثير التعلّم باللغة الإنجليزية (لغة العولمة) في تبني الطفل - تلقائياً - للقيم والممارسات الغربية بمصطلحاتها الأصلية، ومفاهيمها، وممارساتها (السبيل، ٢٠١٣؛ القاسمي، ٢٠٠٥؛ العربي، ٢٠٢٢).

هذه الإشكاليات تُحتم على الجهات الحكومية وشبه الحكومية - بخاصة - تبني الدعوة إلى العودة لاستعمال اللغة العربية، ويتطلّب ذلك وضع سياسة تُنظّم العمل بين الجهات المختلفة على مستوى العمل المؤسسي، وتضمن تحقيق الأهداف منها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي



إطار الحقوق اللغوية للطفل

” من المهم ضبط وتعريف بعض المصطلحات ذات العلاقة
ببناء (إطار الحقوق اللغوية للطفل)، وهي: “



١ السياسة اللغوية :

◀ ينتمي (إطار الحقوق اللغوية للطفل) إلى مجال السياسة اللغوية (Linguistic Policy) باعتباره تمهيداً لها، ويتردد مصطلح السياسة اللغوية في الأوساط السياسية، والتربوية، والثقافية، والاجتماعية، ويُشير إلى دلالاتٍ متعددة، تهدف إلى تفسير واقع استعمال اللغة في المجتمع.

◀ أشارت الدراسات الحديثة إلى أنّ الموضوعات التي تدخل في صياغة السياسة اللغوية -حالياً- تقع في علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة الأنثروبولوجي، ودراسة اللغة والدين، واللغة والقيم (حجازي، ٢٠٠٩)، وأكدت على الطبيعة البينية للسياسة اللغوية؛ وذلك لتنوع تخصصات المهتمين بالسياسات اللغوية والعاملين على وضعها، وكذلك لطبيعتها التي ترتبط بالتاريخ، واللغة، والثقافة، والسياسة، والعلوم الاجتماعية (المحمود، ٢٠١٨).

◀ تتبّع (Johnson) تعريفاتٍ متعددة متخصصة للسياسة اللغوية، وحللها، واستخلص منها هذه الصيغة في تعريف السياسة اللغوية بوصفها "آلية سياسية تؤثر في بنية اللغة، ووظيفتها، واستعمالها، واكتسابها" (Johnson, 2013: 9)، وهي تظهر في هيئة لوائح رسمية خاضعة للسلطة التنظيمية في المجتمع، أو نصوص وخطابات موجّهة لتعزيز أيديولوجيات السياق الذي تنتمي إليه، أو مجموعة من الممارسات والمعتقدات غير الرسمية التي تشيع في أوساط المجتمع -بخاصة في المدارس- وتكتسب قوة السلطة، أو مجموعة عمليات فعلية تُبجَز بقيادة السلطة التنظيمية المسؤولة؛ التي تقوم بإنشاء السياسة اللغوية، وتُفسرها، وتخطط وسائل تنفيذها، وتوجّهها (Johnson, 2013).



٢ التخطيط اللغوي :

يَرتبط مفهوم السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (Linguistic Planning)، ويُعدّان متلازمين في العمل على تحقيق أهدافٍ محددةٍ، ترتبط بمستقبل اللغة في المجتمع. ويُشير التخطيط اللغوي إلى الجهود الواعية الموجهة إلى التأثير في بنية اللغة ووظائفها (المحمود، ٢٠١٨). ويُعرّف (Baldauf Jr) التخطيط اللغوي بوصفه عمليةً تهدف إلى إحداث تغييرٍ منهجيٍّ مستقبليٍّ مقصود في شفرة اللغة، أو استعمالها، أو التحدّث بها، خاضعٍ لسياسة لغوية معينة، توجّهها الحكومة أو مَنْ تكلفه بذلك رسمياً من الهيئات أو الأشخاص (Liddicoat & Baldauf Jr, 2008). وقد نبّه (المحمود، ٢٠١٨) إلى أنّ كلّ تخطيطٍ لغويٍّ هو تغيير، في حين ليس كلّ تغييرٍ لغويٍّ تخطيطاً لغوياً؛ لأنّ للتخطيط شروطه السابقة.



٣ مرحلة الطفولة :

إن مرحلة الطفولة التي يستهدفها (إطار الحقوق اللغوية للطفل) هي المرحلة التي يكتسب فيها الطفل اللغة، وتتطور فيها لغته إلى مستويات عليا، وغالبا ما تمتد إلى مرحلة البلوغ؛ أي: إلى سن الخامس عشرة (إسماعيل، ١٩٨٩).

وفيما يتصل بـ(إطار الحقوق اللغوية للطفل)، فإنّ التعريف الإجرائي لمصطلح (الطفل) يرتبط بمرحلة الاكتساب اللغوي المؤثرة؛ حيث يُقصد بالطفل: الإنسان في مرحلة الطفولة المبكرة من عمر الميلاد إلى ما دون سنّ التاسعة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.



٤ : حقوق الطفل :

◀ أما حقوق الطفل (Rights of the Child)، فهو المصطلح المعتمد في (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) (International Convention on the Rights of the Child) الصادرة عن الجمعية العامة بهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٨٩م، ويمكن تعريفها بأنها: مجموعة من المبادئ الاجتماعية، الثقافية، القانونية، ذات الطبيعة الإجرائية الوقائية؛ حيث تتكفل برعاية الطفل وحمايته في أي مكان، وفي أي ظرف، ومن أي انتماء (United Nations, 1989). وهي متفرعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Universal Declaration of Human Rights) الصادر عن الجمعية



العامة بهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م؛ الذي أعلن حرية كل إنسان على وجه الأرض، وأن حريته مكفولة بحمايتها، وحماية كل ما له من حقوق باختلافها، على حد سواء (United Nations, 1948).



٥ : الحقوق اللغوية :

◀ تُفرّق (5: 2017, UNESCO) بين مصطلحي (حقوق اللغة) (Language Rights)، و(الحقوق اللغوية) (Linguistic Rights)؛ فهما يلتقيان في أنهما "يُشيران إلى حقوق الإنسان التي تؤثر في التفضيلات اللغوية التي تتبناها سلطات الدولة، والأفراد، والكيانات الأخرى، وفي استعمال اللغة من قبل أولئك كلهم. وجرت العادة على أن مصطلح (حقوق اللغة) أوسع دلالة من مصطلح (الحقوق اللغوية)".

◀ وعلى هذا، فإنَّ (الحقوق اللغوية) في إطار وثائق حقوق الإنسان ومعاهداته الدولية (UNESCO, 1996)، هي "سلسلة الالتزامات الواقعة على سلطات الدولة باستعمال لغاتٍ معينة في عددٍ من السياقات، أو بعدم التدخّل في الاختيارات اللغوية وتعبيرات الأطراف الخاصة" (UNESCO, 2017: 5). وتخصيص الحقوق اللغوية بالطفل -هنا- ناتجٌ عن أنّ "الأطفال بحاجةٍ إلى ضماناتٍ وحمايةٍ مستقلةٍ عمّا يخصّ البالغين" (Dabney & Eldridge, 2013: 1).

◀ بهذا، فإن المفهوم الإجرائي للحقوق اللغوية للطفل في ضوء (إطار الحقوق اللغوية للطفل) يعني: مجموع القوانين الرسمية والعرفية التي تُنظّم ما يتصل باللغة الشفهية، والمقروءة، والمسموعة، المرتبطة بحياة الطفل، واحتياجاته المتنوّعة منذ ولادته إلى ما دون سنّ التاسعة.



٦ تعريف مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل) :

◀ قُسمت مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل) خمسة أقسام؛ وفق المجالات الرئيسة لبنود وثيقة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة بهيئة الأمم المتحدة عام (١٩٨٩م)، وهي: الهوية والانتماء، والبقاء والصحة، والتعليم والتنمية، والمشاركة والتعبير، والحماية من التمييز، وبيانها على النحو الآتي:



المجال الأول : مجال الهوية والانتماء :

تُعرّف الهوية بأنها: "قِيَمٌ جوهرية تتفاعل في واقع متجدّد حسب فهم الفرد، وإدراكاته، وديناميته، وقدراته" (ابن وزه وغرغوط، ٢٠١٨: ٧٨)، وبما أنّها هي "وعي الانتماء" (شليخين، ٢٠١٥: ٢٨)، فإن الهوية الوطنية تُعرّف على أنها: "مجموعة من السمات والخصائص المشتركة التي تميّز أمةً، أو مجتمعاً، أو وطناً مُعيّناً عن غيره، ويُعتدّ بها، وتُشكّل جوهر وجوده، وشخصيته المتميزة" (مخلوفي، ٢٠١٦: ٥١).

أمّا الانتماء، فهو: "ارتباط الفرد وانتماءه إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوجد نفسه فيها" (بدوي، ١٩٧٨: ١٦)؛ بمعنى: أنّه "شعور ذاتيٌّ لدى المواطن، يُدرِك من خلاله أنّه جزءٌ من الوطن، ينتمي إليه بحكم الميلاد على أرضه، وارتباطه بأهله بروابط وثيقة؛ أبرزها: رابط الانتماء للعقيدة، والمصالح المشتركة" (سويلم، ١٩٩٦: ٣٥).



وقد أشارت (شليخين، ٢٠١٥) إلى أنّ الهوية تتكوّن من مجموعة رئيسة من العوامل التي تُؤسّس انتماء الفرد؛ وهي: اللغة، والدين، والأرض، والدولة أو الوطن، والعرق، والمصير المشترك.

◀ وتوثق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، حقوق الطفل في مجال الهوية والانتماء في موادها الآتية (United Nations, 1989):

أولاً

نصّت المادة (٧) على الآتي:

١. "يسجل الطفل بعد ولادته فوراً، ويكون له الحق -منذ ولادته- في اسم، والحق في اكتساب جنسية، ويكون له -قدراً الإمكان- الحق في معرفة والديه، وتلقّي رعايتهما.
٢. تكفل الدول الأطراف أعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني، والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولا سيما حيثما يُعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك."

ثانياً

نصّت المادة (٨) على الآتي:

١. " تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته؛ بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته العائلية، على النحو الذي يُقره القانون؛ وذلك دون تدخل غير شرعي.

٢. إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تُقدّم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين؛ من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته."

ثالثاً

نصّت المادة (١٤) على أن:

١. " تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين."، إضافة إلى أنه: "٣. لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون وللأزمة لحماية السلامة العامة، أو النظام، أو الصحة، أو الآداب العامة، أو الحقوق، والحريات الأساسية للآخرين."

رابعاً

نصّت المادة (٢٠) فيما يتصل بالطفل المحروم على الآتي:

٣. " ... ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الإثنية، والدينية، والثقافية، واللغوية."

خامساً

نصّت المادة (٣٠) على الآتي:

"في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية، أو دينية، أو لغوية، أو أشخاص من السكان الأصليين؛ لا يجوز حرمان الطفل المنتمي لتلك الأقليات، أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع - مع بقية أفراد المجموعة - بثقافته، أو الجهر بدينه، وممارسة شعائره، أو استعمال لغته."

وهكذا، فإن اللغة تُعدّ عنصراً أساسياً في تشكيل الهوية والانتماء للوطن على مستوى الفرد والمجتمع، وترتبط بتحديد الهوية المجتمعية والفردية.



المجال الثاني : مجال البقاء والصحة :

أما البقاء والصحة، فيعنيان: ما يتصل بجانب الرعاية الاجتماعية، والأمنية، والعدلية، والإدارية بعمومها، والخدمات العامة، والرعاية الصحية؛ بما يضمن



بقاء الطفل على قيد الحياة؛ حيث حصوله على الغذاء المناسب، والمياه النظيفة، والمسكن الآمن، والتطعيمات التي تقيّه من الأمراض المهلكة للطفولة، والفيروسات الفتّكة، وغيرها من الأمراض المعدية

(UNICEF, 2023).

◀ وتوثق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، حقوق الطفل في مجال البقاء والصحة في موادها الآتية (United Nations, 1989):

١ نصّت المادة (٢٤) من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على أن "تُعترف الدّول الأطراف بحقّ الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وبحقّه في مرافق علاج الأمراض، وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدّول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يُحرَم أيّ طفلٍ من حقّه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه".

٢ نصّت المادة (٢٥) من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على أن "تُعترف الدّول الأطراف بحق الطفل الذي تُودّعه السلطات المختصة لأغراض الرعاية، أو الحماية، أو علاج صحته البدنية أو العقلية في مراجعةٍ دوريةٍ للعلاج المقدّم للطفل، ولجميع الظروف الأخرى ذات الصلة بإيداعه".



المجال الثالث : مجال التعليم والتنمية :

يشمل هذا المجال الحقوق التي تساعد على تطوير شخصية الطفل وإمكانياته



ومواهبه إلى أقصاها؛ كحقّه في التعليم، والحصول على المعلومات، وتنمية المواهب، وممارسة الهوايات والفنون، والمشاركة في الحياة الثقافية، كما تتضمن شروط التعليم التي تساعد على ذلك (United Nations, 1989).

◀ وتوثق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، حقوق الطفل في مجال التعليم والتنمية في موادها الآتية (United Nations, 1989) :

أ نصّت المادة (١٧) على أن

"تعترف الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائط الإعلام، وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية، والروحية، والمعنوية، وصحته الجسدية والعقلية؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم الدول الأطراف بما يلي:

١ تشجيع وسائط الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية، للطفل وفقاً لروح المادة (٢٩).

٢ تشجيع التعاون الدولي في إنتاج، وتبادل، ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية، والوطنية، والدولية.

٣ تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها.

٤ تشجيع وسائط الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي إلى مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلى السكان الأصليين.

٥ تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه، مع وضع أحكام المادتين: (١٣) و(١٨) في الاعتبار".

ب نصّت المادة (٢٩) على الآتي:

١. "توافق الدُول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل مُوجَّهًا نحو:

١ تنمية شخصية الطفل، ومواهبه، وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.

٢ تنمية احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة.

٣ تنمية احترام ذوي الطفل، وهويّته الثقافية، ولُغته، وقيّمه الخاصة، والقيّم الوطنية للبلد؛ الذي يعيش فيه الطفل، والبلد الذي نشأ فيه في الأصل، والحضارات المختلفة عن حضارته.

٤ إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حرّ، بروح من التفاهم، والسّلم، والتسامح، والمساواة بين الجنسين، والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية، والوطنية، والدينية، والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين.



المجال الرابع : مجال المشاركة والتعبير :

تُعَدُّ اللغة هي الوسيلة الرئيسة في التواصل والتعبير عن الأفكار والمشاعر؛ فهي ليست مجرد وسيلة للتخاطب، وإنما هي وعاءٌ للتفكير، وأداةٌ للتعبير، وعنصرٌ رئيس في تحديد الهوية والانتماء، ومن حقِّ الطفل أن يُمارس ذلك بلغته الأمّ، وأن تكون اللغة جزءاً من هويّته وانتمائه لوطنه. وقد أكدت على ذلك الوثائق الدولية والمحلية، كما أكدت على حقِّ الطفل في المشاركة والتعبير.



بناءً على ماسبق، فإنَّ مجال المشاركة والتعبير يعني: مشاركة الطفل في الحياة العامة، وصناعة القرار، والاستشارة، والحملات الانتخابية، والتصويت. ويُقصد بالمشاركة في مجال الإعلام ما فيه من وسائل مقروءة، أو مشاهدَة، أو مسموعة، ومن بثٍّ مباشرٍ أو مُسجَّل، وكذلك المشاركة في الفعاليات الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والدينية (UNICEF, 2023).

◀ وتحدّد أهمية مشاركة الطفل عن طريق: الأخذ برأيه، والاستماع إليه، وإعطائه فرصةً للتعبير عن مشاعره وآرائه. وتشرح ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وفقاً للآتي (United Nations, 1989):

١) **تقدير رأي الطفل في نصّ (المادة ١٢):** "من الواجب أخذ رأي الطفل في جميع المسائل التي تتعلق بمصلحته؛ بما في ذلك الإجراءات القضائية والإدارية".

٢) **حرية التعبير والمشاركة في نصّ (المادة ١٣):** "للطفل الحق في حرية التعبير، ويجب توفير الفرص له لممارسة هذا الحق، سواءً بالقول، أو الكتابة، أو الفنّ، أو بأيّ وسيلةٍ أخرى يختارها الطفل؛ وذلك في إطار احترامه لحقوق الغير والمصلحة العامة".



المجال الخامس : مجال الحماية من التمييز :



يُقصد بذلك منع حدوث أي سلوك من سلوكيات التحيز ضد الطفل بأي حالٍ كان، وبأي طريقةٍ كان التحيز. والتمييز هو: حرمان الطفل من حقٍّ من حقوقه التي من حقّه الانتفاع من فوائد تطبيقها، ومنحه إياها (United Nations, 1989).

◀ وفي الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل جاء النص على الآتي (United Nations, 1989) :

نصّت المادة (٢) على أن:

أولا

١ " تحترم الدّول الأطراف الحقوق الموضّحة في هذه الاتفاقية، وتضمنها لكلّ طفلٍ يخضع لولايتها دون أيّ نوعٍ من أنواع التمييز، بغضّ النظر عن عرق الطفل، أو والديه، أو الوصي القانوني عليه، أو لونه، أو جنسهم، أو لغتهم، أو دينهم، أو رأيهم السياسي، أو غيره، أو أصلهم القومي، أو الإثني، أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أيّ وضعٍ آخر.

٢ تتخذ الدّول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز والعقاب، القائمة على أساس مركز والدي الطفل، أو الأوصياء القانونيين عليه، أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم، أو آرائهم المعبر عنها، أو معتقداتهم.

نصّت المادة (٢٣)

ثانيا

- بالتفصيل - على حق الطفل ذي الإعاقة في أن يعيش أفضل حياةٍ ممكنةٍ من جهة الأمان والكرامة في المجتمع. وعلى الحكومات إزالة جميع العقبات أمام الأطفال من ذوي الإعاقات؛ لكي يصبحوا مستقلّين، ويشاركوا بفاعلية في المجتمع.



٧ مسوّغات بناء (إطار الحقوق اللغوية للطفل) :

وفق ما أشار إليه بعضُ الدارسين حول أهداف السياسة اللغوية بعمومها، ومع القراءة المعمّقة؛ يمكن تعيين مسوّغات بناء إطار للحقوق اللغوية للطفل، على النحو الآتي:

- ١ عدم وجود إطار للحقوق اللغوية للطفل - على المستوى العربي والمستوى المحلي - يُمثّل وثيقة رسمية لحماية اللغة العربية، وتمكينها.
- ٢ عمومية صيغ الحقوق اللغوية للطفل؛ الأمر الذي يجعلها غير محدّدة، وغير واضحة.
- ٣ مرحلة الطفولة مركزيّة في حياة الإنسان؛ حيث تُبنى فيها مقوّمات شخصيته، وهويّته، وقيمه، ولا بدّ أن يحظى بلغة سليمة تُمكنه من المشاركة الفعالة في تنمية ذاته وبلاده، وحفظ حقوقه.
- ٤ عدم الالتزام باستعمال اللغة العربية في أماكن العمل الرسمية، والمدارس، والجامعات.
- ٥ انتشار تعليم الأطفال باللغة الإنجليزية، ودخول الأطفال في صعوبات ثنائية اللغة في التعليم والإعلام والألعاب الرقمية ونحوها.
- ٦ الحاجة إلى رعاية خصوصية الثقافة العربية الإسلامية والأطر الحضارية العالمية المتغيّرة بما يحفظ هويّة الطفل بعيداً عن طمسها.
- ٧ حاجة الطفل إلى التعبير عن احتياجاته وحقوقه بلُغته الأم.

٨ الحاجة إلى ضبط الإنتاج الإعلامي الموجه إلى الطفل؛ مثل: ما يُبثّ في القنوات التلفازية المحلية والعربية، أو ما يُنشر من محتوى في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد، أو المواد الأدبية والصحافة. فجزء كبير من ذلك المحتوى يكون باللغة الأجنبية، أما اللغة العربية الخالصة وما تحمله من مختلف مضامين الهوية فيولونها اهتماماً يسيراً.

٩ أهمية العناية بحقوق الإنسان اللغوية إذ يرى (Szoszkiewicz, ٢٠١٧) أنّه بالرغم من قلة ظهور اللغة في موثيق الأمم المتحدة؛ من مثل:

أ. الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights).

ب. الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (International Convention on the Rights of the Child).

ج. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination).

د. الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (Convention against Discrimination in Education).

إلا أنّ أهميّتها ظاهرة في النصوص التطبيقية لهذه الموثيق. وهناك اهتمام كبير، وعناية خاصة بحقوق الإنسان اللغوية لدى كثير من العلماء والمختصين في شتى التخصصات ذات العلاقة، وجهودهم في إبراز الحقوق اللغوية تؤثر في إطار عمل حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.



الأهداف العامة لإطار الحقوق اللغوية للطفل :

٨

يهدف إطار الحقوق اللغوية للطفل - الذي يُعدّ ضمن مشروعات مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية - إلى تحقيق الآتي:

١ التأسيس للحقوق اللغوية للطفل، والإسهام في إبراز الجهود المحلية والدولية في هذا السياق.

٢ إيجاد آليات محددة وواضحة للحقوق اللغوية للطفل، تمكّن الطفل من نيل حقوقه، وتمكينه من الانتفاع منها.

٣ استثمار مرحلة الطفولة في البناء السليم لمقومات شخصية الطفل، وهويته، وقيمه عن طريق تمكينه من اللغة العربية؛ ليكون عضواً مشاركاً بفعالية في تنمية ذاته وبلاده، وحفظ حقوقه.

٤ رعاية خصوصية الثقافة العربية الإسلامية والأطر الحضارية العالمية المتغيرة بما يحفظ هوية الطفل بعيداً عن طمسها.

٥ تمكين الطفل من التعبير عن احتياجاته وحقوقه بلغته الأم.

٦ رفع معدل التواصل، والانسجام اللغوي والثقافي لدى الطفل.

٧ رفع نسبة المسؤولية الاجتماعية، والوعي الأمني، والانضباط القانوني في مجال لغة الطفل.

٨ رفع مستوى جودة اللغة التي يخاطب بها الجمهور في القطاعات المختلفة؛ إذ تعتمد تلك اللغة في معظمها على اللهجة العامية.

- ٩ تبيين الحدود الفاصلة بين استعمال الطفل الآمن للغة العربية، والاستعمال اللغوي الذي يدخل في إطار جرائم الإيذاء، والاعتداء، والتّمييز.
- ١٠ تمكين استعمال اللغة العربية في المدارس بوصفها لغة هويّة، وثقافة، وحياة، وليست مجرد دروس محصورة في كتاب.
- ١١ تمكين الطفل من استعمال اللغة العربية، وفهمها فهماً تعبيرياً ووظيفياً في النواحي المؤثرة في حياته؛ كالنواحي الصحية، والغذائية، والخدمات الاجتماعية، والأمنية، والعدلية، والترفيهية.

ويستهدف على وجه الخصوص:

- ١ معالجة المفقود في استعمال اللغة العربية، وتعليمها، والعناية المؤسسية بها؛ وذلك في ضوء نتائج عمليات الحصر، والفحص، والمراجعة، والتقييم، والموازنة.
- ٢ تنسيق مصفوفة من المُدخلات؛ منها ما هو جديد، ومنها ما هو موجود سلفاً، مع العمل على إعادة تأهيله وتقنيه.
- ٣ تعيين المخرجات التي يستهدف (إطار الحقوق اللغوية للطفل) الوصول إليها، والنتائج التي تكون محصّلة تلك المخرجات.
- ٤ تصميم مؤشرات قياس؛ بحيث تكون ذات ارتباط أصيل بالمخرجات المُستهدفة من تصميم (إطار الحقوق اللغوية للطفل)، وواقعية، وقابلة للقياس؛ بهدف التّقييم، والتطوير، والتّحسين. وسيستفيد (إطار الحقوق اللغوية للطفل) من المؤشرات لقياس مدى تطبيق حقوق الطفل تطبيقاً يمكنه من الانتفاع من حقوقه دون أيّ إيذاء أو تضييق.



٩ الجهات المستفيدة من (إطار الحقوق اللغوية للطفل):

تشارك الجهات الحكومية والمؤسسية في مسؤوليتها تجاه الالتزام بإطار الحقوق اللغوية للطفل، ودعمه، وتطويره؛ لارتباطها بجوانب الحياة المتعددة التي يستفيد منها الطفل، ويتفاعل معها في مراحل حياته المختلفة، ويمكن ذكر أكثرها قرباً وفاعليةً على النحو الآتي:



١ وزارة التعليم.



٢ وزارة الثقافة وما يتبعها من هيئات؛ خاصة: هيئة الأدب والنشر والترجمة، وهيئة المسرح والفنون الأدائية.



٣ وزارة الإعلام وما يتبعها من هيئات؛ خاصة: هيئة الإعلام المرئي والمسموع، والهيئة العامة لتنظيم الإعلام.



٤ الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا).



٥ هيئة تقويم التعليم والتدريب.



٦ مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.



٧ وزارة التجارة وما يتبعها من هيئات؛ خاصة: الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والمركز السعودي للاعتماد.



٨ وزارة العمل والموارد البشرية.



٩ وزارة الصحة.



١٠ هيئة حقوق الإنسان.

الفصل الثاني

تحليل الوثائق والممارسات
والدراسات السابقة



إطار الحقوق اللغوية للطفل

مدخل

إنَّ هذا الإطار (إطار الحقوق اللغوية للطفل) بصيغته الرسمية، يُعدُّ الأول من نوعه على المستوى العالمي -في حدود البحث والتقصّي في تجارب الأمم، وتطبيقات الدُول- وهو ينتمي إلى مشروعات مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الذي أخذ على عاتقه تحقيق هدف من أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في برنامج تنمية القدرات البشرية، وهو ما يتصل بالحفاظ على الهوية الوطنية، وإبرازها، والتعريف بها، ونقلها إلى الأجيال المستقبلية "من خلال غرس المبادئ والقيم الوطنية، والعناية بالتنشئة الاجتماعية واللغة العربية" (رؤية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٧: ١٧).

سعى (إطار الحقوق اللغوية للطفل) إلى مناقشة الصعوبات التي تعرقل تمكين اللغة العربية في المجتمع السعودي، يليها ضبط المُدخلات الرئيسة والمساعدة في تحديد العمليات اللازمة للتنفيذ؛ أي: التخطيط اللغوي؛ إذ إنَّ التخطيط اللغوي المنهجي يُؤمن تطبيق السياسة اللغوية بما يحقق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في سياق كلِّ مجتمع، ويحدّ من الخسائر اللغوية (Gazzola et al. 2023). وهذا يضمن تحقيق المُخرجات المُستهدفة والنتائج الكبرى المَرجوة، مع ضبط ذلك بمؤشرات تُعين على متابعة عمليات التنفيذ، وتقويمها، وتطويرها، وتحسينها؛ بحسب ما تُبديه من اتجاهات الاستجابة الإيجابية أو السلبية.



أولاً : تحليل الوثائق:

تُعرّف الوثيقة في اللغة بأنها ورقة مكتوبة أو مطبوعة -ولا تنحصر في الورق- وقد تكون وعاءً صوتياً، أو صورةً، أو حجراً يمثل أفكاراً معينة، أو علاماتٍ ورموزاً خاصة؛ وهي تحمل الصبغة الأصلية، أو الرسمية، أو القانونية لما تُسمّى به أو تُعبّر عنه، يمكن استعمالها بهدف حفظ معلوماتٍ مهمة، أو تقديم أدلة مؤثرة، ومنها ما هو عام متاح للجميع، ومنها ما هو سرّي محمي من الوصول المفتوح (Merriam-Webster's, 2003).

ومن أجل بناء إطار الحقوق اللغوية للطفل، لابدّ من الرجوع إلى الوثائق الرسمية المنشورة والمعلنة، والنظر في مدى ارتباطها بالموضوع نفسه سواء على المستوى العالمي والوطني.

◀ وفيما يأتي عرض لأهم الوثائق التي يمكن الاعتماد عليها في بناء إطار الحقوق اللغوية للطفل؛ حيث ذكر اسم الوثيقة، وعرض عناصرها، وموضوعاتها ذات العلاقة بالسياسة محل الاهتمام. وستأتي الوثائق الدولية أولاً، تليها الوثائق الوطنية.

أ تحليل الوثائق الدولية :

الأولى: (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) (International Convention on the Rights of the Child)، صادرة عن الجمعية العامة بهيئة الأمم المتحدة، عام ١٩٨٩م، باللغة الإنجليزية والعربية، في (٨٢) صفحة. وهي تتكوّن من:

١ الديباجة (التأكيد على حاجة الأطفال إلى الحماية والرعاية؛ بسبب خصائصهم. التأكيد على مسؤولية الأسرة في توفير الرعاية والحماية للأطفال، وعلى حاجة الأسرة إلى الدعم؛ للقيام بهذه المهام. التأكيد على حاجة الطفل إلى الحماية القانونية، والاجتماعية، والصحية، وعلى أهمية التعاون الدولي في مجال ضمان حقوق الطفل، واحترام القيم الثقافية للمجتمع الذي ينتمي إليه الطفل).

٢ الجزء الأول: المواد من (١-٤١) عن (الحقوق الأساسية للطفل).

٣ الجزء الثاني: المواد من (٤٢-٤٥) عن (التزامات الدول تجاه تطبيق الاتفاقية، والإجراءات التنظيمية للمتابعة على المستوى الوطني والدولي).

٤ الجزء الثالث: المواد من (٤٦-٥٤) عن (إجراءات الانضمام للاتفاقية، والتعديل والإضافة إليها).

■ وأما أسباب اختيارها، فهي:

- ١ تتضمن الوثيقة حقوق الطفل، ومن بينها الحقوق اللغوية.
- ٢ أنها ذات أهمية كبرى بين الدول التي وافقت عليها، وتعهّدت بالعمل على حماية الأطفال فيها، ويُضاف إلى ذلك أنها قد نالت التأييد الأعلى بين دُول العالم.
- ٣ تضع حدوداً لمفهوم الطفل، وتُبيّن حقوقه كلّها، وتُحدّد المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومات ومؤسساتها تجاهه، وقد تميزت الحقوق التي تضمنتها هذه الاتفاقية بالشمولية، والترابط، والانسجام؛ بحيث لا يمكن حرمان الطفل من أيٍّ منها.
- ٤ تحتوي الاتفاقية على الحقوق الأساسية للأطفال، التي تعكس احتياجاتهم في أيّ مكانٍ يعيشون فيه على وجه الأرض.
- ٥ صادقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م؛ وبذلك فإن المملكة -ممثّلةً في المؤسسات المسؤولة عن رعاية الطفولة- تولي اهتماماً بالعمل على مواءمة أنظمتها الوطنية مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وبنودها.
- ٦ تتضمن الاتفاقية بنوداً تؤكد على العدالة، ومن بينها العدالة في تمكين الطفل من حقوقه في الهوية، والانتماء، والمشاركة، والتعبير، وهي مجالات تنتمي إلى فرعين من فروع (إطار الحقوق اللغوية للطفل) التي نستهدفها:

أ

مجال المشاركة والتعبير.

ب

مجال التنمية.
- ٧ تتوافق الأسس التي تقوم عليها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل مع الأسس التنموية التي ترتبط بـ(إطار الحقوق اللغوية للطفل) التي نستهدفها؛ وأهم ما يميز اتفاقية حقوق الطفل.

ب. عدم التمييز:

كلّ أطفال العالم مستهدفون في هذه الاتفاقية مع التركيز أكثر على الإناث، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.

أ. رؤية جديدة:

كان الاهتمام بالطفولة في الماضي بدافع الشفقة والرحمة. أما في الوقت الحاضر، فتطوّر ليصبح جزءاً من الاهتمام بالتنمية والمستقبل.

د. الاهتمام بالتنوع:

تشرط الاتفاقية نوعيّة جيّدة في حقوق الطفل؛ فتعطي وصفاً لنوعية التعليم، والنمو، وغير ذلك من حقوق نصّت عليها الاتفاقية.

ج. الشمولية

إن الاتفاقية -بما تطرحه من رؤية شمولية للاهتمام بالطفل بكل جوانبه: الجسدية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية، والبيئية- لا يمكن التوصل إلى تحقيقها ما لم تتكامل البرامج التي تُقدّم للطفل، وتتعاون جميع القوى والهيئات الوطنية، وتُنسق فيما بينها؛ كي تُعطي هذه البرامج احتياجات الطفل على أرضها.

دور الهيئات غير الحكومية: تُعطي الاتفاقية دوراً بارزاً للهيئات غير الحكومية في صياغة الاتفاقية، وكذلك في كتابة التقارير الدورية لمتابعة تحويل الاتفاقية إلى واقع.



وأما موضوعاتها المرتبطة بـ(إطار الحقوق اللغوية للطفل)، فهي:

أولاً: أهداف الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تتوافق مع حق الطفل في الهوية والانتماء لوطنه ولغته، وحقه في المشاركة في التعبير واتخاذ القرار، ورعاية مصالحه في شؤونه كافة. وهي مبادئ يستهدفها (إطار الحقوق اللغوية للطفل)، ومنها:

١ المشاركة: وتعني إتاحة الفرصة للأطفال بالمشاركة في الحياة العامة في مجتمعاتهم، وأيضاً المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم الخاصة.

٢ الرعاية: وهي تتناول الحقوق الأساسية للبقاء والنمو؛ كالصحة، والغذاء، والمياه النظيفة، والسكن، والظروف البيئية المناسبة.

٣ الحماية: وهي تتناول حماية الطفل من الإساءة البدنية، والجنسية، والنفسية، ومن الاستغلال في العمل، ومن التمييز العنصري، وكذلك من آثار الحروب.

ثانياً: تقسيم الحقوق الواردة في الاتفاقية إلى خمس مجموعات؛ المجموعات الأكثر ارتباطاً بالحقوق اللغوية للطفل في هذه الوثيقة هي مجموعة حقوق التنمية والتعليم، ومجموعة حقوق المشاركة، ومجموعة الحقوق العامة، وقد تضمنت موضوعات تلك المجموعات ما يلي:

١ مجموعة حقوق البقاء والصحة: وتتضمن الحقوق والاحتياجات الأساسية للبقاء والحفاظ على الصحة وفق معايير معيشية ملائمة؛ كالغذاء الجيد، والمسكن الصحي، والعلاج، والوقاية، وصحة البيئة.

٢ مجموعة حقوق التنمية والتعليم: وتشمل الحقوق التي تساعد على تطوير شخصية الطفل، وإمكانياته، ومواهبه إلى أقصى حد؛ كحقه في التعليم والحصول على المعلومات، وتنمية المواهب، وممارسة الهوايات والفنون، والمشاركة في الحياة الثقافية، كما تتضمن شروط التعليم التي تساعد على ذلك.

وتتناول المادة (٢٩) حق التعليم من جهة:

- ١ أهداف التعليم: توجيه تعليم الطفل نحو أهداف سامية.
- ٢ "توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجَّهًا نحو:

ب
تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات
الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق
الأمم المتحدة.

أ
تنمية شخصية الطفل ومواهبه،
وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى
إمكاناتها.

د
إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية
في مجتمع حرّ، بروح من التفاهم،
والسَّلم، والتسامح، والمساواة بين
الجنسين، والصدّاقة بين جميع
الشعوب والجماعات الإثنية، والوطنية،
والدينية، والأشخاص الذين ينتمون إلى
السكان الأصليين.

ج
تنمية احترام ذوي الطفل، وهويته
الثقافية، ولُغته وقيمه الخاصة،
والقيم الوطنية للبلد الذي
يعيش فيه الطفل، والبلد الذي
نشأ فيه في الأصل، والحضارات
المختلفة عن حضارته.

٣ مجموعة حقوق المشاركة: وتتضمن حقوق الطفل في حرية التعبير، وتوفير فرص
ممارسة هذه الحقوق.

٤ مجموعة حقوق الحماية: وتشمل الحقوق المطلوبة من أجل توفير حمايةٍ للأطفال
ضدّ كافة أشكال الاستغلال، والعنف، أو الإهمال والإضرار بهم، كذلك عدم التمييز،
والعناية بالأطفال اللاجئين، والأحداث، والمنحرفين، وتوفير الحماية القانونية لهم.
وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وعدم توريطهم في الأعمال العسكرية، أو في
العمالة، أو استغلالهم اقتصادياً، أو الإتجار بهم. كما تهدف هذه المجموعة إلى حماية
الأطفال من الاستغلال الجنسي، والتجارة بالمخدرات، هذا بالإضافة إلى توفير رعاية
خاصة للأطفال ذوي الإعاقة، والعمل على دمجهم في المجتمع.

٥ مجموعة الحقوق العامة: وتتضمن الحق في الهوية، والاسم، والجنسية، والحق في
الحرية الشخصية، وفي معرفة الوالدين، ولمّ شمل الأسرة.

الثانية: (حق الأطفال في المشاركة الفعالة في إجراءات العدالة باللغة التي يفهمونها فهمًا كاملاً: تقرير بحثي). (Children's Rights to Effectively Participate in Justice Proceedings in a Language they Fully Understand: The East Asia and Pacific Region) (Research Report). صدر عن اليونيسيف، في بانكوك، تايلند، عام ٢٠٢٣م، وهو باللغة الإنجليزية، عدد صفحاته (٨٣) صفحة، ونوعه تقرير بحثي. وهو يتكون من:

١ دليل الاختصارات.

٢ مقدمة.

٣ ملخص تنفيذي (فيه: الإطار القانوني الدولي، دراسة حالة: تيمور الشرقية، نظرة أوسع، الفرص القائمة على التكنولوجيا).

٤ التوصيات (فيها: توصيات للأطفال، توصيات لمنظمات المجتمع المدني، توصيات للمحاميين، توصيات للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، توصيات للدول).

٥ كيفية تأثير اللغة في وصول الأطفال إلى العدالة والمشاركة الفعالة في إجراءاتها.

٦ المعايير المتصلة بوصول الأطفال إلى العدالة والمشاركة الفعالة في إجراءاتها في القانون الدولي.

٧ دراسة حالة: تيمور الشرقية.

٨ خاتمة وتوصيات.

٩ ملاحق (٤ ملاحق).

■ وأما أسباب اختياره، فهي:

١ يتضمن التقرير موضوعاً خاصاً، هو: حقوق الأطفال اللغوية في وجود سياسة لغوية خاصة بمجال (العدالة)، وهو مجال ينتمي إلى فرعين من فروع (إطار الحقوق اللغوية للطفل) التي نستهدفها:

ب
مجال التنمية.

أ
مجال المشاركة والتعبير.

٢ مصدر التقرير: اليونيسيف.

٣ هدف التقرير: التعرف على أثر الحواجز اللغوية في حقوق الأطفال في تيمور الشرقية (لشتي) حين لا يفهمون قوانين العدالة فهمًا كاملاً؛ بسبب تلك الحواجز اللغوية، واقتراح حلول لمعالجة الإشكالات.

٤ هو تقريرٌ بحثيٌّ؛ قائمٌ على منهجية علمية دقيقة، تضمن:

١. مراجعة المواد القانونية والأكاديمية في الموضوع.
٢. مناقشة جماعية منظمّة.
٣. دراسة استقصائية على عينة مكوّنة من (١٦) فرداً من العاملين في المجال القانوني مع الأطفال.
٤. العمل على تحليل الردود على الاستبيان، ومناقشة مجموعة التركيز.

٥ انتهى التقرير إلى نتائج مهمة، منها:

١. هناك حاجة ماسة إلى ضمان حصول الأطفال على خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية النزيهة والوافية في مراحل الإجراءات العدلية كلها.
٢. لا بدّ من ضمان الترجمة الصحيحة والوافية للوثائق والمواد العدلية بلغة يفهمها الأطفال فهمًا جيداً.

٣. لابدّ من تسهيل وصول الأطفال لتلك الوثائق، والمواد، والسجلات في أيّ مرحلة من مراحل الإجراءات العدلية.
٤. تذليل العقبات اللغوية التي تحوّل دون مشاركة الأطفال الكاملة والفعالة في الإجراءات العدلية.

■ وأما موضوعاته المرتبطة بـ(إطار الحقوق اللغوية للطفل)؛ فهي:

- ١ حقوق الأطفال اللغوية في مجال العدالة وإجراءاتها، بخاصة التحقيق، والشهادة، والمحاکمات، وكذلك في مسار الترجمة الفورية المكتوبة / المقروءة.
- ٢ حلول مقترحة لبناء سياسة لغوية لحقوق الأطفال في مجال العدالة والمشاركة في إجراءاتها (تشمل: الحلول التكنولوجية الفعالة، توظيف التلفاز، والإذاعة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتعليم والتدريب، وتوفير قضاة ذي كفاءة لغوية في ظلّ الاحتياج).
- ٣ العناية بالتوصية بتثقيف الأطفال واليافعين بحقوقهم القانونية، وألفاظها، وتدريبهم عليها.

الثالثة: (الحقوق اللغوية للأقليات العرقية) (Language Rights of Linguistic Minorities)، وهي صادرة عن (United Nations Special Rapporteur on Minority Issues)، من هيئة الأمم المتحدة، في جنيف، عام ٢٠١٧م، باللغة الإنجليزية-العربية، وعدد صفحاتها (٤١) صفحة. وهي تتكوّن من:

- ١ ماهية الحقوق اللغوية.
 - ٢ أهمية تطبيق الحقوق اللغوية.
 - ٣ فهم النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع المسائل اللغوية وتطبيقها.
 - ٤ تطبيق حقوق لغوية في مجالات معينة: التعليم العام / الخاص، الخدمات الإدارية والصحية، لغات الأقليات وهوياتهم، لغات الأقليات في مجال العدل، والإعلام ولغات الأقليات، الحقوق اللغوية في الأنشطة الخاصة، مشاركة الأقليات في الحياة العامة ومشاركتهم اللغوية.
- وأما موضوعاتها المرتبطة بالإطار الحالي، وأسباب اختيار الوثيقة، فهي:
- ١ تقديم الدعم لواضعي السياسات ولأصحاب الحقوق؛ وذلك بتوضيح النطاق الكامل للحقوق اللغوية الخاصة بالأقليات اللغوية.
 - ٢ مساعدة الجهود لتحقيق توازن مناسب بين اللغة الرسمية واللغات الأخرى المستعملة في المجتمع.
 - ٣ توضيح مفاهيم الحقوق اللغوية، وعلاقتها بالقوانين الدولية؛ من ذلك: القانون الدولي للإنسان، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الحقوق اللغوية للأقليات، ومبادئ اللغة والتعليم المعتمدة من اليونسكو، وتوصيات (أوسلو)، وجميعها تؤكد على احترام الحقوق اللغوية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

- ٤ توضيح أهمية الحقوق اللغوية، والنهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع المسائل اللغوية وتطبيقها.
- ٥ توضيح الأدوار المؤسسية والالتزامات التي تقع على عاتق الحكومات؛ للحفاظ على الحقوق اللغوية.
- ٦ المعايير المرتبطة بكيفية معالجة القضايا اللغوية.
- ٧ المتطلبات القانونية المستندة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والحقوق اللغوية.
- ٨ تقديم الدعم لواضعي السياسات ولأصحاب الحقوق: توضيح النطاق الكامل للحقوق اللغوية الخاصة بالأقليات اللغوية.
- ٩ مساعدة الجهود لتحقيق توازن مناسب بين اللغة الرسمية واللغات الأخرى المستعملة في المجتمع.
- ١٠ توضيح مفاهيم الحقوق اللغوية، وعلاقتها بالقوانين الدولية؛ من ذلك القانون الدولي للإنسان، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الحقوق اللغوية للأقليات، ومبادئ اللغة والتعليم المعتمدة من اليونسكو، وتوصيات (أوسلو)، وجميعها تؤكد على احترام الحقوق اللغوية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان.



١١ توضيح أهمية الحقوق اللغوية.

١٢ توضيح النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع المسائل اللغوية وتطبيقها.

الرابعة: (الإعلان العالمي لحقوق اللغوية) (Universal Declaration on Linguistic Rights)، وهي صادرة عن اليونسكو في المؤتمر العالمي لحقوق اللغوية، في مدينة برشلونة بإسبانيا، عام ١٩٩٦م، باللغة الإنجليزية، وعدد صفحاتها (١٤) صفحة. وهويَتكوّن من:

- ١ المقدمة.
- ٢ المفاهيم.
- ٣ مواد الإعلان العالمي لحقوق اللغوية.
- ٤ المبادئ الرئيسية.
- ٥ الهيكل التنظيمية.
- ٦ التعليم.
- ٧ التواصل الإعلامي والتقني.
- ٨ الثقافة.
- ٩ النسق الاجتماعي.
- ١٠ بيانات إضافية.
- ١١ اعتبارات ختامية.
- وأما أسباب اختياره، فهي:
- ١ يتناول صدور الإعلان العالمي لحقوق اللغوية عام ١٩٩٦م خلال المؤتمر العالمي لحقوق اللغوية في برشلونة.
- ٢ يوضح أنّ الإعلان يستند إلى فرضية الحقوق اللغوية البشرية، مع بعض الإشارات إلى فرضية حقوق الأقليات اللغوية.
- ٣ يُبرز أهمية التنوع اللغوي وحقوق الأفراد والمجتمعات في استعمال لغاتهم وتطويرها.
- ٤ يُؤكّد على الاعتراف باللغة على أنها تشكّل الهوية، بدلاً من مجرد عكسها.
- ٥ يُقرّ بأن اللغة هي جانب رئيس من جوانب الهوية الفردية والجماعية، وأنّ الحقوق اللغوية ضرورية للحفاظ على الاستقلال الثقافي واللغوي.

٦ يعترف الإعلان بأهمية اللغة في التعليم والتواصل.

٧ يؤكد على حق الفرد في التعليم بلُغته، والحق في الوصول إلى المعلومات، والمشاركة في الحياة العامة بلُغته.

٨ يسلط الإعلان الضوء على دور اللغة في المشاركة السياسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتقدم التكنولوجي.

■ وأما موضوعاته المرتبطة بـ(إطار الحقوق اللغوية للطفل)، فهي:

١ يستند الإعلان العالمي للحقوق اللغوية إلى فرضية حقوق اللغة البشرية، وهو مُنطلق أساس في العمل الحالي

٢ يغطي الإعلان مجالات مختلفة، بما في ذلك التعليم، والاتصال، والسياسة، والاقتصاد الاجتماعي، والتكنولوجيا، والخطاب العام. ويرتبط (إطار الحقوق اللغوية للطفل) ببعض هذه المجالات، ولا سيما التعليم.

٣ يعترف الإعلان بأهمية التنوع اللغوي، وحقوق الأفراد والمجتمعات في استعمال لغاتهم وتطويرها؛ وذلك يرتبط بالعمل الحالي؛ حيث يستهدف تعزيز حقوق المجتمعات اللغوية.

٤ يشدد على الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان اللغوية وتعزيزها، ومنع خسارة اللغة؛ وذلك يرتبط بأهداف هذا الإطار

٥ يدعو الإعلان إلى اتخاذ خطوات إيجابية من قِبَل الدول؛ للحفاظ على التنوع اللغوي.

- ٦ يركز على الاعتراف باللغة على أنها تشكّل الهوية، بدلاً من مجرد عكسها. ويقرّ بأن اللغة هي جانب أساسي من جوانب الهوية الفردية والجماعية، وأن الحقوق اللغوية ضرورية للحفاظ على الاستقلال الثقافي واللغوي. وهي مستهدفات في (إطار الحقوق اللغوية للطفل).
- ٧ يشدد الإعلان على الحاجة إلى معالجة التمييز اللغوي وعدم المساواة، وتعزيز العدالة اللغوية.
- ٨ يدعو إلى الاعتراف بالحقوق اللغوية وحمايتها، بوصفها وسيلة لمكافحة التمييز اللغوي، والحفاظ على الاستقرار.
- ٩ يعترف الإعلان بدور اللغة في التماسك الاجتماعي، وتعزيز العلاقات بين الأعراق.
- ١٠ يعترف الإعلان بأهمية اللغة في التعليم والتواصل، ويؤكد على حق الفرد في التعليم بلغته والحق في الوصول إلى المعلومات والمشاركة في الحياة العامة بلغته.
- ١١ يسلط الإعلان الضوء على دور اللغة في المشاركة السياسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتقدم التكنولوجي. وتُعدّ هذه العناصر أساسية في مستهدفات (إطار الحقوق اللغوية للطفل).
- ١٢ يؤكد على أهمية اللغة في الهوية، وديناميات القوة، والتماسك الاجتماعي. ويدعو إلى حماية التنوع اللغوي وتعزيزه، ومنع خسارة اللغة، والاعتراف بالحقوق اللغوية بوصفها حقوقاً للإنسان.
- ١٣ يغطي الإعلان مجالات متعددة؛ مثل: التعليم، والاتصالات، والسياسة، والاقتصاد الاجتماعي، والتكنولوجيا، والخطاب العام. ويهدف إلى مكافحة التمييز اللغوي، وتعزيز العلاقات بين الأعراق، وضمان العدالة اللغوية.

ب تحليل الوثائق الإقليمية :

الأولى: (ميثاق شرف للعاملين في أفلام الطفل العربي)، صدر عن المجلس العربي للطفولة والتنمية، عام ١٩٩١م باللغة العربية، وعدد صفحاته (٦) صفحات. وهو يتكوّن من:

١ مقدمة.

٢ أولاً: المنطلقات: وفيها أربعة أقسام على النحو الآتي:

١. القيم: وفيها تسعة بنود.

٢. التعليم والثقافة: وفيها سبعة بنود.

٣. الترفيه: وفيه ثلاثة بنود.

٤. الجوانب الفنية: وفيها خمسة بنود.

٣ ثانياً: المحاذير: وفيها أحد عشر بنداً.

٤ خاتمة.

■ وأما أسباب اختياره، فهي موضوعاته المرتبطة بـ (إطار الحقوق اللغوية للطفل) على النحو الآتي:

١ الارتباط المباشر بالعناية بالإنتاج الإعلامي ومنصاته المختلفة، وأشكاله المختلفة المتصلة بمجال أفلام الطفل العربي كما وضّحتها مقدمة الميثاق: "سينما، وتلفزيون، فيديو؛ بمختلف أشكالها الفنية: التسجيلية، الرؤية، التحريكية؛ العربية وغير العربية والمبدجة؛ وفي مختلف التخصصات والفروع الفنية؛ من: تأليف، وتمثيل، وتصوير، وديكور، وموسيقا، وإخراج، وإنتاج، وتوزيع" (المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩١).

٢ انطلاقه المباشر من الوثائق والاتفاقيات الدولية والعربية المتصلة بحقوق الطفل؛
مثل: "ميثاق حقوق الطفل العربي، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والإعلان



العالمي الصادر عن مؤتمر القمة العالمي
من أجل الطفل" (المجلس العربي للطفولة
والتنمية، ١٩٩١).

٣ عنايته الشاملة بجوانب حياة الطفل العربي بما فيها من: قيم وسلوكيات، وتعليم
وثقافة، وترفيه ومشاركة، وتعبير وإبداع، ومساواة.

٤ تنص بعض البنود على العناية باللغة العربية عناية مباشرة؛ وذلك على النحو الآتي
(المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩١):

١. البند الأول من الجوانب الفنية: "الارتفاع بمستوى اللغة العربية المبسّط؛
تأليفًا وأداءً".

٢. البند الخامس من المحاذير: "تجنّب الاستخدام السيئ للغة العربية؛ سواء
بالاستعلاء، أو الإسفاف، أو الابتذال، أو النطق غير السليم".

يرتبط البندان السابقان بـ (إطار الحقوق اللغوية للطفل) مباشرة، في حين
تنتمي أقسام الميثاق وبنوده كلّها إلى مجالات الإطار الخمسة:

١. الهوية والانتماء.

٢. البقاء والصحة.

٣. التعليم والتنمية.

٤. المشاركة والتعبير.

٥. الحماية من التمييز.

ج تحليل الوثائق السعودية :

الأولى: (النظام الأساسي للحكم)^(١)، صدر بأمر ملكي (رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢هـ) الموافق لـ ١٩٩٢م باللغة العربية، وعدد صفحاته (٣٣) صفحة. وهو يتكوّن من:

١. الأمر الملكي.

٢. مواد النظام، وهو يتكون من (٨٢) مادة في تسعة أبواب على النحو الآتي:

١. المبادئ العامة.

٢. نظام الحكم.

٣. مقومات المجتمع السعودي.

٤. المبادئ الاقتصادية.

٥. الحقوق والواجبات.

٦. سلطات الدولة.

٧. الشؤون المالية.

٨. أجهزة الرقابة.

٩. أحكام عامة.

وأما أسباب اختياره، فهي موضوعاته المرتبطة بـ(إطار الحقوق اللغوية للطفل) في تأكيده على اللغة العربية بوصفها أحد المكونات الأساسية للدولة؛ حيث ذكر في مبادئ النظام وفي مادته الأولى: "المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها الرياض" (أمر ملكي، ١٩٩٢م).

(١) هناك تعديلات لاحقة في بعض المواد والفقرات. ينظر:

الثانية: (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: الأوامر، والقرارات، والأنظمة، واللوائح، والتعاميم)، صدرت في طبعتها الأولى عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمات اللغة العربية بالرياض، عام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م. تضم مائة وتسعة وأربعين (١٤٩) من الأوامر، والقرارات، والأنظمة، واللوائح، والتعاميم المتعلقة بجوانب الحياة والمعاملات الرسمية، والتعليمية، والإعلامية، والتجارية، والاجتماعية المختلفة.

وأما أسباب اختيارها، فهي موضوعاتها المرتبطة بـ (إطار الحقوق اللغوية للطفل)؛ حيث تضم القرارات الحكومية ذات العلاقة باللغة العربية حتى عام ١٤٣٥هـ، وعدد صفحاتها (١١٢) صفحة؛ ومن أبرز ما يتصل بـ (إطار الحقوق اللغوية للطفل) الآتي:

١ (الثامن والخمسون): "تجنّب الأخطاء اللغوية في وسائل الإعلام" (مركز الملك عبد الله، ٢٠١٥: ٣٩).

٢ (الحادي والستون): "رفض طلب مدارس نجد التدريس باللغة الإنجليزية والالتزام بالتدريس باللغة العربية" (مركز الملك عبد الله، ٢٠١٥: ٤١).

٣ (الرابع والثمانون): "التأكيد على ضرورة تنمية الشعور بأهمية اللغة العربية، ووجوب استخدامها في شتى المجالات، وترجمة المسلسلات والمصطلحات..." (مركز الملك عبد الله، ٢٠١٥: ٥٥).

٤ (السابع والعشرون بعد المائة): "أن تكون البرامج الإذاعية المدرسية بلغة عربية فصيحة" (مركز الملك عبد الله، ٢٠١٥: ٨٠).

٥ (الثالث والأربعون بعد المائة): "العمل على تفعيل العربية في يومها العالمي" (مركز الملك عبد الله، ٢٠١٥: ٨٩).

٦ (الخامس والأربعون بعد المائة): "نشر الأدب والثقافة باللغة العربية الفصحى" (مركز الملك عبد الله، ٢٠١٥: ٩٠).

الثالثة: (نظام الجنسية السعودية^(١)): ما صدر بشأن النظام من تعديلات)، صدر عن مجلس الوزراء بقرار (رقم ٤ بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٣٧٤ هـ الموافق لـ ٢٢ / ٩ / ١٩٥٤ م) باللغة العربية، وعدد صفحاته (٦) صفحات. وهو يتكوّن من:

١ قرار مجلس الوزراء.

٢ نص النظام، ويتضمن (٣٠) مادة.

وأما أسباب اختياره، فهي علاقته بمجال الهوية التي يغطيه (إطار الحقوق اللغوية للطفل)؛ إذ يشير إلى أن المعرفة باللغة العربية تحدّثاً وكتابةً أحد شروط منح الجنسية السعودية الرئيسة.

الرابعة: (نظام الإذاعة الأساسي)، صدر بمرسوم ملكي (رقم ٧ / ٣ / ١٦ / ١٠٠٧؛ بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٣٧٤ هـ) الموافق لـ ١٩٥٤ م باللغة العربية، وعدد صفحاته (٤) صفحات. وهو يتكوّن من:

١ المرسوم الملكي.

٢ مواد النظام، وهو يتكوّن من (١٢) مادة.

وأما أسباب اختياره، فهي المواد المرتبطة بمجال الإطار؛ حيث يؤكد النظام على استعمال اللغة العربية لغةً رسميةً للإذاعة السعودية، ومن ثم فهي اللغة الرسمية للإعلام والبرامج المقدّمة للأطفال، ويحسن تقديمها بمستوى بسيط؛ وذلك على النحو الآتي (مرسوم ملكي، ١٩٥٤ م):

١ جاء في المادة الخامسة: "اللغة الرسمية للإذاعة السعودية هي اللغة العربية".

٢ جاء في المادة الرابعة (مهمة هيئة الإذاعة السعودية)، الفقرة (هـ): "تبسيط اللغة العربية الفصحى، ومحاولة تعميم فهمها وتداولها بين عامة الأمة".

(١) هناك تعديلات لاحقة في بعض المواد والفقرات. ينظر:

<https://ncar.gov.sa/>

الخامسة: (تنظيم المدارس السعودية في الخارج)، صدر عن مجلس الوزراء بقرار (رقم ٣٦ بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٤١٨ هـ). الموافق لـ ١٩٩٧ م باللغة العربية، وعدد صفحاته (١٠) صفحات. وهو يتكوّن من:

١ قرار مجلس الوزراء.

٢ مواد التنظيم، وتشمل (٢٢) مادة.

وأما أسباب اختياره، فهي ما تضمنه التنظيم من إشارات مرتبطة بإطار الحقوق اللغوية للطفل الحالي؛ حيث يتضمن التنظيم في المادة الأولى منه الإشارة إلى أنّ من أهداف التعليم في الخارج توفير تعليم عربي إسلامي في مجتمعات غير عربية أو غير إسلامية، وهو مجال ينتمي إلى فرعين من فروع (إطار الحقوق اللغوية للطفل) التي نستهدفها؛ وهما: مجال التعليم، مجال الهوية والانتماء.

السادسة: (لائحة المدارس الأجنبية)^(١)، صدرت عن مجلس الوزراء بقرار (رقم ٢٦ بتاريخ ٤ / ٢ / ١٤١٨ هـ الموافق لـ ٩ / ٦ / ١٩٩٧ م) باللغة العربية، وعدد صفحاتها (٧) صفحات. وهي تتكوّن من:

١ قرار مجلس الوزراء.

٢ مواد اللائحة، وهي تضم (٢١) مادة.

وأما أسباب اختيارها، فهي المواد المرتبطة بمجال (إطار الحقوق اللغوية للطفل)؛ إذ تنص المادة الخامسة على "أنه لا يجوز قبول الطلاب السعوديين في المدارس الأجنبية، عدا من تقضي الضرورة التحاقهم فيها من الطلاب القادمين من الخارج الذين لا تمكّنهم ظروفهم الدراسية من الالتحاق بالمدارس السعودية" (مجلس الوزراء، ٢٠١٨ م). وهذا يرتبط تحديداً بمجال الهوية والانتماء، ومجال التعليم الذي يغطيه الإطار الحالي.

(١) هناك تعديلات لاحقة في بعض المواد والفقرات. ينظر:

السابعة: (نظام المطبوعات والنشر)^(١)، صدر بمرسوم ملكي (رقم م / ١٧ بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٤٠٢هـ)، وقرار مجلس الوزراء (رقم ٦٥ بتاريخ ٢٣ / ٣ / ١٤٠٢هـ) باللغة العربية، وعدد صفحاته (١٦) صفحة. وهو يتكوّن من:

١ المرسوم الملكي.

٢ قرار مجلس الوزراء.

٣ مواد النظام، وهو يضم (٤٩) مادة.

وأما أسباب اختياره، فهي موضوعاته المرتبطة بـ (إطار الحقوق اللغوية للطفل)؛ حيث تُعرض المادةُ الثانيةُ عدداً من النشاطات؛ منها: المكتبات، الإنتاج الفني الإذاعي، أو التلفزيوني، أو السينمائي... إلخ، كلّها تخضع لأحكام هذا النظام، ويرتبط ذلك بـ (إطار الحقوق اللغوية للطفل) في مجال التعليم والتنمية، ومجال الحماية من التمييز، ومجال المشاركة والتعبير.

الثامنة: (تنظيم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع)^(٢)، صدر عن مجلس الوزراء بقرار (رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٤٣٣هـ الموافق لـ ٣ / ٩ / ٢٠١٢م) باللغة العربية، وعدد صفحاته (٣٤) صفحة. وهو يتكوّن من:

١ قرار مجلس الوزراء.

٢ تنظيم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، ويضم (١٨) مادة.



(١) هناك تعديلات لاحقة في بعض المواد والفقرات. ينظر:

<https://ncar.gov.sa/>

(٢) هناك تعديلات لاحقة في بعض المواد والفقرات. ينظر:

<https://ncar.gov.sa/>

وأما أسباب اختياره، ما أوضحه النظام من أهداف للهيئة في تنظيم الأنشطة الإعلامية؛ حيث ينصّ النظام في المادة الرابعة على هدف الهيئة من تنظيم نشاط البث الإعلامي المرئي والمسموع، ويرتبط ذلك بـ(إطار الحقوق اللغوية للطفل) في مجال المشاركة والتعبير، ومجال التعليم والتنمية.

التاسعة: (القواعد المنظمة لمعاهد وبرامج التربية الخاصة الأهلية)، صدرت عن وزارة التعليم عام ١٤٣٣هـ باللغة العربية، وعدد صفحاتها (٧) صفحات. وهي تتكوّن من:

١ قرار وزير التعليم.

٢ المقدمة.

٣ القواعد المنظمة لمدارس التربية الخاصة الأهلية، وتضم (١٤) مادة.

وأما أسباب اختيارها، فهي الإشارة إلى ما نصت عليه المادة التاسعة بشأن دمج الأطفال الذين يعانون صعوبات التعلم أو من الاضطرابات السلوكية مع أقرانهم العاديين في برامج تربية خاصة، ويرتبط ذلك بمجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل).

العاشر: (نظام حماية الطفل)، صدر بمرسوم ملكي (رقم م/١٤ بتاريخ ٣/٢/١٤٣٦هـ الموافق لـ ٢٥/١١/٢٠١٤هـ)، وقرار مجلس الوزراء (رقم ٥٠ بتاريخ ٢٤/١/١٤٣٦هـ). وصدر تعديل نظام حماية الطفل^(١) (تعديل المواد (١٢، ١٥، ١٩، ٢٣) وإضافة مادة (٢٣ مكرر) إلى نظام حماية الطفل لعام ١٤٣٦هـ بمرسوم ملكي (رقم م/٧٢ بتاريخ ٦/٨/١٤٤٣هـ الموافق لـ ٩/٣/٢٠٢٢م)، وقرار مجلس الوزراء (رقم ٤٢٧ بتاريخ ٥/٨/١٤٤٣هـ) باللغة العربية، في (٩) صفحات. وصدرت اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل^(٢) بقرار وزير الشؤون الاجتماعية (رقم ٥٦٣٨٦ بتاريخ ١٦/٦/١٤٣٦هـ) في (٦٠) صفحة باللغة العربية.

(١) ينظر التعديل:

<https://ncar.gov.sa/>

(٢) ينظر التعديل:

<https://ncar.gov.sa/>

■ جاء نظام حماية الطفل في (١٠) صفحات باللغة العربية، وهو يتكون من:

١ المرسوم الملكي.

٢ قرار مجلس الوزراء.

٣ مواد النظام، وهي في خمسة فصول، تضم (٢٥) مادة.

■ وأما أسباب اختياره، فهي:

١ شمولية نظام حماية الطفل لحقوق الطفل جميعها، ومن بينها حقوقه اللغوية، وذلك عن طريق تقنين دور المؤسسات المسؤولة عن رعاية الطفل، وعن تقديم خدمات له، من بينها المؤسسات التربوية، والتعليمية، والإعلامية؛ التي من شأنها التأثير في اكتساب الطفل اللغة العربية ومهاراتها.

٢ يتضمن نظام حماية الطفل بنوداً تؤكد على العدالة، ومن بينها العدالة في تمكين الطفل من حقوقه في الهوية، والانتماء، والمشاركة، والتعبير، وهي مجالات تنتمي إلى فرعين من مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل) التي نستهدفها.

٣ تتوافق الأسس التي يقوم عليها نظام حماية الطفل مع الأسس التنموية التي ترتبط بـ(إطار الحقوق اللغوية للطفل) التي نستهدفها.

■ وأما موضوعاته المرتبطة بالإطار الحالي، فهي تبرز في اللائحة التنفيذية على النحو الآتي:

١ تدريب الطفل على التفكير اللغوي القائم على استشعار المسؤولية، والتواصل الفعال، والمساواة، والعدالة، والتعاطف، والتسامح (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١٨ / ١٣: و).

- ٢ حظر العبارات، والمشاهد، والرموز التي تشجّع الطفل على عادات غير صحيحة ضارة، أو تُهدّد سلامته (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١١).
- ٣ حظر الألعاب، والبرامج، والمواقع، التي تتضمن عبارات مسيئة، أو خطيرة، أو تشجّع على أفكار وسلوكيات مسيئة أو خطيرة؛ سواء أكانت باللغة العربية، أو بلغة البلد المُصنّعة أو المُبرمجة (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١١ / ٧).
- ٤ توفير إرشادات الأمن والسلامة للطفل في أيّ مكان؛ بما يُبقيه سالمًا من الإيذاء (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١٣ / ٤).
- ٥ تثقيف الطفل حول الصحة العامة، وصحة الطفل الخاصة وتغذيته، ومبادئ حفظ الصحة، والوقاية من الحوادث، والأمراض، وأنواع الأخطار. (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١٨ / ١١: هـ).
- ٦ توفير بطاقة استعمال الطفل الآمن للألعاب، وطُرق تنظيفها، وتخزينها، وأخطارها، باللغة العربية السليمة التي يفهمها الطفل، ويمكن إضافة اللغة الإنجليزية إليها (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ٢٠ / ٨).
- ٧ تدريب الطفل على تمييز الألفاظ والتراكيب اللغوية، التي تحرّض على التعصب، أو الكراهية، أو العنف، أو الترويع، أو الإرهاب (اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، المادة ٩ / ٤).
- ٨ رعاية المناهج، والنصوص الأدبية، للفئة العمرية للطفل؛ بما يُنمّي فكره وعقله، ويحميه من الانحراف (اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، المادة ١٢ / ٣).
- ٩ تنويع مستوى التعليم باللغة العربية، والتدريب على مهاراتها، بحسب احتياجات الطفل من ذوي الإعاقة (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١٨ / ٢٣).
- ١٠ حظر الألفاظ والنصوص والرموز التي تخاطب غريزة الطفل الجنسية وتُثيرها بما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأعراف القارّة، أو نظام الذوق العام، أو يدفعه إلى الانحراف. (اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، المادة ١٢).

- ١١ تصميم بطاقات باللغة العربية، مرفقة مع ألعاب الطفل، توضح طريقة استخدامها، والمهارات والقيم التي تُعززها (اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، المادة ١٣ / ٩).
- ١٢ تشجيع الطفل على التمسك باللغة العربية بوصفها اعتزازاً بوطنه، وهويته، ودينه، وثقافته، وقيمه (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١٨ / ١٣: ١-١).
- ١٣ مشاركة المدرسة أسرة الطفل في رعاية لغته العربية، وتطوير مواهبه فيها. (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل من الإيذاء، المادة ١٨ / ٢٤: ٦).
- ١٤ نشر المواد، والبرامج، والمعلومات، والكتب، التي تطور الطفل اجتماعياً، وثقافياً، وفكرياً، وتربوياً، وتعليمياً، ومهارياً باللغة العربية (اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، المادة ١٢ / ٤).
- ١٥ مشاركة الطفل في اختيار ما يعزز تربيته باللغة العربية، وتنشئته تنشئة إسلامية معتدلة، وفكرية سليمة، ومواطنة صالحة (اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، المادة ١٢ / ٦).
- ١٦ توفير أماكن ترفيهية للطفل، تناسب فئته العمرية، وتساعد على التعبير عن ذاته باللغة العربية، ومواهبه، ومشاعره بطريقة آمنة وممتعة (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١٣ / ٣).
- ١٧ مشاركة الطفل المنفصل عن والديه، أو عن أحدهما، الحديث عن مشاعره باللغة العربية، وأخباره، وتجاربه، وأمنيته، وطموحاته، دون تشويه أي أحد من والديه، ودون منع، أو تقييد، أو أي نوع من أنواع الإيذاء (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١٥ / ٩).
- ١٨ تأهيل الطفل النفسي الذي تعرض لأي شكل من أشكال الإيذاء بمهارات التعبير العلاجية باللغة العربية، ومشاركة مشاعره عن طريق لعب الأدوار (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١٩ / ١).

- ١٩ مشاركة الطفل واقع وضعه الاجتماعي، أو الصحي، أو القانوني، أو الأمني، باللغة العربية التي يفهمها، ولا تُثير لديه الرعب أو الشعور بالإيذاء (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ٢٢ / ٢٨: د).
- ٢٠ استعمال اللغة العربية المبسّطة الواضحة بما يراعي سنّ الطفل، ويحفظ كرامته وأمانه، ويُعزّز احترامه لذاته وفق الأنظمة الأمنية والجنائية، في حال استجوابه، أو سماع شهادته، والتأكّد من فهمه إيّاها فهمًا صحيحًا كاملاً، مع وجود أخصائي أو أخصائية اجتماعية من إدارة الحماية (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، ٢٢ / ٢٩، ٢٣ / ٣، ١١ / ٢٣).
- ٢١ إخبار الطفل بالتهم الموجهة إليه فور إحضاره إلى الجهة المعنية، بلغة عربية مبسّطة واضحة، تراعي سنّه، وتحفظ كرامته وأمانه، وتُعزّز احترامه لذاته وفق الأنظمة الأمنية والجنائية مع التأكّد من فهمه إيّاها فهمًا صحيحًا كاملاً، مع وجود أخصائي أو أخصائية اجتماعية من إدارة الحماية (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ٢٣ / ٥، ١١ / ٢٣).
- ٢٢ تصنيف "الكلمات المسيئة باللغة العربية، التي تحطّ من كرامة الطفل، أو تؤدّي إلى تحقيره"، وتجريمها (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ٣ / ٩).
- ٢٣ بناء معجم للعنف اللفظي في اللغة العربية، يُرشد الطفل إلى تجنّب الألفاظ المسيئة والنّابية (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ٣ / ١٥).
- ٢٤ تدريب الطفل على الإبلاغ عن العنف اللفظي القائم على التمييز ضدّه باللغة العربية (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ٣ / ١٧).
- ٢٥ تجريم الإساءة اللفظية الصريحة، والإيماءات، والرموز، التي تؤذي الطفل، وتعتبره في مرتبة من التقدير أدنى من البالغين (اللائحة التنفيذية لحماية الطفل، المادة ١٦ / ٤).

الحادية عشرة: (الدليل الإرشادي الشامل لمعاهد ومراكز وبرامج التربية الخاصة)، صدر عن وزارة التعليم عام ١٤٤٢هـ باللغة العربية، وعدد صفحاته (٥٠) صفحة. وهو يتكوّن من:

١ قرار وزير التعليم.

٢ مقدمة.

٣ سبعة أقسام، تشمل: المشرف، والقائد، والمعلم، ووليّ الأمر، والطالب، والأدوات، بالإضافة إلى الملحق.

وأما أسباب اختياره، فهي ما تضمنه الدليل الإرشادي حول كيفية تفعيل التعليم الإلكتروني (عن بُعد) لذوي الإعاقة، ومسؤوليات ذوي العلاقة من مشرفين ومعلمين، وهو مجال ينتمي إلى فرعين من مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل) التي نستهدفها؛ هي: مجال المشاركة والتعبير، مجال عدم التمييز.

الثانية عشرة: (تنظيم المحتوى الرقمي)، صدر عن مجلس الوزراء بقرار (رقم ١٢٥ بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٤٤٣هـ الموافق لـ ٢٨ / ٩ / ٢٠٢١م) باللغة العربية، وعدد صفحاته (٦) صفحات. وهو يتكوّن من:

١ قرار مجلس الوزراء.

٢ مواد التنظيم، وهو يضم (١٤) مادة.

وأما أسباب اختياره، فهي موضوعاته المرتبطة بـ (إطار الحقوق اللغوية للطفل) على النحو الآتي:

المادة الرابعة، الفقرة الأولى الخاصة بتنظيم سوق منصات المحتوى الرقمي، ويرتبط ذلك بمجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل) كلها.

الثالثة عشرة: (نظام السياحة)، صدر بمرسوم ملكي (رقم م ١٨ بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٤٤٤هـ)، وقرار مجلس الوزراء (رقم ٧٩ بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٤٤٤هـ) الموافق لـ ٢٠٢٢م باللغة العربية، وعدد صفحاته (٩) صفحات. يتكوّن من:

١. المرسوم الملكي.

٢. قرار مجلس الوزراء.

٣. مواد النظام، وهو يضم (١٩) مادة.

وأما أسباب اختياره، فهي موضوعاته المرتبطة ب(إطار الحقوق اللغوية للطفل) على النحو الآتي:

المادة السادسة، الفقرة (ز): "وضع المعايير، والاشتراطات، والآليات اللازمة لممارسة الأنشطة السياحية في الوجهة السياحية" (مجلس الوزراء، ٢٠٢٢م)، ويرتبط ذلك ب(إطار الحقوق اللغوية للطفل) في:

١. الحماية من التمييز.

٢. المشاركة والتعبير.

الرابعة عشرة: (نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، صدر بمرسوم ملكي (م / ٢٧ / ١٤٤٥هـ) الموافق لـ ٢٧ / ٨ / ٢٠٢٣م باللغة العربية، وعدد صفحاته (١٢) صفحة. وهو يتكوّن من:

١. المرسوم الملكي.

٢. قرار مجلس الوزراء.

٣. نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويشمل.

٤. الباب الأول: تعريفات ومبادئ عامة، وفيه مادتان.

٥. الباب الثاني: الحقوق والخدمات، ويشمل المواد من (٣ - ٣٣).

وأما أسباب اختياره، فهي الإشارات التي نص عليها النظام في مواده؛ إذ ينص على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيزها، وضمان حصولهم على جميع الخدمات، خاصةً المادة الثامنة المتعلقة بالخدمات التعليمية والتدريبية، والمادة التاسعة المتعلقة بالخدمات الصحية، والمادة الثانية عشرة المتعلقة بالبرامج والفعاليات السياحية، والثقافية، والترفيهية، والرياضية، والمادة الرابعة عشرة المتعلقة بالمحتوى المقروء، والمسموع، والمرئي. وينتمي ذلك كله إلى مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل).

الخامسة عشرة: (مبادرة سمو ولي العهد لحماية الأطفال في العالم السيبراني)، مبادرة لصاحب السمو الملكي، ولي العهد، الأمير/ محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - صدرت عام ١٤٤٢هـ الموافق لـ ٢٠٢٠م.

أطلقت مبادرة سمو ولي العهد الأمير/ محمد بن سلمان؛ لحماية الأطفال في العالم السيبراني، بهدف توفير بيئة رقمية آمنة للأطفال تواجه "التهديدات السيبرانية المتزايدة التي تستهدف الأطفال أثناء استخدامهم شبكة الإنترنت، وتعرضهم لجرائم سيبرانية متنوعة، بما في ذلك... التنمر السيبراني، وسرقة البيانات الشخصية، والاحتيال" (مبادرة سمو ولي العهد لحماية الأطفال، ٢٠٢٠). وقد نُظِم عددٌ من ورش العمل المحلية الافتراضية؛ لاستطلاع مرئيات المختصين، والمسؤولين التنفيذيين، والجهات الحكومية والأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

تتمثل أهم أهدافها المبادرة في الآتي:

- ١ "تعزيز أمن الفضاء السيبراني للأطفال وحمايتهم.
- ٢ رفع مستوى التوعية للأطفال والأسر فيما يتعلق بالمحتوى المشبوه على الإنترنت، وإيضاح المخاطر في الفضاء السيبراني.

- ٣ التعاون لتطوير أفضل الممارسات لحماية الأطفال، وتطوير السياسات ذات الصلة.
- ٤ إطلاق البرامج التدريبية، ودعم استخدام أفضل الممارسات لحماية الأطفال على الإنترنت".
- وأما أسباب اختيارها، فهي النتائج والأهداف التي تستعرضها على النحو الآتي:
- ١ تعرّض الأطفال إلى مخاطر تهمة الهوية الوطنية العربية أثناء استخدام الإنترنت والفضاء السيبراني؛ ذلك أن المحتوى الإلكتروني يعكس البيئة الثقافية المنتجة له، وهي -في الغالب- أجنبية.
- ٢ يُقدّم المحتوى الإلكتروني بلغات أجنبية، ونسبة ما يستخدم اللغة العربية ضئيلة جداً.
- ٣ تهدف مبادرة سمو ولي العهد إلى حماية الطفل السعودي في العالم السيبراني، ويشمل ذلك حماية هويته، ولغته، وسلامته، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: "مجتمع حيوي يهدف إلى تمكين حياة عامرة وصحية وتعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية" (رؤية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٧).
- ٤ تعرّض الأطفال لهذه المخاطر؛ نتيجة ارتفاع عدد ساعات استخدامهم للإنترنت؛ حيث متوسط الوقت الذي يقضيه الأطفال من عمر (٨ - ١٨) عاماً هو (٧:٣٠) ساعة يومياً؛ أي: سبع ساعات وثلاثون دقيقة يومياً؛ في (١١٤) يوماً سنوياً (مجلس شؤون الأسرة، ٢٠٢٣)، وهو زمن طويل ومؤثر!



ثانياً : تحليل الممارسات الدولية والإقليمية:

يُقصد بالممارسة -في دلالاتها اللغوية- عدة معانٍ، تختلف بين التجريب والإتقان، والثبات والتغير، والتواتر والشذوذ. وعليه؛ فإنّ الممارسة تعني فعلاً متكرراً أو عُرْفياً، أو طريقةً مألوفةً لفعلٍ شيءٍ ما، أو هي أداءٌ فعليٌّ أو تطبيقيٌّ لفكرةٍ ما أو رغبة، أو هي: طريقةٌ مختلفةٌ وغير مألوفة في فعلٍ شيءٍ ما، أو هي: شكلٌ وطريقةٌ وترتيبٌ معينٌ لفعلٍ شيءٍ ما، أو هي: عملٌ احترافيٌّ، يقوم على التدريب المنهجي المقتن، الذي يصل بالشخص إلى مستوى الإتقان المنهجي لأداء فعلٍ ما؛ وذلك لامتلاكه قيمة الكفاءة (Merriam-Webster's, 2003).

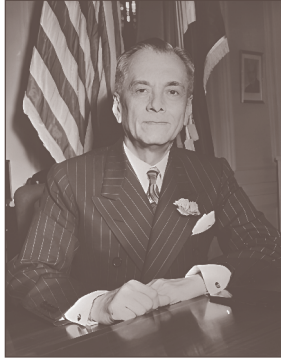
بناءً على ما سبق؛ فإنّ الممارسة المقصودة هنا هي: مجموع التوجيهات التي عملت بها الدّول، أو الشخصيات الحاكمة، أو الشخصيات القيادية في تلك الدّول - على معالجة مخاطر الوضع اللغوي في البلاد؛ بهدف صيانة استقرار البلاد واستقلالها، وضمان أصالة الهوية الوطنية، وتوطيد العلاقة بين القيادة والشعب، والنهضة بالبلاد، وتحسين جودة حياة الشعب، وزيادة فرصه في المستقبل.

لقد أشار (Spolsky, 2021: 34 - 35) إلى أنّ هناك عدداً من زعماء الدّول يُعدّون ممن سعى إلى حماية اللغة؛ إذ شرع كلٌ واحدٍ منهم في وضع سياسةٍ لغويةٍ جديدةٍ، بما فيها سياسة اللغة الوطنية، واللغة المدرسية؛ حفاظاً على تحقيق مصالح الوحدة الوطنية، والاستقلال، والتنمية والتعليم للأطفال؛ وذكر منهم: الكاردينال (فرانسوا دي ريشيليو) (Cardinal François du Richelieu) (١٥٨٥ - ١٦٤٢م) في فرنسا، و(مانويل إل كويزون) (Manuel L. Quezon) (١٨٧٨ - ١٩٤٤م) في الفلبين، و(مصطفى كمال أتاتورك) (Mustafa Kemal Atatürk) (١٨٨١ - ١٩٣٨م) في تركيا، و(كيم إيل سونغ) (Kim Il-sung) (١٩١٢ - ١٩٩٤م) في كوريا الشمالية، و(رضا شاه بهلوي) (Reza Shah Pahlavi) (١٩١٩ - ١٩٨٠م).

في بلاد فارس (إيران)، و(لي كُوان يُوو) (Lee Kuan Yew) في سنغافورة، (Coulmas, 2016؛ Dehghani et al. 2022؛ Lee, Jae Sun, 2018)، وكذلك تجربة ماليزيا (حاج إبراهيم، ٢٠١٩) وسوريا (الطيّان، ٢٠١٥). وسيأتي عرض ممارسة (مانويل إل كويزون) في الفلبين؛ لأنها الوحيدة المرتبطة بـ(إطار الحقوق اللغوية للطفل)، في حين يُستفاد من التجارب الأخرى في عمومها.

الفلبين: (مانويل إل كويزون) (Manuel L. Quezon)، (Gripaldo, 1990):

تتمثل تجربة الفلبين في السياسة التي انتهجها بعد الاستقلال - خاصة في مجال التعليم - في أنّ الهدف الأساسي من التعليم هو تدريب الطُلاب على المواطنة الصالحة عن طريق عددٍ من البرامج التعليمية:



- ١ تعليم الكبار.
- ٢ إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية.
- ٣ تبني لغة وطنية رسمية واحدة.
- ٤ التناوب في أوقات التعليم في المدارس.
- ٥ تقليل مدة دراسة الابتدائية إلى ست سنوات.
- ٦ التوسّع في افتتاح المدارس، خاصة المرحلة الابتدائية.

لقد كانت العناية بالتعليم في سبيل إيجاد المواطن الصالح تتفق مع المنظرين ممّن يرون أنّ المواطنة الحقيقية هي نتيجة منطقية للعناية بالتعليم (Gripaldo, 2017).

ويُستنتج من هذه الممارسة والممارسات الدولية الأخرى المشار إليها في الفقرات السابقة الآتي:

- ١ الحاجة إلى سياسةٍ لغويّةٍ حاجّةٍ واقعيةٍ، تفرضها الظروف الراهنة لكلّ بلادٍ وشعب.

- ٢ اللغة مقوّمٌ رئيسٌ من مقومات الهوية الوطنية، والسيادة الحاكمة.
- ٣ اللغة لغةُ السياسة، والعلوم، والفنون الجميلة، وتاريخ الأمة.
- ٤ تعدّد اللغات في البلد الواحد يُضعف وحدتها الوطنية.
- ٥ اللغة الوطنية الموحّدة أداةٌ للولاء والتواصل الفعّال بين الحاكم وشعبه.
- ٦ الدراسات المقارّنة بين اللغة الوطنية واللغات الأخرى، تساعد في دعم نقاط القوة في اللغة الأمّ، ومعالجة نقاط الضعف.
- ٧ صياغة فلسفة السياسة اللغوية هي صياغةٌ لفلسفة الحُكم الوطني، ورؤيته لمستقبله ومستقبل وطنه.
- ٨ الأدب والتعليم داعمان رئيسان للغة الوطنية.
- ٩ التعليم هو الخطوة الأولى في تفعيل السياسة اللغوية وصناعتها، وهدفه الرئيس هو تدريب الأطفال على المواطنة الصالحة.
- ١٠ عناية الجهات العليا المعنية بصياغة السياسة، ووضع أفكارها الرئيسة وأهدافها، والعمل في إنجازها أو الإشراف الدقيق عليها؛ ضمان لصلاحيتها لتحقيق أهداف السيادة الوطنية، وضمان تأييد الشعب إيّاها، وقبولها.



ثالثاً : تحليل الدراسات السابقة :

أكد (Freeman, 2011: 6) أن "لغة الحقوق يمكنها أن تجعل ما كان مَقْموعاً لوقتٍ طويلٍ ظاهراً للعيان"؛ وعليه فإنَّ الحقوق اللغوية للطفل مما بدأت الدراسات العلمية تُعنى به، وتُبرزه بحسب سياقاته المختلفة، مع تفاوت مستويات عنايتها بها. ولكن بعد مراجعة كثيرٍ من البحوث والدراسات التي نُشرت حول حقوق الطفل بعامة، والحقوق اللغوية للطفل على وجه الخصوص، والممارسات التي ارتبطت بها، يمكننا أن نتناولها على النحو الآتي:

الدراسات التي تناولت الحقوق اللغوية للطفل بعمومها، دون تخصيص مجالٍ معينٍ:

منها دراسة (Lee-Hammond & Jackson-Barrett, 2019)، التي تناولت مواقف الدُول الأعضاء، ووقَّعت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٨٩م، وقد عرضت الدراسة نماذج لمجموعة من الإشكالات في تطبيقات تلك الحقوق، مع عرض تجارب الدُول الناجحة في معالجة تلك الإشكالات كما في أستراليا على سبيل المثال، ثم قدَّمت الدراسة إطار عمل أو نموذجاً مقترحاً لعناصر إدراك الحقوق اللغوية لأطفال السكَّان الأصليين.

وفي إطار الحقوق اللغوية لأطفال الأقليات والشعوب الأصلية، عرض (Arkadas- Thibert & Ruggiero, 2022) مَربَّياتٍ حول المادة (٣٠)^(١) من اتفاقية هيئة الأمم المتحدة الدولية لحقوق الطفل وما يتصل بها من مواد في الاتفاقية نفسها؛

(١) تنص المادة (٣٠) على: "في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص من السكان الأصليين، لا يجوز حرمان الطفل المنتمي لتلك الأقليات أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع، مع بقية أفراد المجموعة، بثقافته، أو الاجهارة بدينه وممارسة شعائره، أو استعمال لغته".

حيث تحضر الحقوق اللغوية للطفل من ضمن الحقوق الثلاثة التي تُعنى بها تلك المادة (الثقافية، والدينية، واللغوية). وعرضت الدراسة عدداً من الإشكالات، ثم قدّمت اقتراحات لضمان التطبيق الإيجابي والشامل للحقوق اللغوية للطفل المذكورة في المادة (٣٠) بما فيها اللغوية.

وعرض (محمد، ٢٠٢١) الحقوق الثقافية للطفل في قوانين الطفل لدول مجلس التعاون، وكان هناك بعض المواد المهمة بتأليف الكتب أو المواد الأدبية المقروءة أو المسموعة أو المشاهدة، دون أي تفاصيل تتصل بالجانب اللغوي الذي تقوم عليه، غير قضية سلامة المحتوى من العنف، والإثارة الجنسية، والقيم المخالفة.

الدراسات التي تناولت الحقوق اللغوية للطفل حسب مجالاتها الخمسة الأساس:

وهي: الهوية والانتماء، والبقاء والصحة، والتعليم والتنمية، والمشاركة والتعبير، والحماية من التمييز. ولا يمكننا الفصل التام بين هذه المجالات؛ لأنها تتداخل بعضها مع بعض، ولكن هذا التقسيم يُسهّل تحديد الحقوق اللغوية للطفل، والممارسات المرتبطة بها.

تنطلق معظم الدراسات في هذا الموضوع من:

١- المبادئ الأساسية لحقوق الطفل في وثيقة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (١٩٨٩م)، (The International Convention on the Rights of the Child, 1989).

٢- وثيقة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥م) (International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, 1965).

وفيما يأتي تفاصيل الدراسات بحسب المجالات التي تتصل بها اتصالاً مباشراً.

الدراسات في مجال الهوية والانتماء:

تمثل اللغة عاملاً حيويًا في تشكيل الهوية. وقد أثبتت الدراسات أن الهوية تشمل سمات وخصائص مختلفة، تشكّل الشخصية المميّزة للمجتمع. وتؤثر اللغة بشكل كبير في المعاني والقيم التي يخلقها الأفراد، مما يسهم في بناء الهوية. وعليه، يمكن الإقرار بالوظيفة المحورية للغة - بعموم اللغات - في تعزيز مجتمع قائم على المعرفة، والتأكيد على أهمية اللغة العربية - على وجه الخصوص - في التنمية البشرية ومواصلة الجهود لترسيخ اللغة العربية بوصفها لغةً للتنمية المعرفية، والثقافية، والاجتماعية، وكذلك للفكر والتعبير (بركة وآخرون، ٢٠١٣، بعلبكي وآخرون، ٢٠١٣).

واللغة العربية تُعدّ اللغة الأم في المملكة العربية السعودية، وتمثّل ركناً رئيساً في تشكيل هوية الطفل السعودي التي تتأسس على اللغة، والدين، والانتماء الوطني. ومن أهم الموضوعات التي حظيت بدراساتٍ مكثّفةٍ موضوع اللغة الأم وحقّ الطفل بأن يتحدث لغته الأم، ويتعلّم بها، خاصةً في سنيّ عمره الأولى التي يكتسب فيها اللغة. جاء ذلك في الدراسات التي تؤكد على حقوق الأقليات أو السكان الأصليين في الاحتفاظ بلغتهم الأم.

وقد أشارت دراسة (Szozkiewicz, 2017) إلى الدور الرئيس الذي تمثّله اللغة في تشكيل هوية الطفل ونظرته إلى نفسه، وتاريخه، وثقافته. وبما أنّ من أهمّ أهداف التعليم بناء الشخصية الإنسانية؛ فإن ارتباط شخصية المرء وكرامته بمدى استقلاليتّه يجعل من المنطق والمبرّر أن يكون تعليمه الأساسي بلغته الأم. ويتخطى دور اللغة أن تكون مجرد وسيلة للتواصل؛ إذ هي جزءٌ من الهوية؛ سواء أكانت العرقية أم الوطنية، وهي لا تُلغي الهوية الاجتماعية. كما أنّ من حقّ الطفل تعلّم اللغة الأخرى السائدة، فيتلقّى تعليمًا مناسبًا للغة ثانية إلى جانب اللغة الأم. وحرمان الطفل من تعلّم اللغة السائدة يحرمه في المستقبل فرصًا اجتماعية واقتصادية كثيرة؛ إذ ليس من العدل ألا يتساوى

مع مَنْ تعلّم لغةً ثانيةً هي السائدة. ولهذا من الضروري إيجاد سياسة لغوية، تُوازن بين تعلّم الطفل لغته الأم وتعلّمه لغةً ثانيةً؛ لينمو بصورة متكاملة، تحفظ له هويته، وتمنحه فرصة المشاركة بفعالية في مجتمع حرّ.

ومن الموضوعات المهمة ذات العلاقة باللغة ممّا تناوله الباحثون، إشكالية ثنائية اللغة العربية الفصحى واللغة العامية في الدول العربية، والتأكيد على أنّ اللغة العربية الفصحى ركيزة ثقافية مرجعية ترتبط بالهوية والانتماء (ابن تنباك، ٢٠٠٥). وقد استعملت دراسة ابن تنباك أسلوب التحليل النقدي لما ناقش من آراء واتجاهات تعكس التيارات المختلفة التي تتباين بين التأييد التام لاستعمال اللغة العربية الفصحى في المؤسسات الرسمية وفي عموم الحياة، وبين التيارات الأخرى التي تندرج في تحديد درجة الأهمية لذلك؛ انتهاءً إلى الاتجاه المؤيد لاستعمال العامية بصفقتها أساساً للتعامل والتواصل. كما تناول أثر استعمال اللغة العربية الفصحى في تحصيل الطلاب، والعوامل التي تؤثر في اكتساب الفصحى لدى الطفل وارتباط ذلك بخصائص الطفولة، وأهمية أخذ ذلك في الاعتبار في التنشئة الاجتماعية والتعليم. ثم أكد دور مؤسسات التعليم في توجيه النشء، وأهمية أن تكون فاعلة ومؤثرة، وأن تطوّر مناهجها بما يحقق التوافق بالحفاظ على الأصالة ومواكبة التحديث والمعاصرة.

وفي مجال الهوية كذلك، تناولت (صديق، ٢٠٠٦) إشكالية كثافة تعرّض الطفل للهجة العامية واللغات والثقافات الغربية؛ مما يؤثر بطمس هويته العربية الإسلامية الأصيلة.

من جهة أخرى، أبرزت دراسة (مخلوفي، ٢٠١٦) دور الأسرة وأهميتها في تشكيل معالم الهوية الوطنية لدى الأفراد، مع التأكيد على دورها في التنشئة الاجتماعية، وتنشئة الطفل على مبادئ الدين، واللغة، والتاريخ الوطني. كذلك، تأكيد أهمية العمل

على تأصيل الهوية الوطنية بما يتفق مع ثقافة المجتمع، وبما يؤدي إلى تجاوز التحديات التي تُضعف الهوية الوطنية، وتنمية الوعي بالهوية الوطنية وأهميتها لدى الشباب الجزائري - عينة الدراسة - وتوجيه أنظار المعنيين بالتربية والتعليم إلى أهمية دور الأسرة في تنمية الهوية الوطنية، وتعميق الانتماء، وتحديد المهام والإجراءات المنوطة بها في تعزيز الهوية الوطنية.

وكشفت الدراسة - كذلك - أن هناك مؤشرات للهوية الوطنية ودلالات؛ من بينها: الأسماء والألقاب، واللهجة، ويستعمل الأفراد هذه العلامات لنقل هويتهم الوطنية عند التعامل مع الآخرين.

وأكد (مخلوفي، ٢٠١٦) على أهمية تنمية الشعور بالفخر بالهوية الوطنية، وهو ما يستلزم التعاون الوثيق بين الأسرة والمؤسسات التعليمية. وهذا يستلزم - أيضاً - الانسجام مع الكيانات المؤثرة الأخرى؛ مثل: وسائل الإعلام والترفيه. كذلك، تؤثر تربية الأطفال بشكل مباشر في شعورهم بالانتماء إلى وطنهم والولاء له. وتعتبر الأسرة محورية في تغذية الشعور بالمواطنة وتعزيز الهوية الوطنية القوية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز القيم، وتعزيز المشاركة والحوار، وتعليم الأطفال تحمل مسؤولياتهم مع تأكيد حقوقهم في الوقت نفسه.

خلاصة ما سبق:

- ١ اللغة - بعمومها - هوية وثقافة، وليست مجرد لسان للتعبير.
- ٢ اللغة العربية هوية أصيلة ورئيسة للطفل العربي عامة، والسعودي خاصة.
- ٣ استعمال اللغة الأجنبية يُزاحم اللغة العربية؛ الأمر الذي يوجب ضبط وتقنين ما يتصل بتأثيرها في هوية الطفل وثقافته.
- ٤ تقنين الاستعمال اللغوي يحدّ من تمثيل الطفل لهويّته الأصيلة، وحفاظه عليها، وتنميتها، واستثمارها؛ محلياً وعالمياً.

الدراسات في مجال البقاء والصحة:

يتصل هذا المجال بالحقوق اللغوية للطفل في الصحة، والنماء، والأمن من الاستغلال الجنسي ومن الإهمال. وفي حدود البلدان العربية، ذكر (خماخم، ٢٠٠٠) أنّ في دولة تونس، إجراءً واحداً يتصل باللغة في قوله: "وفي إطار اهتمام تونس بالبيئة والمحيط وإشاعة ونشر الثقافة البيئية، فإنه من العينات التي يمكن تقديمها في هذا المجال ما قامت به الوكالة الوطنية لحماية المحيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme) بنشر كتيب يتضمّن (٥١) نصيحة لحماية البيئة موجّهة للأطفال"؛ حيث إنّ هذا الكتيب خطاب لغوي توعوي للطفل. ويتصل به في إطار الحقوق اللغوية للطفل في البقاء والصحة ما ذكره (شلي، ٢٠٠٧) وهو يُعرّف بحقوق الطفل الصحية في مصر؛ حيث من أهداف برنامج (رعاية الأمومة والطفولة): "أن يتعلم (الطفل) مبادئ الحياة الصحية" وهذا يشير -إلى حد ما- إلى الجانب اللغوي؛ لأن التعليم قائم على استعمال اللغة، ومثله حين ذكر أنّ من أهداف برنامج (مكافحة الأمراض المعدية): "التثقيف الصحي، وتوفير المعلومات، وتحريك ومشاركة المجتمع" (شلي، ٢٠٠٧: ٩٤).

ومن زاوية أخرى، عرض (زعنون، ٢٠١٧) اتجاه المشرّع الجزائري إلى تبني مبدأ موافقة وليّ الأمر على أي إجراء صحي أو طبي للطفل القاصر (المُميّز) دون النظر إلى إرادته. ولكن الاتجاه الفقهي والتشريعي الجديد في فرنسا، وأمريكا، وبريطانيا، وغيرها يذهب إلى الاحتكام إلى إرادة الطفل القاصر (المُميّز) ما دام قادراً على الفهم والمشاركة برأيه بعد تبصيره من قِبَل الأطباء. والتبصير يعني إفهام الطفل حالته بدقة، والإجراء الطبي اللازم، وما يترتب عليه بلغة يفهمها فهماً سليماً وكاملاً؛ لذلك صرّح (زعنون، ٢٠١٧) بأنّ التشريع الجزائري بحاجة إلى تحديث قوانينه وفق ذلك.

وفي نطاق الحقوق اللغوية للطفل المصاب بمرض السكري، ذكر (ميموني وشريف، ٢٠١٨: ٧٩) أول حديثهما عما يجب على الوالدين: "تعلم كيفية إعطاء حقنة الأنسولين للطفل؛ بحيث يُقال للطفل: إنك شجاع، وإن الحقنة ليست مؤلمة مثل غيرها من الحقن"، وهذا تأكيد على ضرورة استعمال مفردات التطمين وتخفيف الألم النفسي في مخاطبة الطفل قبل إعطائه جرعة الدواء اليومي.

خلاصة ما سبق:

- ١ أهمية وجود لغة طبية تخاطب الطفل؛ بهدف التوعية والتثقيف الصحي؛ بوصفه شريكاً فاعلاً في تعزيز صحة المجتمع.
- ٢ أهمية مشاركة الطفل القاصر (المُميّز بخاصة) في اتخاذ القرارات الطبية الخاصة بصحته بشرط تحقيق إفهامه الإجراءات، ومدى ضرورتها، وما يترتب عليها إفهاماً بيناً كاملاً.
- ٣ أثر تشجيع الطفل على قبول الإجراءات الطبية، وتخفيف صورة الألم لديه؛ لِيُسهم في رعايته الذاتية، وفي رفع جودة حياته.

الدراسات في مجال التعليم والتنمية:

هناك دراسات كثيرة تناولت إثبات حق الأطفال في البلدان ذات الشعوب الأصلية أو الأقليات في أن يُمنحوا الفرصة بالتعلّم بلغتهم الأصلية / اللغة الأم، ومن هذه الدراسات مجموعة بحوث (García et al. 2017) التي أشارت إلى وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأقليات (UNGA Minorities Resolution, 1992) التي نصّت على أن تقوم الدولة بأخذ الإجراءات اللازمة بقدر الإمكان لتوفير فرص تعلّم اللغة الأم للأقليات، أو التعلّم بلغتهم الأم.

والملكة العربية السعودية -ولله الحمد- ليست من الدّول التي تواجه إشكالية الأقليات بوصفهم مكوّنًا ثابتًا من مكوّنات المجتمع، على الرغم من وجود نسبة مُتغيّرة من المُقيمين من أعراق متعددة؛ لأن اللغة العربية هي اللغة الأمّ للشعب كلّه، ولكن تواجه إشكالية أخرى ذات علاقة، وهي التعليم ثنائي اللغة الذي تُزاحم فيه اللّغات الأجنبية -بخاصة الإنجليزية- اللغة الأمّ. ويُعرّف التعليم ثنائي اللغة (Baker & Wright, 2017) بأنه التعليم الذي تُستعمل فيه لغتان أو أكثر في التدريس والتعلّم للمنهج كلّهُ أو بعضه. وهذه الدراسات تناولت الصعوبات التي تواجه التعليم ثنائي اللغة، فقد لا ينجح؛ لتغلّب لغةٍ على أخرى، تصبح هي المسيطرة؛ لذا فإن النتائج لا تكون دائماً مضمونة على الرغم من أهمية هذا النوع من التعليم. وأشارت البحوث إلى ما يسمى ثنائية اللغة الديناميكية، والتبادلية، وتطبيقاتها التربوية في برامج التعليم ثنائي اللغة الموجودة. واستعرضت الدراسات التجارب المختلفة في عددٍ من الدّول أوروبا الشرقية، وإسبانيا، وأوروبا الغربية، وكندا، والولايات المتحدة، وأمريكا اللاتينية، والهند، وسريلانكا. تتفاوت التجارب، ولكن لا يوجد رأيٌ حاسمٌ حول أثر التعلّم ثنائي اللغة، ولا توجد نتائج يمكن أن تُثبت أثر هذا النوع من التعلّم.

أشارت بعض الدراسات (Stroud, 2001) إلى أن البرامج التعليمية التي تعتمد ثنائية اللغة (اللغة الرسمية واللغة الأصلية) في الدّول التي تعرّضت للاستعماريفشل فيها التعليم ثنائي اللغة، ويكون النصيب الأكبر للغة الرسمية (لغة المستعمر) على حساب اللغة الأمّ؛ بسبب الظروف السياسية، والاجتماعية، والتعليمية، وأحياناً يكون العزوف من قِبَل السكان الأصليين أنفسهم؛ بسبب ضرورة اللغة الرسمية لمناحي الحياة الأخرى؛ خاصةً الاقتصادية.

وأشار (Gil, 1986) إلى أهمية تفعيل الحقوق اللغوية للطفل في التعليم المدرسي، بخاصة الأطفال من ذوي الإعاقة المتوسطة المنتمين إلى الأقليات من المهاجرين وغيرهم، في إطار ثنائية اللغة، وحقّهم في اغتنام فرصة التعليم ثنائي اللغة مثلهم مثل أيّ طفل من الأطفال؛ ليُطلقوا قدراتهم الكامنة بشكلٍ كامل، ولزيادة قدرتهم على الاندماج في مجتمع الأغلبية من حولهم؛ اندماجاً يُعزّز إحساسهم الإيجابي بهويّتهم، وباحترامهم لذواتهم وتقديرها.

وركّزت (García et al. 2017) على التعليم ثنائي اللغات بين الثقافات؛ لأنّ تعليم اللغة الثانية -غير الأمّ- يحمل معه ثقافة تلك اللغة -اللغة حاملة للثقافة- وإذا كانت مدار التركيز على حساب اللغة الأمّ، فإنّ الطفل يخسر ثقافته الأمّ بالتدريج، مع أنّ هدف التعليم ثنائي اللغة هو مدّ جسور التواصل بين الناس بيسرٍ وحُسنٍ فهمٍ وطنياً، وإقليمياً، ودولياً، غير أنّ العناية بالمعرفة الإثرائية متعددة الثقافات يُنمّي المواقف الإيجابية والتسامح تجاه السكان والثقافات الأصلية. وعليه، فإنهم يُوصون بإدراج محتوى الثقافة البينية عن طريق تعليم اللغات في المدارس؛ ليكون الإثراء فعّالاً للطفل.

من جانب آخر، غني (Liddicoat & Baldauf Jr, 2008) بأهمية إشراك الشعوب الأصلية في تخطيط المصطلحات الخاصة بها أو المعبرة عنها، وعن هويّتها، وتاريخها، واحتياجاتها.

ويرتبط هذا الموضوع بموضوع آخر لا يقلّ عنه أهمية؛ وهو أثر لغة التعليم في تشكيل الهوية لدى المتعلّمين؛ فهناك دراسات كثيرة تناولت حال اللغة العربية بصفتها اللغة الأمّ للشعوب العربية، وما تواجه من أخطار بصفتها عنصراً مهماً في تشكيل الهوية العربية. وتتطرق تلك الدراسات إلى جدليّة العلاقة بين تشكّل هوية المجتمع، وإعادة تشكّلها أو إنتاجها، واللغة الأمّ التي يتحدث بها سكّانها، والتحديات الكبيرة التي تواجه اللغة العربية سواءً الداخلية أو الخارجية، خاصةً في التعليم.

وقد أكّد (الصياغ، ٢٠١٢) دعوة الدراسات إلى ضرورة الإصلاح التربوي وتعزيز استعمال لغة الضاد بوصفها لغة التعليم الأساسي مع التركيز على لغة رديفة أجنبية أخرى. واستشهد بوجهات النظر المعاصرة في علم اللغة الاجتماعي التي تؤكد أنّ الهوية الدينية، والوطنية، والعرقية تتشكل باللغة. واللغة العربية لها خصوصية فريدة عند أهلها؛ لأنها الوعاء الحافظ لتاريخ العرب وتراثهم، وهي لغة كتاب الله الذي أنزله على رسوله بلسان عربيّ مبين.

وأكدت دراسة أخرى الموضوع نفسه (العقون والأبرش، ٢٠١٩)؛ أي: أهمية الهوية الوطنية على الصعيد الاجتماعي، وعلاقة ذلك بالانتماء الاجتماعي للأفراد والحفاظ على النسيج الاجتماعي العامّ للأمم والمجتمعات، وأهمية دور اللغة العربية بصفتها إحدى مقوّمات الهوية العربية، ودور التعليم في الحفاظ على اللغة العربية ومكانتها في تعزيز الانتماء العربي والوطني.

وفي الإطار نفسه، تناول (القاسمي، ٢٠٠٥) التعريف بتخطيط السياسة اللغوية، ومقوّماتها، مع التصريح بعدم مشاركة المجمع اللغوية العربية في صناعة سياسة لغوية عربية، مُصرّحاً بـ "غياب سياسة لغوية عربية متكاملة واضحة المعالم، ولم تتعهد أيّ منظمة قومية بوضع أسس تلك السياسة... ونتيجةً لذلك نجد اختلافاً كبيراً

في ممارسات الأقطار العربية المتعلقة في تلك المجالات " (القاسمي، ٢٠٠٥: ٢٢٦)، ثم عرض الحجج التي بنى عليها المناهضون قبل قرابة خمسين عاماً لتعليم الطفل اللغات الأجنبية في سنٍّ مبكرة، ثم عرض التوجّهات العالمية في تعليم اللغات الأجنبية للطفل في سنٍّ مبكرة بذكر مزاياها ومؤكّداتها في الدراسات الطبية للمخّ لدى الأطفال، ودعا في خاتمته إلى " ضرورة قيام الدّول العربية بتخطيط السياسة اللغوية على أساس تعليم اللغات الأجنبية في سنٍّ مبكرة " (القاسمي، ٢٠٠٥: ٢٤٠).

وفي دراسةٍ أخرى له في مجال التعليم أيضاً، أوصى (القاسمي، ٢٠٠٦: ٢٢٠) لمواجهة مشاكل التعدد اللغوي، والازدواجية اللغوية، والتداخل اللغوي لدى الطفل العربي على مستوى الإسهام المؤسسي بأنّه " لا بُدَّ أن تلتزم وسائل الإعلام العربية بسياسةٍ ترمي إلى تغليب اللغة الفصحى وزيادة المادة المخصّصة لها في جميع البرامج: الأغاني، المسرحيات، برامج الأطفال، إلخ. وأن يُخصّص التلفزيون قنواتٍ أو برامجٍ للغات التي يتعلّمها الأطفال، تساعد على التمرّن والتعوّد على سماعها واكتسابها ".

وصرّحت (Skutnabb-Kangas) أنّ حرمان الطفل من التعلّم بلغته الأمّ، والتحدّث بها، يُعدّ إبادةً لغويةً جماعيةً؛ خصوصاً في حقّ الأقليات؛ لأنّ اللغة حاملةٌ الثقافات والهويّات، وباختفائها يقصر عمرها، وتختفي شعوبها (Shelton, 2005).

ومن ضمن التنبيهات التي لفتت النظر إليها (Tokuhamu-Espinosa, 2001) في سياق حديثها عن أهمية تنمية الدوافع الإيجابية لدى الطفل كي يتعلّم لغةً أخرى غير لغته الأمّ؛ أنّ من أهمّ أسباب تعلّم الطفل لغةً أخرى -في المدرسة والمنزل- أن يكون لها وظيفة واضحةٌ لديه؛ يفهمها الطفل، ويقتنع بها؛ الأمر الذي سيجعله يبذل جهده في فهمها، وكتابتها، وقراءتها، والتحدّث بها. ويكمن السبب في أنّ تعليم الطفل لغةً ثانيةً يُعدّ مهارةً تخدمه مدى الحياة.

لذا، في خطابه الافتتاحي لحملة (تكلّم الماندرية) يوم الجمعة ٢١ سبتمبر ١٩٨٤م في قاعة المؤتمرات بسنغافورة، أكدّ رئيس الوزراء لي كوان يُوو (Lee Kuan Yew) أهمية قبول الطفل العاطفي للغته الأمّ - بما فيها من قيّم تراثية أصيلة - أمام اللغة الثانية؛ وذلك بهدف تمكين الطفل من تقديم نفسه بوصفه فرداً من الحضارة الأصيلة، وامتداداً لجذورها؛ لأنها قائمة على منظومة عميقة من القيم الأصيلة (Yew, 1984).

خلاصة ما سبق:

١. تعلّم الطفل بلغته الأمّ حقٌّ ثابتٌ من حقوقه اللغوية.
٢. تُشكّل اللغة في التعليم مركز الهوية؛ فتُعزّزها، وتحافظ عليها من الذوبان، والتلاشي.
٣. يُعاني الوطن العربي من غياب سياسةٍ علنيّةٍ ومحدّدةٍ للحقوق اللغوية للطفل، تُطبّق - أوّل ما تُطبّق - في التعليم، وفي وسائل الإعلام - باختلافها - وما تحمله من موادّ أدبيةٍ موجّهةٍ إلى الطفل.
٤. من ركائز النجاح في تعلّم الطفل لغته الأمّ وكذلك اللغة الأجنبية، أن يُقبلها عاطفياً، وأن يعي وظيفتها في حياته الحالية والمستقبلية.
٥. التعليم ثنائي اللغة هو تعليمٌ مُتعدّد الثقافات؛ لأنّ اللغة وعاءٌ حاملٌ للثقافة التي تُمثّلها؛ فإذا فرغت اللغة الأمّ من ثقافتها، وهيمنت اللغة الأجنبية بثقافتها؛ فإنّ الخسارة فادحة.

الدراسات في مجال المشاركة والتعبير:

أكدت كلٌّ من (Doell & Clendon, 2018) على ضرورة وجود مواصفات رئيسة تسمح للأطفال ممن لديهم صعوبات في التواصل بأن يعبروا عن آرائهم، ويحصلوا على المعلومات؛ بناءً على المادة (١٩)^(١) من وثيقة حقوق الطفل. وقد سعتا إلى إيجاد سياسات معينة، تحدّد التوجهات الإستراتيجية لتحسين حقوق الأطفال في المشاركة في تطوير الخدمات التي تدعم مشاركتهم وتواصلهم في مختلف بيئاتهم؛ لذا عرضتا الدراسات السابقة النظرية حول البدائل المختلفة من الطرق التي تُسهّل سماع صوت هؤلاء الأطفال فيما يخصهم، واعتمدتا على مصدرين أساسيين من الدراسات؛ أحدهما في بريطانيا، والآخر في نيوزلندا، وهما حول رأي الأطفال ووالديهم وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة بأمراض النطق والسمع، وذكرتا أنّ هناك أربعة موضوعات تُعدّ من أهمّ احتياجات هؤلاء الأطفال وذويهم؛ هي:

- ١ المعلومات حول الخدمات والعلاج وكلّ ما له علاقة باحتياجات أطفالهم.
- ٢ التنسيق بين الجهات فيما يتعلّق بالخدمات المقدّمة لأطفالهم.
- ٣ الممارسات الكلية التي تنظر إلى الطفل نظرة شمولية، ولا تُركّز على جانب واحد، تسعى إلى تطويره تطويراً كلياً.

(١) جاء في نص المادة (١٩) من حقوق الطفل: "١. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من أفة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته".

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child>

الشراكة؛ أي: أن يكون الآباء شركاء، تُسمَع أصواتهم في كل ما يخص أطفالهم؛ فمن حقّ الأطفال الذين يُعانون صعوبات في التواصل في التعبير عن احتياجاتهم في الخدمات المقدّمة لهم في التعليم، أن يكون هناك سياسات تدعم مشاركتهم وذويهم في التعبير عن احتياجاتهم في المجالات كلّها، بخاصة في التعليم.

وفي إطار حرية التعبير في مجال التعليم، أكّدت كلٌّ من (Gillett-Swan & Sargeant, 2018) أن التعبير بحرية يُساعد في نجاح العملية التعليمية، وقد حدّدا أهمّ المعوقات التي تقف حائلاً أمام تحقيق حرية الطفل في التعبير في مجال التعليم، مع التركيز على القوانين والتشريعات التي تدعم حقّ الطفل في حرية التعبير والرأي، وحلّلا الممارسات الفعلية لهذا الحق ونقدّها الذي ظهر في الأدبيات التي تناولاها. وفيما يتصل بأبرز المعوقات لتفعيل حق الطفل في حرية التعبير في التعليم، ذكرنا الآتي:

- ١ ثقافة البالغين ومواقفهم؛ أي: وعيهم بالحقوق ونظرتهم إلى الطفل.
 - ٢ البناء المؤسسي المرتبط بالمناهج، والأنظمة، واللوائح داخل المدرسة، وغير ذلك.
 - ٣ التقدّم التقني الذي رفع نسبة تفاعل الطلاب عن طريق التعلّم الفردي الذي يعتمد على الطالب، ويتطلّب التعاون بين أصحاب الشأن بخاصة الطالب.
 - ٤ التقاليد التربوية والتعليمية التي تجعل العملية التعليمية تنطلق باتجاه واحد: من المعلّم إلى الطالب، وهي التي تُحدّد المقبول في العلاقة بينهما وغيره.
- ومن حقوق الطفل ذات الصلة باللغة هو حقهم في التواصل المتعدّد اللغات (Cruz-Ferreira, 2017)، وتحويل التنوع الطبيعي في قدرات التواصل الإنساني إلى ممارسات تحترم حقوق الإنسان، ولا تتردد في تقديم الخدمات المختلفة التي تراعي احتياجات الطفل في بيئاته المختلفة: في المدرسة، في الخدمات الصحية، وغيرها، سواء في التواصل بلغات متعددة، أو في استخدام التقنية (التكنولوجيا) بوصفها وسيلةً للتواصل، أو غير ذلك من سُبل التواصل.

وفي مجال الحقوق اللغوية للطفل في المشاركة والتعبير، تُحلّل (UNICEF, 2023) حقوق الأطفال في المشاركة الفعالة في العدالة بلغة يفهمونها فهمًا كاملاً؛ وذلك عن طريق تقريرٍ بحثيٍّ عن أثر الحواجز اللغوية في حقوق الأطفال في تيمور الشرقية (لِشتي). وقد انطلق التقرير من مراجعة المواد القانونية والأكاديمية في الموضوع، ثم مناقشة جماعية منظّمة تبناها المكتب القطري لليونيسيف في تيمور الشرقية مع سبعة من أصحاب المهن القانونية، واثنين من الأخصائيين الاجتماعيين، وكذلك بعض العاملين على مأوى للأطفال والنساء هناك، تبع ذلك دراسة استقصائية على عينة مكوّنة من (١٦) فردًا من العاملين في المجال القانوني مع الأطفال، ثم عمّلت على تحليل الردود على الاستبيان ومناقشة مجموعة التركيز. وانتهت الدراسة إلى عددٍ من النتائج؛ من أبرزها:

- ١ هناك حاجة ماسة إلى ضمان حصول الأطفال على خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية النزيهة والوافية في مراحل الإجراءات العدلية كلّها.
- ٢ ضمان الترجمة الصحيحة والوافية للوثائق والمواد العدلية بلغة يفهمها الأطفال فهمًا جيّدًا.
- ٣ تسهيل وصول الأطفال لتلك الوثائق والمواد والسجلات في أيّ مرحلة من مراحل الإجراءات العدلية.
- ٤ تذليل العقبات اللغوية التي تحول دون مشاركة الأطفال الكاملة والفعالة في الإجراءات العدلية؛ حفظًا لحقوقهم في المشاركة والتعبير، وكذلك البقاء والنماء.

خلاصة ما سبق:

- ١ أهمية تفعيل حق الطفل في التعبير بحرية في عملية التعليم والتعلم، وضرورة معالجة عوائق ذلك.
- ٢ التأكيد على حقّ الطفل في التواصل متعدّد اللغات؛ سواءً أكان ذلك في نطاق اللغة الأمّ واللغة الأجنبية، أم في نطاق لغة الإشارة ولغة الكتابة، والصوت المنطوق والوسائل الرقمية البصرية أو المشفّرة؛ مع الأخذ في الاعتبار بمسألة سلامة الطفل، والحفاظ على هويّته وخصوصيته.
- ٣ ضرورة وجود سياسة لغوية تنظّم مشاركة الأطفال ذوي صعوبات التواصل (أمراض النطق والسمع) في مجتمعهم، وتعبيرهم عن رأيهم بفعالية.
- ٤ ضرورة إتاحة مشاركة آباء الأطفال ذوي صعوبات التواصل (أمراض النطق والسمع) ومقدّمي الرعاية لهم في معالجة شؤونهم؛ بخاصة في إطار التعليم والتعلم.
- ٥ أهمية تفعيل حق الطفل في المشاركة في الإجراءات القانونية - باختلافها - والتعبير عن رأيه - ومن ضمن ذلك سماع أقواله - وتنظيم ذلك في إطار توفير المواد القانونية بلغة واضحة وصحيحة، يفهمها الطفل، سواءً بلُغته الأمّ، أو بالترجمة إلى لُغته الأم ترجمة مكتوبة أو شفوية.
- ٦ تفعيل الحقوق اللغوية في التعليم للأطفال من ذوي الإعاقة مهمٌّ ومؤثّر.

الدراسات في مجال الحماية من التمييز:

يُقصد بالتمييز: منع الشخص من التمتع بحقوقه الإنسانية، أو القانونية، أو الاجتماعية، أو غيرها من الحقوق؛ بسبب الانحياز ضده، والتعامل معه دون مراعاة حقه في المساواة مع الآخرين. وتؤكد التشريعات والأنظمة على مبدأ عدم التمييز، بما في ذلك عدم التمييز بين الأطفال في الحصول على حقوقهم، دون اعتبار لجنس الطفل، أو لونه، أو لغته، أو دينه، أو جنسيته، أو أصله القومي والعرق، أو وضعه الاقتصادي أو الاجتماعي، أو مكان ولادته ونشأته، أو أي أمر آخر (United Nations, 1965, 1989، أنطون، ٢٠٠١)، ومن ثم فإن عدم التمييز في التعليم بين الأطفال - لأي سبب من الأسباب - يأتي في سياق العمل على تعزيز المساواة، والحماية من التمييز بشكل عام.

وفيما يتصل بمجال التعليم وعدم التمييز، فقد أكدت (Gallagher et al. 2018) على إبراز دور أخصائي أمراض النطق والسمع في دعم الأطفال ممن لديهم هذه الأمراض، ودعم معلمهم في تحديد عوائق التواصل، وفي الوقت نفسه بناء مهاراتهم التواصلية الضرورية؛ لأنّ هذا سيُتيح لهم كامل الفرصة للمشاركة والتعلّم في مجال التعليم، وسيُحقّق لهم أن يكونوا مسؤولين عن أنفسهم.

وقد استعملت (Gallagher et al. 2018) في مقاربتهم النهج القائم على الحقوق؛ حيث يستطيع الطفل عن طريقها أن يملك القدرة على أن يكون مسؤولاً عن نفسه؛ فلكي يحظى بحقه الكامل في التعليم لا بُدّ أن يتعاون أخصائي النطق والسمع مع المعلم في تمكين الطفل من التواصل خلال عملية التعلّم. وعليه فإن هذه المقاربة تقوم على التأكيد على ضرورة دمج الأطفال ممن لديهم صعوبات في التواصل مع الأطفال العاديين في التعلّم، وعلى حق أولئك الأطفال الذين يُعانون تلك الصعوبات في وجود أخصائي النطق والسمع في المدرسة التي يتلقون تعليمهم فيها، وحقهم في أن يتعاون أخصائي النطق والسمع مع المعلم في المدرسة؛ من أجل تمكين كل طفلٍ منهم من عملية التعلّم، وأن يكون مسؤولاً عن نفسه.

وفي دراسة تناولت الحقوق اللغوية للأطفال الذين لديهم صعوبات في التواصل في نيوزيلندا (Doell, 2018)، حدّد الباحثون عوامل مهمة مطلوبة للتأكد من أنّ الخدمات تستجيب لحقوق الأفراد في المادة (١٩) من وثيقة حقوق الطفل التي تنصّ على الحق في تلقّي المعلومات عن طريق الإعلام وإعلانها. يتحقّق تمكين الأطفال حينما يدعمهم البالغون ليعبروا عن احتياجاتهم، وطموحاتهم، وأحلامهم، ويسعون إلى فهم وجهات نظرهم، وخبراتهم الحياتية. وقد حدّد أخصائيو النطق والسمع الكفاءات والمهارات الشخصية التي تدعم مشاركة المعلومات، وتنسيق الخدمات والممارسات التي تراعي الطفل في جميع جوانب حياته، والوقت والموارد اللازمة لبناء علاقات تؤسّس لشراكة مع الأهل تحسّن جودة حياة أطفالهم.

خلاصة ما سبق:

- ١ حق الطفل في الوصول إلى المعلومات المؤثرة في حياته بلغة واضحة ومفهومة.
- ٢ حقّ الأطفال من ذوي صعوبات التواصل - على سبيل المثال - مساوٍ لحقّ الأطفال العاديين في فرص التعلّم والتنمية.
- ٣ حقّ الأطفال من ذوي صعوبات التواصل - على سبيل المثال - في الدمج مع الأطفال العاديين في المدارس؛ لتنمية خبراتهم الاجتماعية والعاطفية.
- ٤ حقّ الأطفال من ذوي صعوبات التواصل - على سبيل المثال - في وجود أخصائي خبير في المدرسة؛ ليقدمّ العون لهم وقت الحاجة.

خاتمة

تعد المجالات الخمسة من الحقوق اللغوية للطفل التي حدّدها (إطار الحقوق اللغوية للطفل) هي المجالات الأساسية لبنود وثيقة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وهي: الهوية والانتماء، والبقاء والصحة، والتعليم والتنمية، والمشاركة والتعبير، والحماية من التمييز. ولا يمكن الفصل التام بين هذه المجالات؛ لأنها تتداخل بعضها في بعض، ولكن هذا التقسيم يُسهّل تحديد الحقوق اللغوية للأطفال، والممارسات المرتبطة بها؛ علماً بأن معظم الدراسات في هذا الموضوع تنطلق من المبادئ الأساسية لحقوق الطفل في وثيقة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ١٩٨٩م (The International Convention on the Rights of the Child, 1989)، ووثيقة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ١٩٦٥م (International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, 1965).

ومن أهم المبادئ -فيما يتعلق بهذه المجالات- التي يمكن أن تُبنى عليها السياسة اللغوية لحقوق الطفل، وتُؤسّس على مقتضاها:

- ١ اللغة -بعمومها- هويّة وثقافة، وليست مجرد لسان للتعبير.
- ٢ اللغة العربية هويّة أصيلة ورئيسة للطفل العربي عامة، والسعودي خاصة.
- ٣ استعمال اللغة الأجنبية يُزاحم اللغة العربية؛ الأمر الذي يوجب ضبط وتقنين ما يتصل بتأثيرها في هوية الطفل وثقافته.
- ٤ تقنين الاستعمال اللغوي يحد من تمثيل الطفل لهويّته الأصيلة، وحفاظه عليها، وتنميتها، واستثمارها؛ محلياً وعالمياً.
- ٥ تعلّم الطفل بلغته الأمّ حقّ ثابت من حقوقه اللغوية.

- ٦ تفعيل الحقوق اللغوية في التعليم للأطفال من ذوي الإعاقة مهمٌ ومؤثّر.
- ٧ تُشكّل اللغة في التعليم مركزاً الهويّة؛ فتُعزّزها، وتحافظ عليها من الذوبان والتلاشي.
- ٨ يُعاني الوطن العربي من غياب سياسةٍ علنيةٍ ومحدّدةٍ للحقوق اللغوية للطفل، تُطبّق -أول ما تُطبّق- في التعليم، وفي وسائل الإعلام -باختلافها- وما تحمله من مواد أدبية موجّهة إلى الطفل.
- ٩ من ركائز النجاح في تعلّم الطفل لغته الأمّ وكذلك اللغة الأجنبية، أن يقبلها عاطفياً، وأن يعيّ وظيفتها في حياته الحالية والمستقبلية.
- ١٠ التعليم ثنائي اللغة هو تعليمٌ متعدّد الثقافات؛ لأنّ اللغة وعاءٌ حاملٌ للثقافة التي تمثّلها؛ فإذا فرّغت اللغة الأمّ من ثقافتها، وهيمنت اللغة الأجنبية بثقافتها؛ فإنّ الخسارة فادحة.
- ١١ أهمية وجود لغةٍ طبّيةٍ تخاطب الطفل؛ بهدف التوعية والتثقيف الصحي؛ بوصفه شريكاً فاعلاً في تعزيز صحة المجتمع.
- ١٢ أهمية مشاركة الطفل القاصر (المُميّز بخاصة) في اتخاذ القرارات الطبية الخاصة بصحته؛ بشرط تحقيق إفهامه الإجراءات، ومدى ضرورتها، وما يترتّب عليها إفهاماً بيّناً كاملاً.
- ١٣ أثمر تشجيع الطفل في قبول الإجراءات الطبية، وتخفيف صورة الألم لديه؛ يُسهم في رعايته الذاتية، وفي رفع جودة حياته.
- ١٤ أهمية تفعيل حقّ الطفل في التعبير بحريّة في عمليتي التعليم والتعلّم، وضرورة معالجة عوائق ذلك.

١٥ التأكيد على حقّ الطفل في التواصل مُتعدّد اللغات؛ سواءً أكان ذلك في نطاق اللغة الأمّ واللغة الأجنبية، أم في نطاق لغة الإشارة ولغة الكتابة، والصوت المنطوق والوسائل الرقمية البصرية أو المشفّرة؛ مع الأخذ في الاعتبار بمسألة سلامة الطفل، والحفاظ على هويّته وخصوصيّته.

١٦ ضرورة وجود سياسة لغوية تُنظّم مشاركة الأطفال ذوي صعوبات التواصل (أمراض النطق والسمع) في مجتمعهم، وتعبيرهم عن رأيهم بفعالية.

١٧ ضرورة إتاحة مشاركة آباء الأطفال ذوي صعوبات التواصل (أمراض النطق والسمع) ومقدّمي الرعاية لهم في معالجة شؤونهم؛ بخاصة في إطار التعليم والتعلّم.

١٨ أهمية تفعيل حقّ الطفل في المشاركة في الإجراءات القانونية - باختلافها - والتعبير عن رأيه - ومن ضمن ذلك سماع أقواله - وتنظيم ذلك في إطار توفير المواد القانونية بلغة واضحة وصحيحة، يفهمها الطفل، سواءً بلُغته الأمّ، أم بالترجمة إلى لُغته الأمّ ترجمةً مكتوبةً أو شفهيّةً.

١٩ حقّ الطفل في الوصول إلى المعلومات المؤثرة في حياته مساوٍ لحقّ الكبار في الوصول إليها.

٢٠ حقّ الأطفال من ذوي صعوبات التواصل - على سبيل المثال - مساوٍ لحقّ الأطفال العاديين في فرص التعلّم والتنمية.

٢١ حقّ الأطفال من ذوي صعوبات التواصل - على سبيل المثال - في الدمج مع الأطفال العاديين في المدارس؛ لتنمية خبراتهم الاجتماعية والعاطفية.

٢٢ حقّ الأطفال من ذوي صعوبات التواصل - على سبيل المثال - في وجود أخصائي خبير في المدرسة؛ ليقدمّ العون لهم وقت الحاجة.

الفصل الثالث

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل



إطار الحقوق اللغوية للطفل

مدخل

الإرث العريق والقيَم السعودية،
والعربية، والإسلامية الأصيلة.

وتتمثل رؤية المَجْمَع في أن يكون
رائداً على المستوى العالمي في خدمة
اللغة العربية؛ وذلك عن طريق تعزيز
تأثيرها الثقافي، والعلمي، والحضاري
في أنحاء العالم. وتشمل أهدافه
الأساسية حماية أصالة اللغة
العربية، وزيادة إمكانية الوصول
إلى تعلّمها وتعليمها، وتوحيد الموارد
الأكاديمية لذلك، مع رعاية تطورها
وتراثها، وتعزيز البحث العلمي مع
دعم العلماء في هذا المجال^(١).

ترتبط صياغة المواد بمحتوى
(إطار الحقوق اللغوية للطفل)
وأهدافه، كما ترتبط صياغة
المؤشرات -بما فيها من أهداف،
ومجالات، ومعايير- بالرؤية،
والرسالة، والأهداف؛ التي يتبنّاها
مَجْمَع الملك سلمان العالمي للغة
العربية، ويسعى إلى إنجازها، ولا
سيما أنّ المَجْمَع يعمل على تحقيق
مستهدفات رؤية المملكة العربية
السعودية ٢٠٣٠. حيث نصّت وثيقة
(رؤية السعودية ٢٠٣٠) على العناية
باللغة العربية بوصفها إحدى الركائز
للاعتراز بالهوية الوطنية، وترسيخ

كما تندرج صياغة المواد في (إطار الحقوق اللغوية للطفل) في إطار إسهامات
المملكة العربية السعودية النوعية في نشر ثقافة حقوق الطفل بعمومها، وتقعيد الحقوق
اللغوية للطفل وإنفاذ تطبيقها على وجه الخصوص.

(1) <https://ksaa.gov.sa/about-us>

مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل)

أولاً مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل):

بهدف شمولية (إطار الحقوق اللغوية للطفل)، قُسمت مجالاته إلى خمسة مجالات، تغطي المجالات الرئيسية للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩م، وقد بلغ إجمالي عدد مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل) (٥٦) ستاً وخمسين مادة، وفق التوزيع الموضح في الرسم البياني الآتي:



رسم بياني (٣) مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل) وعدد المواد في كل مجال.

مصادرها:

ثانياً

فيما يتصل بمصادر مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل)، فهي على النحو الآتي:

١. الوثائق:

وتتمثل في الآتي:

١.١. الوثائق الدولية:

(الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) (International Convention on the Rights of the Child)،

صدرت عن الجمعية العامة بهيئة الأمم المتحدة، عام ١٩٨٩م.

أ. (حق الأطفال في المشاركة الفعالة في إجراءات العدالة باللغة التي يفهمونها فهمًا كاملاً:

تقرير بحثي). (Children's Rights to Effectively Participate in Justice Proceedings in a)

. Research Report (Language they Fully Understand: The East (Asia and Pacific Region).

صدر عن اليونسيف، في بانكوك، تايلند، عام ٢٠٢٣م.

ب. (الحقوق اللغوية للأقليات العرقية) (Language Rights of Linguistic Minorities)،

صدرت عن (United Nations Special Rapporteur on Minority Issues)، من هيئة الأمم

المتحدة، في جنيف، عام ٢٠١٧م.

ت. (الإعلان العالمي لحقوق اللغوية) (Universal Declaration on Linguistic Rights. World)

(conference on linguistic Rights)، صدر عن اليونسكو، في مدينة برشلونة بإسبانيا،

عام ١٩٩٦م.

٢.١. الوثائق الإقليمية:

وتتمثل في (ميثاق شرف للعاملين في أفلام الطفل العربي)، صدر عن المجلس العربي

للطفولة والتنمية، عام ١٩٩١م.

٣.١. الوثائق المحلية

وتمثل فيما يلي:

- أ. (النظام الأساسي للحكم)، صدر بأمر ملكي (رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢هـ) الموافق لـ ١٩٩٢م.
- ب. (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: الأوامر، والقرارات، والأنظمة، واللوائح، والتعاميم)، صدرت عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمات اللغة العربية عام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.
- ت. (نظام الجنسية السعودية: ما صدر بشأن النظام من تعديلات)، صدر عن مجلس الوزراء بقرار (رقم ٤ بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٣٧٤هـ الموافق لـ ٢٢ / ٩ / ١٩٥٤م).
- ث. (نظام الإذاعة الأساسي)، صدر بمرسوم ملكي (رقم ٧ / ٣ / ١٦ / ١٠٠٧؛ بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٣٧٤هـ) الموافق لـ ١٩٥٤م.
- ج. (تنظيم المدارس السعودية في الخارج)، صدر عن مجلس الوزراء بقرار (رقم ٣٦ بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٤١٨هـ). الموافق لـ ١٩٩٧م.
- ح. (لائحة المدارس الأجنبية)، صدرت عن مجلس الوزراء بقرار (رقم ٢٦ بتاريخ ٤ / ٢ / ١٤١٨هـ الموافق لـ ٩ / ٦ / ١٩٩٧م).
- خ. (نظام المطبوعات والنشر)، صدر بمرسوم ملكي (رقم م/١٧ بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٤٠٢هـ)، وقرار مجلس الوزراء (رقم ٦٥ بتاريخ ٢٣ / ٣ / ١٤٠٢هـ).
- د. (تنظيم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع)، صدر عن مجلس الوزراء بقرار (رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٤٣٣هـ الموافق لـ ٣ / ٩ / ٢٠١٢م).

ذ. (القواعد المنظمة لمعاهد وبرامج التربية الخاصة الأهلية)، صدرت عن وزارة التعليم عام ١٤٣٣هـ.

ر. (نظام حماية الطفل: تعديل المواد (١٢، ١٥، ١٩، ٢٣) وإضافة مادة (٢٣ مكرر) إلى نظام حماية الطفل لعام ١٤٣٦هـ)، صدر النظام عام ١٤٣٦هـ، وصدرت لأحته التنفيذية عام ١٤٤١هـ، ثم صدرت تعديلات على مواده المذكورة عام ١٤٤٣هـ.

ز. (الدليل الإرشادي الشامل لمعاهد ومراكز وبرامج التربية الخاصة)، صدر عن وزارة التعليم عام ١٤٤٢هـ.

س. (تنظيم المحتوى الرقمي)، صدر عن مجلس الوزراء بقرار (رقم ١٢٥ بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٤٤٣هـ الموافق لـ ٢٨ / ٩ / ٢٠٢١م).

ش. (نظام السياحة)، صدر بمرسوم ملكي (رقم م ١٨ بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٤٤٤هـ)، وقرار مجلس الوزراء (رقم ٧٩ بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٤٤٤هـ) الموافق لـ ٢٠٢٢م.

ص. (نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، صدر بمرسوم ملكي (م / ٢٧ بتاريخ ١١ / ٢ / ١٤٤٥هـ) الموافق لـ ٢٧ / ٨ / ٢٠٢٣م.

ض. (مبادرة سمو ولي العهد لحماية الأطفال في العالم السيرياني)، مبادرة لصاحب السمو الملكي، ولي العهد، الأمير / محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - صدرت عام ١٤٤٢هـ الموافق لـ ٢٠٢٠م.

٢. الدراسات السابقة:

عُرِضَ في الفصل الأول عددٌ من الدراسات (الدولية، والإقليمية، والمحلية) التي بحثت في قضايا متعددة حول وجود سياسة لغوية للغة العربية في العالم العربي، وتحديدًا ما يخص لغة الطفل، إضافة إلى قضايا أخرى ذات العلاقة.

ثالثاً صياغتها:

بما أنّ (إطار الحقوق اللغوية للطفل) ينطلق من الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، فقد انطلقت في صياغة المواد من الدليل الإرشادي (إعداد التشريعات وصياغتها) بإصداره الأول عن اللجنة التحضيرية لإعداد التشريعات القضائية في المملكة العربية السعودية، في محرم ١٤٤٤هـ الموافق لـ أغسطس ٢٠٢٢م؛ وسبب الانطلاق منه أنّه يضمن المواءمة مع أسس صياغة الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وكذلك التي يمكن أن تُنشأ، ويُعمل بها في المستقبل.

كان الباب الثاني (مراحل إعداد التشريعات وصياغتها وإصدارها وتفسيرها)، بخاصة (الصياغة التشريعية: أنواعها وعناصرها وقواعد وضوحها) في المرحلة الرابعة (اللجنة التحضيرية لإعداد التشريعات القضائية، ٢٠٢٢) مُرشداً في المراحل التحضيرية لصياغة (إطار الحقوق اللغوية للطفل)، وفي مرحلة صياغتها اللغوية؛ حيث التزمت صياغة مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل) بالآتي:

١ الالتزام باللغة العربية، وعدم إيراد أيّ ألفاظ غير عربية.

٢ السلامة اللغوية بعيداً عن الأخطاء والتعقيدات اللغوية.

٣ الوضوح في صياغة الجُمَل مع الإيجاز.

٤ الوضوح في صياغة الكلمات المعهودة.

٥ ثبات صيغة الكلمات ومعانيها قدر الإمكان.

٦ تركيز كلّ مادة على فكرة معينة.

٧ الالتزام بطبيعة الصياغة الإرشادية.

٨ استعمال المصدر في بداية كلّ مادة.

٩. الالتزام بصيغة المفرد المذكر لمصطلح (الطفل).
١٠. الموضوعية في صياغة كل مادة.
١١. استعمال صيغة الإثبات.
١٢. قابلية الفكرة التي تُعبّر عنها المادة للقياس.
١٣. توثيق ما كان مأخوذاً بشكل مباشرٍ في صيغته من وثائق دوليةٍ أو إقليميةٍ، أو أنظمةٍ محلية.

رابعاً مؤشرات قياس أدائها:

١. مصادر مؤشراتها :

يمكن ذكر أربعة مصادر رئيسة لمؤشرات قياس مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل)، على النحو الآتي:

أ. مؤشرات حقوق الإنسان: للقياس والتنفيذ (Human Rights Indicators: A Guide to Measurement and Implementation)، الصادرة عن الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، نيويورك، جنيف، عام ٢٠١٢م.

ب. مؤشرات حقوق الطفل (The Kids Rights Index)، الصادرة عن (Erasmus School of Economics) و (International Institute of Social Studies) بنسختها للعام ٢٠٢٢م.

ت. المؤشرات الدولية المعتمدة في صياغة التشريعات القضائية في المملكة العربية السعودية (اللجنة التحضيرية لإعداد التشريعات القضائية، ٢٠٢٢: ٦٩ - ٧٦)؛ إذ رُوِعت في أثناء بناء المؤشرات لمواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل).

ث. معطيات الواقع في المجتمع السعودي بعامة، وفي نطاق (إطار الحقوق اللغوية للطفل) بخاصة.

٢. مكوّنات مؤشراتنا:

جاءت منهجية بناء المؤشرات (لإطار الحقوق اللغوية للطفل) وفق النموذج المنطقي؛ بحيث تشتمل على: مؤشرات المدخلات، ومؤشرات العمليات، ومؤشرات المخرجات، ومؤشرات النتائج.

٣. أنواع مؤشراتنا:

غلب على المؤشرات المقترحة (لإطار الحقوق اللغوية للطفل) ثلاثة أنواع وفق صيغها:

١) الأعداد؛ أي: قياس عدد تحقّق ما يتصل بكلّ مادة من مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل).

٢) النّسب المئوية؛ أي: قياس نسبة تحقّق ما يتصل بكلّ مادة من مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل).

٣) التصنيف؛ أي: قياس مستوى تحقّق ما يتصل بكلّ مادة من مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل)؛ إذ قد يقيس التفضيلات، والمواقف، والآراء، والسلوكيات. وهذا النوع هو الأقلّ وروداً بين أنواع المؤشرات المقترحة.

٤. سمات مؤشراتنا:

تتسم مؤشرات القياس المقترحة بأنّها:

١) واقعية.

٢) قابلة للقياس.

٣) طويلة الأمد (من جهة صلاحيتها للاستعمال).

٤) مرّنة (قابلة للتقويم).

خامسا

مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل) ومؤشرات قياسها:

تأتي مواد (إطار الحقوق اللغوية للطفل) ومؤشراته المقترحة مرتبةً وفق الآتي:

١. المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال الهوية والانتماء:

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال الهوية والانتماء		
م	المواد	المؤشرات
١	تعزيز اللغة العربية بصفتها مُكوِّناً رئيساً من هوية الطفل السعودي.	نسبة برامج تعزيز الهوية السعودية للأطفال المتضمنة محوراً عن اللغة العربية.
٢	تعزيز الهوية العربية في كلِّ ما يُقدَّم للطفل من منتجات ترفيهية وتعليمية أو غيرها.	نسبة البرامج الترفيهية والتعليمية والتربوية التي تعزز الهوية العربية لدى الطفل.
٣	تشجيع الطفل على التمسك باللغة العربية بوصفها اعتزازاً بوطنه، وهويته، ودينه، وثقافته، وقيمه ^(١) .	معدل الزيادة السنوية لمستوى اعتزاز الطفل السعودي باللغة العربية.
٤	تمكين الطفل من اللغة العربية لتكون لغته في التفكير، والتعبير، والتنمية الثقافية، والمعرفية، والاجتماعية.	١. عدد البرامج والمبادرات الثقافية، والمعرفية، والاجتماعية التي تساهم في تمكين الطفل من اللغة العربية. ٢. معدل الزيادة السنوية في البرامج والمبادرات الثقافية، والمعرفية، والاجتماعية التي تساهم في تمكين الطفل من اللغة العربية.

(١) ينظر: اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. (١٤٣٦هـ). المادة ١٨ / ١٣ - و.

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال الهوية والانتماء		
م	المواد	المؤشرات
٥	تعزيز دور الأسرة في تنشئة الطفل وتربيته باللغة العربية.	١. عدد برامج التوعية والتأهيل لأسرة الطفل للقيام بدورها في تنشئته وتربيته باللغة العربية.
		٢. نسبة الأسر المستفيدة من برامج التوعية والتأهيل في تنشئة الطفل وتربيته باللغة العربية.
		٣. نسبة الأطفال الذين تلقوا تنشئة أسرية داعمة لاكتساب اللغة العربية.
٦	إدراج نصوص صريحة تستهدف الحقوق اللغوية للطفل في الأنظمة العامة والخاصة بالمؤسسات المسؤولة عن رعايته.	عدد النصوص المدرجة في الأنظمة العامة التي تستهدف الحقوق اللغوية للطفل.
٧	حث المؤسسات الإعلامية على إنتاج مواد إعلامية للطفل باللغة العربية ضمن خططها السنوية.	١. نسبة المواد الإعلامية الموجهة للطفل باللغة العربية في المؤسسات الإعلامية سنوياً.
		٢. نسبة الأطفال المستفيدين من البرامج الإعلامية المقدمة للأطفال باللغة العربية.
٨	ضبط اللغة العربية وإتقانها في الإنتاج الإعلامي الموجه إلى الطفل؛ بما يمثل هويته الوطنية والعربية الإسلامية.	نسبة ضبط اللغة العربية وإتقانها في الإنتاج الإعلامي الموجه للطفل.
٩	الحث على ضبط المستوى الأخلاقي للغة الموجهة إلى الطفل؛ بحيث تتجنب الألفاظ الجنسية، والنايبة، والمنحرفة، ونحو ذلك ^(١) .	عدد أنظمة ضبط المحتوى الإعلامي الموجه للطفل.

(١) ينظر: اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. (١٤٣٦هـ). المادة ١٢.

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال الهوية والانتماء		
م	المواد	المؤشرات
١٠	تدريب الطفل على تمييز الألفاظ والتراكيب اللغوية، التي تحرض على التعصب، أو الكراهية، أو العنف، أو الترويع، أو الإرهاب ^(١) .	عدد برامج تدريب الأطفال على تمييز الألفاظ والتراكيب اللغوية، التي تحرض على التعصب، أو الكراهية، أو العنف، أو الترويع، أو الإرهاب.
١١	إنشاء مبادرات لخدمة المعجم اللغوي للطفل.	عدد البرامج التي تستهدف إثراء المعجم اللغوي العربي للطفل.
١٢	تسمية الأماكن العامة، والمعالم، والمواسم، والمحلات، والمدارس، وغيرها مما هو في إطار البيئة المكانية للطفل، بأسماء تعتمد اللغة العربية، وتطور تعبيرها عن الحياة الأصلية والحضارية.	نسبة الأماكن العامة، والمعالم، والمواسم، والمحلات، والمدارس المسماة بأسماء تعتمد اللغة العربية وتعبر عن الحياة الأصلية والحضارية.
١٣	الحث على اعتماد اللغة العربية في جميع وثائق الطفل السعودي بما في ذلك شهاداته الدراسية.	نسبة الوثائق الخاصة والرسمية الصادرة باللغة العربية للطفل السعودي.

٢. المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال البقاء والصحة:

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال البقاء والصحة		
م	المواد	المؤشرات
١	الحث على استعمال اللغة العربية في الخطاب الطبي مع الطفل.	نسبة استعمال اللغة العربية في الخطاب الطبي مع الطفل.
٢	دعم اللغة العربية ببرامج متخصصة لتجويد استعمال اللغة الطبية الموجهة للأطفال.	عدد البرامج المتخصصة لتجويد استعمال اللغة الطبية الموجهة للأطفال.

(١) ينظر: السابق، المادة ٩ / ٤.

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال البقاء والصحة		
م	المواد	المؤشرات
٣	الحث على بناء برامج تثقيفية صحية موجهة للطفل باللغة العربية، تناقش موضوعات الصحة العامة، وصحة الطفل الخاصة وتغذيته، ومبادئ حفظ الصحة، والوقاية من الحوادث، والأمراض، وأنواع الأخطار ^(١) .	عدد البرامج التثقيفية الصحية الموجهة للطفل باللغة العربية.
٤	الحث على تمكين الطفل من التعبير عن حالته الصحية باللغة العربية.	نسبة العيادات والمراكز الصحية التي تمكّن الطفل من التعبير عن حالته الصحية باللغة العربية.
٥	استعمال اللغة العربية في تعريف الطفل بحالته الصحية بدقة، والإجراء الطبي اللازم.	نسبة العيادات والمراكز الصحية التي تستعمل اللغة العربية في تعريف الطفل بحالته الصحية بدقة، والإجراء الطبي اللازم.
٦	توفير إرشادات الأمن والسلامة للطفل في أي مكان باللغة العربية؛ بما يكفل سلامته من التعرّض للإيذاء ^(٢) .	نسبة الأماكن التي توفر إرشادات الأمن والسلامة للطفل باللغة العربية.
٧	بناء صيغ ورموز عربية تحذّر الطفل من تناول الأدوية والمواد الخطرة.	نسبة الصيغ والرموز العربية التي تحذّر الطفل من تناول الأدوية والمواد الخطرة.
٨	استعمال اللغة العربية في التأهيل النفسي للطفل الذي تعرّض لأي شكل من أشكال الإيذاء ^(٣) .	عدد المراكز التي تستعمل اللغة العربية في التأهيل النفسي للطفل الذي تعرّض لأي شكل من أشكال الإيذاء.

(١) ينظر: اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. (١٤٣٦هـ). المادة ١٨ / ١١: هـ.

(٢) ينظر: اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. (١٤٣٦هـ). المادة ١٣ / ٤.

(٣) ينظر: السابق، المادة ١٩ / ١.

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال البقاء والصحة		
م	المواد	المؤشرات
٩	تعليم الطفل صيغاً رمزية للتبليغ عن حالات الإساءة إلى صحته، أو أمانه، أو سلامته في حال وجود المُعتدي معه، أو مَنْ قد يُبلِّغ المُعتدي بذلك.	١. عدد الصيغ الرمزية التي يتعلّمها الطفل للتبليغ عن حالات الإساءة إليه. ٢. نسبة الأطفال الذين تعلّموا الصيغ الرمزية للتبليغ عن حالات الإساءة.
١٠	تجنب استخدام المصطلحات والأسماء العربية الجذابة في وصف الأطعمة الضارة، والأدوات الخطرة، التي تؤثر سلباً في سلوكيات الطفل الغذائية والصحية.	نسبة استخدام المصطلحات والأسماء العربية الجذابة في وصف الأطعمة الضارة، والأدوات الخطرة على الطفل.
١١	استعمال اللغة العربية في البطاقات الإرشادية المصاحبة لألعاب الأطفال.	نسبة ألعاب الأطفال المتضمنة بطاقات إرشادية باللغة العربية.
١٢	تفعيل حظر العبارات، والمشاهد، والرموز التي تشجّع الطفل على عادات غير صحية ضارة، أو تُهدّد سلامته ^(١) .	نسبة القيود والإرشادات لحظر العبارات، والمشاهد، والرموز التي تشجّع الطفل على عادات غير صحية ضارة، أو تُهدّد سلامته.
١٣	تفعيل حظر ألعاب الأطفال، والبرامج، والمواقع؛ التي تتضمن عبارات مسيئة، أو خطيرة، أو تشجّع على أفكار وسلوكيات مسيئة أو خطيرة؛ سواء أكانت باللغة العربية، أم بلغة البلد المُصنّعة أو المُبرمجة ^(٢) .	نسبة القيود والإرشادات لحظر ألعاب الأطفال، والبرامج، والمواقع؛ التي تتضمن عبارات مسيئة، أو خطيرة.

(١) ينظر: اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. (١٤٣٦هـ). المادة ٢ و٣.

(٢) ينظر: اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. (١٤٣٦هـ). المادة ١١ / ٧.

٣. المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال التعليم والتنمية :

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال التعليم والتنمية		
م	المواد	المؤشرات
١	الحث على إكساب الطفل حصيلة لغوية عربية في مجال حقوقه القانونية.	١. عدد الأنشطة المدرسية التي تعرف الطفل بحقوقه القانونية باللغة العربية. ٢. نسبة الأطفال في مراحل التعليم العام الذين يملكون حصيلة لغوية عربية في مجال حقوقهم القانونية.
٢	منح مهارة استعمال اللغة العربية للطفل أولوية في برامج التعليم الحكومية، والأهلية، والعالمية.	١. نسبة برامج التعليم التي تمنح مهارة استعمال اللغة العربية الأولوية. ٢. نسبة المدارس التي تمنح مهارة استعمال اللغة العربية الأولوية.
	إعطاء المهارات اللغوية الأربعة (الاستماع، التحدث، القراءة، الكتابة) حقها في برامج تعليم اللغة العربية المقدمة للطفل.	نسبة ساعات تدريس المهارات اللغوية في برامج تعليم اللغة العربية المقدمة للطفل.
٣	بناء اختبارات لقياس مستوى اللغة العربية لدى الطفل في التعليم العام والأهلي.	١. معدل اختبارات قياس مستوى اللغة العربية لدى الأطفال في التعليم العام والأهلي. ٢. نسبة الأطفال الذين حققوا مستويات عالية في اختبارات قياس مستوى اللغة العربية.
٤	تضمن مناهج تعليم الطفل اللغة العربية في المدارس قِيَمًا، وقِصَصًا، ومهاراتٍ لغويةً من التراث العربي.	نسبة المناهج المتضمنة قِيَمًا، وقِصَصًا، ومهاراتٍ لغويةً من التراث العربي.

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال التعليم والتنمية		
م	المواد	المؤشرات
٥	تنويع مستوى التعليم باللغة العربية، والتدريب على مهاراتها، بحسب احتياجات الطفل الخاصة ^(١) .	١. نسبة البرامج / المناهج التي تنوع في مستويات ومهارات تعليم اللغة العربية للأطفال. ٢. نسبة برامج / مناهج تعليم اللغة العربية التي تراعي احتياجات الطفل الخاصة.
٦	مشاركة المدرسة أسرة الطفل في رعاية لغته العربية، وتطوير مواهبه فيها ^(٢) .	عدد أنشطة اللغة العربية المشتركة بين المدرسة والأسرة.
٧	إدراج استعمال اللغة العربية ضمن اللغات التي تُعلَّم بها العلوم، والرياضيات، ونحوها في المدارس العالمية.	نسبة المدارس العالمية التي تُدرّس العلوم والرياضيات ونحوها باللغتين العربية والأجنبية.
٨	توفير تعليم عربي للأطفال خارج المجتمعات العربية.	عدد الملحقيات التعليمية السعودية في الخارج التي توفر تعليمًا عربيًا.
٩	إعادة النظر في موازنة اللغات المستخدمة في البرامج التعليمية بالمدارس العالمية والأجنبية.	نسبة ساعات البرامج التعليمية باللغة العربية في المدارس العالمية والأجنبية.
١٠	العمل على تنمية المهارات اللغوية العربية للطفل باستخدام التعليم الإلكتروني.	نسبة المهارات اللغوية العربية التي يكتسبها الطفل باستخدام التعليم الإلكتروني.
١١	إنشاء برامج لتنمية الجانب اللغوي العربي مخصصة لاحتياجات الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم أو الاضطرابات السلوكية.	عدد برامج تعليم اللغة العربية المقدمة للأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم أو الاضطرابات السلوكية.

(١) ينظر: اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. (١٤٣٦هـ). المادة ١٨ / ٢٣.

(٢) ينظر: السابق، المادة ١٨ / ٢٤: ٦.

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال التعليم والتنمية		
م	المواد	المؤشرات
١٢	التعريف بمكامن الجمال في النصوص العربية، وتنمية مهارة التذوق الأدبي لها ^(١) .	١. عدد مقررات الأدب والبلاغة في مناهج التعليم الموجهة للطفل. ٢. نسبة دروس التذوق الأدبي في مناهج التعليم الموجهة للطفل.

٤. المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال المشاركة والتعبير:

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال المشاركة والتعبير		
م	المواد	المؤشرات
١	الحث على تفعيل حق الطفل في استعمال اللغة العربية في الحياة العامة.	نسبة الأطفال الذين يستعملون اللغة العربية في مواقف الحياة العامة.
٢	الحث على تصميم البرامج والمبادرات التي تساهم في تفعيل حق الطفل في التعبير باللغة العربية.	عدد البرامج والمبادرات التي تساهم في تفعيل حق الطفل في التعبير باللغة العربية.
٣	تفعيل حق الطفل في التواصل باللغة العربية، ولغة الإشارة، ولغة (برايل).	١. عدد البرامج الموجهة للطفل بلغة الإشارة في البرامج الإعلامية، والثقافية، والتعليمية، والصحية.. ٢. عدد البرامج الموجهة للطفل بلغة (برايل) في البرامج الإعلامية، والثقافية، والتعليمية، والصحية..

(١) ينظر: ميثاق شرف العاملين في أفلام الطفل العربي. (١٩٩١م). د. ٢.

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال المشاركة والتعبير		
م	المواد	المؤشرات
٤	بناء سياسة لغوية لحقوق الطفل في المشاركة في مجالات الحياة المتعددة باللغة العربية.	١. عدد السياسات اللغوية الداعمة لحقوق اللغوية للطفل. ٢. نسبة تطبيق مواد السياسات اللغوية لحقوق الطفل.
٥	تفعيل حق الطفل في المشاركة في الإجراءات القانونية الخاصة به والتعبير عن رأيه باللغة العربية.	نسبة مشاركة الطفل في الإجراءات القانونية الخاصة به والتعبير عن رأيه باللغة العربية.
٦	تبسيط اللغة العربية التي تُصاغ بها الوثائق، والأنظمة، والمواد العدلية للطفل ليفهمها فهمًا جيدًا.	نسبة الوثائق، والأنظمة، والمواد العدلية الموجهة للطفل التي صيغت بلغة عربية مبسطة.
٧	تنقيح الترجمات العربية لكُتب الطفل وألعابه من الأخطاء اللغوية، وهيمنة اللغات الأجنبية، وثقافتها، وعقائدها.	نسبة الترجمات العربية لكُتب الطفل وألعابه، المنقّحة من الأخطاء اللغوية، وهيمنة اللغات الأجنبية، وثقافتها، وعقائدها.
٨	تطوير أماكن ترفيهية للطفل، تساعد على التعبير باللغة العربية عن ذاته، ومواهبه، ومشاعره بطريقة آمنة وممتعة ^(١) .	نسبة الأماكن الترفيهية الداعمة لتعبير الطفل باللغة العربية.
٩	مشاركة مقدّمي الرعاية للطفل من ذوي صعوبات التواصل في معالجة شؤونهم باللغة العربية.	نسبة استعمال اللغة العربية من قِبَل مُقدّمي الرعاية للطفل من ذوي صعوبات التواصل.

(١) ينظر: اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. (١٤٣٦هـ). المادة ١٣ / ٣.

٥. المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال الحماية من التمييز:

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال الحماية من التمييز		
م	المواد	المؤشرات
١	حماية الطفل متحدّث اللغة العربية من التمييز ضده، والتقليل من قدراته.	١. عدد القرارات الداعمة لحماية الطفل متحدّث اللغة العربية من التمييز ضده، والتقليل من قدراته. ٢. نسبة البرامج التحفيزية للطفل مُتحدّث اللغة العربية. ٣. نسبة الأطفال الذين يتعرضون للتمييز والإساءة لاستخدامهم اللغة العربية.
٢	تنمية وعي الطفل بالفوارق اللغوية بين مفهومي الاختلاف والخلاف؛ ليكون قادراً على الحوار الناجح، والتفاهم، وبناء الصداقة مع الآخرين باللغة العربية.	عدد البرامج التدريبية التي تطوّر وعي الطفل بالفوارق اللغوية بين الاختلاف والخلاف؛ بهدف تحقيق ممارسة الحوار الناجح مع الآخرين باللغة العربية.
٣	تنقيح البرامج، والمنشورات، والنصوص العربية من العبارات، والتراكيب، والصور التي تُسيء إلى الطفل ^(١) .	نسبة البرامج، والمنشورات، والنصوص العربية المنقّحة من العبارات، والتراكيب، والصور، التي تسيء إلى الطفل.
٤	تصنيف "الكلمات المسيئة باللغة العربية، التي تحطّ من كرامة الطفل، أو تؤدّي إلى تحقيره" ^(٢) .	عدد أدلة "الكلمات المسيئة باللغة العربية، التي تحطّ من كرامة الطفل، أو تؤدّي إلى تحقيره" ^(٣) .

(١) ينظر: ميثاق شرف العاملين في أفلام الطفل العربي. (١٩٩١م). المحاذير: ٣.

(٢) اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. (١٤٣٦هـ). المادة ٩.

(٣) السابق، المادة ٩.

المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجال الحماية من التمييز		
م	المواد	المؤشرات
٥	تدريب الطفل على استعمال اللغة العربية في الإبلاغ عن العنف القائم على التمييز ضده ^(١) .	عدد البرامج التي تدرب الطفل على استعمال اللغة العربية في الإبلاغ عن العنف القائم على التمييز ضده.
٦	الحث على منع الإساءات اللغوية (بأي لغة كانت) والإيماءات، والرموز، التي تؤذي الطفل، وتعتبره في مرتبة من التقدير أدنى من البالغين ^(٢) .	عدد البرامج الإرشادية لمنع الإساءات اللغوية والإيماءات، والرموز، التي تؤذي الطفل، وتعتبره في مرتبة من التقدير أدنى من البالغين.
٧	تفعيل حق الطفل في الوصول إلى المعلومات المؤثرة في حياته باللغة العربية بدرجة مساوية لحق الكبار.	عدد القرارات الداعمة لتمكين الطفل من الوصول إلى المعلومات اللازمة باللغة العربية.
٨	تفعيل حق الطفل من ذوي صعوبات التواصل في وجود أخصائي نطق وتواصل خبير؛ ليقدم العون له وقت الحاجة.	نسبة رضى أولياء الأمور عن الخدمات المقدمة من أخصائي النطق والتواصل.
٩	تفعيل حق الطفل من ذوي صعوبات التواصل في الدمج مع الأطفال العاديين؛ لتنمية خبراته اللغوية، والاجتماعية، والعاطفية.	١. نسبة الأطفال من ذوي صعوبات التواصل المدمجين مع الأطفال العاديين. ٢. عدد المدارس التي تفعل الدمج بين الأطفال من ذوي صعوبات التواصل والأطفال العاديين.

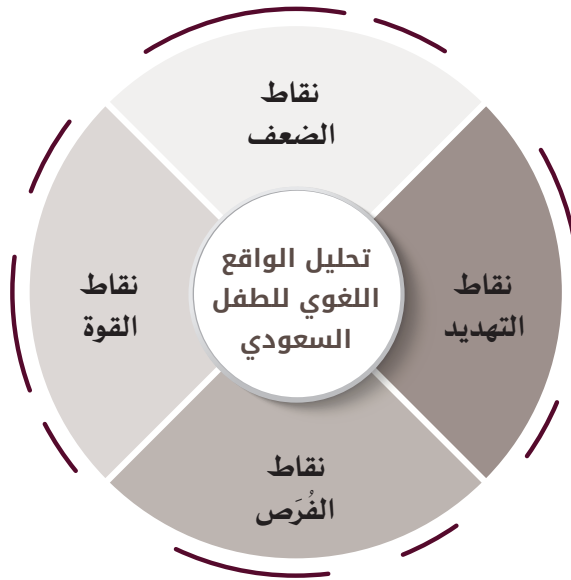
(١) ينظر: السابق، المادة ٣ / ١٧.

(٢) ينظر: السابق، المادة ١٦ / ٤.

سادساً الأبعاد التنفيذية لتطبيق المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل:

عند الحديث عن الأبعاد التنفيذية لتطبيق المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل فإنه من المهم النظر في نقاط القوة ونقاط الضعف، وفي الفرص والتهديدات للواقع اللغوي للطفل السعودي؛ وذلك بناءً على أسلوب التحليل الرباعي للواقع (سوات) (SWOT)، أحد أدوات التحليل الإستراتيجي.

رسم بياني (٤): (تحليل سوات) (SWOT) للواقع اللغوي للطفل السعودي



وقد نتج عن هذا التحليل ما هو مَدَوَّنٌ في الجدول الآتي:

تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات		
م	المحور	التفاصيل
أولاً	مكامن القوة	١- اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمملكة العربية السعودية.
		٢- اللغة العربية لغة القرآن، محفوظة بحفظه.
		٣- الارتباط الديني باللغة العربية.
		٤- اللغة العربية إحدى المكونات الأساسية لهوية الطفل السعودي.
		٥- اللغة العربية أساس الوحدة في الوطن العربي.
		٦- اللغة العربية إحدى مقومات الدولة القائمة.
		٧- عدم تعرّض المملكة العربية السعودية للاستعمار الذي يؤثّر في لغة البلاد الأصلية (اللغة العربية) بالرغم من وجود أعداد متغيرة من المقيمين المتحدثين بلغات أخرى.
		٨- وجود أنظمة حكومية تؤكد على أن تكون اللغة العربية هي لغة التواصل الحكومي.

تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتهديدات		
م	المحور	التفاصيل
ثانياً	مكامن الضعف	١- ندرة تناول الحقوق اللغوية للطفل في إطار السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي. ٢- الازدواجية في لغة التعليم بين العربية والإنجليزية. ٣- ضعف تطبيق استعمال اللغة العربية في أماكن العمل الرسمية غير الحكومية. ٤- ضعف ضبط الإنتاج الإعلامي، ووسائل التواصل الاجتماعي، والإعلام الجديد الموجه إلى الطفل فيما ينشر محلياً وعربياً؛ ليدعم اللغة العربية. ٥- تعدد الجهات ذات العلاقة بالسياسة اللغوية لحقوق الطفل. ٦- ندرة النصوص الطيبية واللغة القانونية التي تخاطب الطفل، التي تخاطب الطفل باللغة العربية؛ بهدف التوعية والتثقيف. ٧- عدم مشاركة الطفل في الإجراءات التي تتخذ تجاهه في مجال التعليم، والصحة، والعدل، والترفيه، وغيرها من مجالات الحياة. ٨- ضعف الاهتمام بالأطفال ممن لديهم صعوبات في التواصل.

تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات		
م	المحور	التفاصيل
ثالثاً	الفرص	١- عناية رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في برنامج تنمية القدرات البشرية فيما يتصل بالعناية باللغة العربية، في كل مناحي الحياة، بصفتها إحدى مكونات الهوية السعودية.
		٢- يعد (إطار الحقوق اللغوية للطفل) في المملكة الأول من نوعه على مستوى العالم -في حدود الدراسات والتقارير المتوفرة في الإطار الحالي- والاستفادة منه قد يساهم في تحسين الواقع اللغوي للطفل.
		٣- قدرة الطفل على تعلُّم اللغات، واستيعاب بنياتها اللغوية.
		٤- الجهود المؤسسية في خدمة اللغة العربية؛ مثل: مَجْمَع الملك سلمان العالمي للغة العربية، مؤسسة الفكر العربي، المجلس العربي للطفولة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)... وغيرها من المؤسسات المحلية والإقليمية.
		٥- التمهيد الذي قدّمته الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات		
م	المحور	التفاصيل
رابعاً	التحديات	١- ارتفاع نسبة الأطفال في المجتمع السعودي؛ حيث تصل إلى ٣١.٣٤٪ من عدد السكان في المملكة العربية السعودية وفق إحصائية عام ٢٠٢٢م؛ لأنهم في مرحلة اكتساب اللغة، وهم أكثر عرضة للمخاطر التي تواجه اللغة العربية. ٢- خطورة مرحلة الطفولة؛ لأنها المرحلة التي تتشكل فيها شخصية الإنسان، وهويته، وقيمه. ٣- الانفتاح الكبير لأولياء الأمور على التعليم باللغات الأجنبية، خاصة اللغة الإنجليزية؛ مما يؤثر في اكتساب الطفل لُغته الأم-اللغة العربية. ٤- تزايد عدد المدارس التي تُدرّس المناهج الأجنبية، وتُدرّس اللغة العربية في ساعات قليلة. ٥- تنافس المدارس الأهلية على تقديم مسارٍ ثانٍ للدراسة باللغة الأجنبية؛ حيث تكون اللغة الرئيسية لتعليم العلوم والمعارف، مع حصر التدريس باللغة العربية في مادة اللغة العربية ومادة الدين في ساعاتٍ أسبوعية محدودة. ٦- ضعف ارتباط الطفل باللغة العربية يُضعف ارتباطه بثرائه وحضارته. ٧- تأثير التعليم والتعلّم باللغة الأجنبية في تبني الطفل للقيم والممارسات المرتبطة بثقافتها.

سابعاً

الآثار الإيجابية المترتبة على تطبيق المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل:

ساعد التحليل السابق لنقاط القوة والضعف، والنظر في الفرص والتحديات، في تحديد الآثار الإيجابية المترتبة على تطبيق المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل؛ التي يمكن إيجازها في الآتي:

- ١ الحفاظ على هوية الطفل السعودي العربية، وربطه بتاريخه وثقافته، وحضارته، وقيمه العربية، والإسلامية.
 - ٢ الحفاظ على اللغة العربية بصفاتها اللغة الأم للطفل السعودي.
 - ٣ الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية المستقبلية للمجتمع السعودي.
 - ٤ تحقق العدالة الاجتماعية وحقوق الطفل، خاصةً للأطفال من ذوي الإعاقة، ومَن لديهم صعوبات في التواصل.
 - ٥ حماية لغة الطفل السعودي العربية، وقيمه، وأفكاره عن طريق ضبط الإنتاج الإعلامي، ووسائل التواصل الاجتماعي، والإعلام الجديد الموجه إلى الطفل.
- المخاطر المترتبة على عدم الأخذ بالإرشادات المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل:

ثامناً

مخاطر عدم الاهتمام بالحقوق اللغوية للطفل :

فيما يتصل بالمخاطر التي قد تتولد؛ نتيجةً لعدم الاهتمام بالحقوق اللغوية للطفل السعودي، فإنها تتلخص في الآتي:

- ١ ابتعاد الطفل السعودي عن هويته العربية الإسلامية، وشعوره -نتيجةً لذلك- بالانفصال عن تاريخه، وثقافته، وحضارته العربية.

- ٢ تبني الطفل السعودي لقيَمٍ غربيةٍ أو شرقيةٍ بعيدةٍ عن قيَمِهِ العربية الأصيلة.
- ٣ ضعف اكتساب الطفل السعودي لُغَتَهُ الأم.
- ٤ تأثر مستقبل اللغة العربية، والثقافة العربية، والهوية العربية الإسلامية في المجتمع السعودي؛ نتيجةً لتنشئة جيلٍ بعيدٍ عن لُغَتِهِ وثقافته.
- ٥ ضعف تحقّق العدالة الاجتماعية المرتبطة بحقوق الطفل.

خاتمة

ركّز الفصل الثالث على صياغة المواد المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في مجالاتها الخمسة، ومؤشرات قياسها، وقد استُهلّ الفصل بتعريف مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل) وفق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩م، وذكر مبررات اختيارها لصياغة مواد الإرشادات المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل في ضوءها، وبناء المؤشرات المقترحة لقياسها؛ وهي:

- ١- الهوية والانتماء: بواقع (١٣) ثلاث عشرة مادةً، و(١٧) سبعة عشر مؤشراً.
- ٢- البقاء والصحة: بواقع (١٣) ثلاث عشرة مادةً، و(١٤) أربعة عشر مؤشراً.
- ٣- التعليم والتنمية: بواقع (١٢) اثني عشرة مادةً، و(١٨) ثمانية عشر مؤشراً.
- ٤- المشاركة والتعبير: بواقع (٩) تسع مواد، و(١١) أحد عشر مؤشراً.
- ٥- الحماية من التمييز: بواقع (٩) تسع مواد، و(١٢) اثني عشر مؤشراً.

ولقد اتّخذ هذا الفصل عدداً من الإجراءات العلمية المنهجية؛ لترسية صياغة مواد الإرشادات المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل؛ من ذلك: تعيين مجالاتها، وتحديد مصادرها المتمثلة في الوثائق الدولية والإقليمية والوطنية، ذات العلاقة بالحقوق اللغوية

للطفل، والمدرسة في الفصل الأول من هذا الإطار، إضافةً إلى ملاحظة معطيات الواقع اللغوي للطفل السعودي، مع توضيح سمات صياغتها.

ولتسهيل تقويم المؤشرات المقترحة لقياس مواد الإرشادات المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل وتطويرها، جاء بيان مصادرها، ومكوّناتها، وأنواعها، وسماتها.

وتناول الجزء الأخير من هذا الفصل الأبعاد التنفيذية لتطبيق مواد الإرشادات المتعلقة بالحقوق اللغوية للطفل، والمخاطر المترتبة على عدم الاهتمام بالحقوق اللغوية للطفل؛ وذلك بناءً على تحليل الواقع اللغوي للطفل السعودي باستخدام أسلوب التحليل الرباعي للواقع (سوات) (SWOT)؛ الذي اعتمد على التحليل الإستراتيجي لنقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات. وتُعدّ هذه الآثار والمخاطر مُنطلقاً أساسياً، يُبرز الأهمية الوطنية لإطار الحقوق اللغوية للطفل في المملكة العربية السعودية.

التوصيات:

يُعدّ (إطار الحقوق اللغوية للطفل) مشروعاً رائداً على المستوى الإقليمي والدولي؛ حيث تبين -عن طريق البحث والتقصي- عدم توفر مشروعات مشابهة يمكن اعتمادها نموذجاً في بناء سياسة الحقوق اللغوية للطفل، وصياغة موادها، وبناء مؤشراتها.

وبناءً على ما سبق، نُوصي بالآتي:

- إقرار سياسة لغوية للحقوق اللغوية للطفل بالمملكة العربية السعودية، والسعي إلى اعتمادها على مستوى الدول العربية.
- إعداد خطة استراتيجية لتنفيذ السياسة اللغوية لحقوق الطفل.
- بناء دراسات تفصيلية في مجالات (إطار الحقوق اللغوية للطفل)، تعزز دور المؤسسات في اتخاذ القرارات المرتبطة بتحسين الواقع اللغوي.
- العمل على إعداد البرامج والمبادرات التي تساهم في كفالة الحقوق اللغوية للطفل، وحمايتها.

المراجع

١- العربية

١- إسماعيل، محمد. (١٩٨٩). الطفل من الحمل إلى الرشد. الجزء الثاني. الكويت: دار القلم.

٢- أمر ملكي (رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ). (١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م). النظام الأساسي للحكم، المملكة العربية السعودية.

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1>

هناك تعديلات لاحقة في بعض المواد والفقرات. ينظر:

<https://ncar.gov.sa/>

٣- الأمم المتحدة. (٢٠١٢). مؤشرات حقوق الإنسان: للقياس والتنفيذ (Human Rights Indicators: A Guide to Measurement and Implementation). نيويورك، جنيف: حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي. مسترجع من

https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Human_rights_indicators_ar.pdf

٤- أنطون، فريد. (٢٠٠١). العمل مع الأهل في ضوء اتفاقية حقوق الطفل: تمارين وورش عمل للعاملين مع الآباء والأمهات. تحرير: غانم يبي. بيروت: اليونيسيف.

٥- بدوي، أحمد زكي. (١٩٧٨). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.

٦- بركة، بسام، وآخرون. (٢٠١٣). اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مسترجع من

https://alaa.lisanarb.com/2022/04/pdf_320.html

٧- بعلبكي، رمزي منير وآخرون. (٢٠١٣). اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مسترجع من

<https://bookstore.dohainstitute.org/p-190.aspx>

٨- البقاعي، إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥هـ). (١٩٨٤). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١١). القاهرة: دار الكتاب الإسلامي. مسترجع من

https://archive.org/details/Nathm_Durar_Fi_Tanasub/ndrr00/

٩- ابن تنباك، مرزوق بن صنيان. (٢٠٠٥م). اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات واستشراف المستقبل. عمّان: الموسم الثقافي الثالث والعشرون لمجمع اللغة العربي الأردني، ٧٣-١٢٦. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/208372>

١٠- حاج إبراهيم، مجدي. (٢٠١٩). السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي لتعليم اللغة العربية لغة ثانية في ماليزيا. الأثر، ٣١ع، ٣١-٣١. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/996077>

١١- حجازي، محمود فهمي. (٢٠٠٩). دراسة اتجاهات السياسة اللغوية. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/344882>

١٢- الخليفة، هند. (٢٠١٥). نماذج لبعض الجهود المؤسسية الرائدة في خدمة اللغة العربية للطفل. ملتقى اللغة العربية والطفل: تحديات وتجارب. الملتقى العلمي الثالث لكرسي بحث صحيفة الجزيرة للدراسات اللغوية الحديثة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.

١٣- خماسم، رضا. (٢٠٠٠). حق الطفل في الصحة. مجلة كراسات الطفولة، ع ٨، ٩،
٤٥-٦١. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/315890>

١٤- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٧). الرياض. مسترجع من

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/overview/>

١٥- زعنون، فتيحة. (٢٠١٧). حق الطفل القاصر في احترام إرادته في المجال الطبي.
مجلة جيل حقوق الإنسان، ع ٢٤، ١١٣-١٢٩. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/851016>

١٦- السبيل، وفاء بنت إبراهيم. (٢٠١٣). لغة الطفل العربي: عندما تكون لغة
التعليم لغة أجنبية. الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة
العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض.

١٧- سويلم، حسام. (١٩٩٦). الانتماء الوطني وتعدد الولاءات. الكويت: مجلة
العربي. ع (٤٤٦). مسترجع من

<https://alarabi.nccal.gov.kw/Little/Article/3790>

١٨- شلغين، عهد كمال. (٢٠١٥). الهوية العربية: صراع فكري وأزمة واقع: دراسة
في الفكر العربي المعاصر. الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة: دمشق.
مسترجع من

<https://ia600706.us.archive.org/27/items/85167/877.pdf>

١٩- شلبي، صافي ناز السعيد. (٢٠٠٧). حقوق الطفل الصحية بين الواقع والمأمول.
المؤتمر الحادي عشر- التربية وحقوق الإنسان. مج ١، مصر: كلية التربية-
جامعة طنطا، ٨٢-١٠٠. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/33472>

- ٢٠- صديق، فضيلة. (٢٠٠٦). لغة الطفل والهوية الوطنية. حوليات التراث، ٦ع، ٦٣-٧١. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/28445>

- ٢١- الصياغ، فايز. (٢٠١٢). إشكالية الهوية وثنائية اللغة والترجمة في السياق العربي المعاصر. تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية. مج ١، ١ع، ١١٧-١٣٤. مسترجع من

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-308028>

- ٢٢- الطيان، محمد حسان. (٢٠١٥). التخطيط والسياسة اللغوية: تجربة القطر العربي السوري. السجل العلمي للندوة الدولية: التخطيط والسياسة اللغوية- تجارب من الدول العربية، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٣٩-٧١. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/720947>

- ٢٣- العربي، دين. (٢٠٢٢). اللغة العربية بين تجاذبات الهوية والسياسات اللغوية في الوطن العربي. مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، ٧٤ع، ٨٧-٩٦. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/1297109>

- ١- العقون، صالح والأبرش، محمود. (٢٠١٩). آليات تعزيز الهوية الوطنية. السراج في التربية وقضايا المجتمع. مج ٣، ١ع، ٣١-٤١. مسترجع من

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-1083384>

- ٢- القاسمي، علي. (٢٠٠٥). تخطيط السياسة اللغوية: السن الملائمة لتعلم اللغات الأجنبية. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٠٦، ٢٢٥-٢٤٠. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/340078>

٣- القاسمي، علي. (٢٠٠٦). الطفل العربي والمنظومة اللغوية في التعليم. اللغة العربية. ع ١٥٤، ٢٠٣ - ٢٢١. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/809097>

٤- اللجنة التحضيرية لإعداد التشريعات القضائية. (٢٠٢٢م). إعداد التشريعات وصياغتها: دليل إرشادي. الإصدار الأول. المركز الوطني للتنافسية. الرياض.

٥- (مبادرة سمو ولي العهد لحماية الأطفال في العالم السيرياني)، مبادرة لصاحب السمو الملكي، ولي العهد، الأمير/محمد بن سلمان ابن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - صدرت عام ١٤٤٢هـ الموافق لـ ٢٠٢٠م. المملكة العربية السعودية. مسترجع من

<https://www.spa.gov.sa/2030476>

<https://www.alriyadh.com/1859523>

٦- مجلس شؤون الأسرة. (٢٠٢٣). مشروع تنفيذ مبادرة الأسرة: برنامج إطار عمل إعلام الطفل (ملامح الإطار). المملكة العربية السعودية.

٧- المجلس العربي للطفولة والتنمية. (١٩٩١م). ميثاق شرف للعاملين في أفلام الطفل العربي.

٨- مجلس الوزراء بقرار (رقم ١٢٥ بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٤٤٣هـ الموافق لـ ٢٨ / ٩ / ٢٠٢١م). تنظيم المحتوى الرقمي. المملكة العربية السعودية.

<https://laws.boe.gov.sa/boelaws/laws/lawdetails/8a661e5c-5844-4d90-87fd-adb900ba3c3a/1#>

٩- مجلس الوزراء بقرار (رقم ٣٦ بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٤١٨هـ). (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م). تنظيم المدارس السعودية في الخارج. المملكة العربية السعودية.

<https://cutt.us/Ou6Wo>

١٠- مجلس الوزراء بقرار (رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٤٣٣ هـ الموافق لـ ٣ / ٩ / ٢٠١٢ م).
تنظيم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع. المملكة العربية السعودية.
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/13445632-e42b-4576-a671-a9a700f175f6/1>

هناك تعديلات لاحقة في بعض المواد والفقرات. ينظر:

<https://ncar.gov.sa/>

١١- مجلس الوزراء بقرار (رقم ٢٦ بتاريخ ٤ / ٢ / ١٤١٨ هـ الموافق لـ ٩ / ٦ / ١٩٩٧ م).
لائحة المدارس الأجنبية. المملكة العربية السعودية.
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/db470744-edce-47a9-8f45-a9a700f201f3/1>

هناك تعديلات لاحقة في بعض المواد والفقرات. ينظر:

<https://ncar.gov.sa/>

١٢- مجلس الوزراء (قرار رقم ٤ بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٣٧٤ هـ الموافق لـ ٢٢ / ٩ / ١٩٥٤ م).
نظام الجنسية السعودية (ما صدر بشأن النظام من تعديلات). المملكة العربية السعودية.

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/d9f183b6-3afc-4405-834f-a9a700f18571/1>

هناك تعديلات لاحقة في بعض المواد والفقرات. ينظر:

<https://ncar.gov.sa/>

١٣- مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. مسترجع من

<https://ksaa.gov.sa/about-us>

- ١٤- محمد، محمد عبده الزغير. (٢٠٢١). الحقوق الثقافية للطفل في قوانين الطفل لدول مجلس التعاون. مجلة الطفولة والتنمية. ع ٤١، ١١١-١٢٦. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/1177941>
- ١٥- المحمود، محمود بن عبد الله. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. س ٣، ٦٤، ص ص ٨-٤٨. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/902905>
- ١٦- مخلوفي، سعيد بن عبد الله. ٢٠١٦. دور الأسرة في تشكيل الهوية الوطنية لدى الأفراد. دراسات. ع ٤٤، ٤٨-٥٩. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/766039>
- ١٧- مرسوم ملكي (رقم ٧ / ٣ / ١٦ / ١٠٠٧؛ بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٣٧٤هـ). (١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م). نظام الإذاعة الأساسي. المملكة العربية السعودية. <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/83431376-5cf3-4374-875a-a9a700f16985/1>
- ١٨- مرسوم ملكي (م/ ٢٧ بتاريخ ١١ / ٢ / ١٤٤٥هـ). (١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م). نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. المملكة العربية السعودية. <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/e2677b8d-c8dd-403e-82fc-b07d00e4fda9?lawId=e52b691a-785c-42a7-8916-b07d00e4fd38>
- ١٩- مرسوم ملكي (رقم م/ ١٤ بتاريخ ٣ / ٢ / ١٤٣٦هـ)، مجلس الوزراء قرار (رقم ٥٠ بتاريخ ٢٤ / ١ / ١٤٣٦هـ). نظام حماية الطفل؛ و: تعديل المواد (١٢، ١٥، ١٩، ٢٣) وإضافة مادة (٢٣ مكرر) إلى نظام حماية الطفل لعام ١٤٣٦هـ، مرسوم ملكي (رقم م/ ٧٢ بتاريخ ٦ / ٨ / ١٤٤٣هـ)، مجلس الوزراء قرار (رقم ٤٢٧

بتاريخ ٥ / ٨ / ١٤٤٣هـ). وصدرت اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل
بقرار وزير الشؤون الاجتماعية (رقم ٥٦٣٨٦ بتاريخ ١٦ / ٦ / ١٤٣٦هـ).
المملكة العربية السعودية.

<https://ncar.gov.sa/>

٢٠- مرسوم ملكي (رقم م ١٨ بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٤٤٤هـ)، مجلس الوزراء قرار (رقم ٧٩
بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٤٤٤هـ). نظام السياحة. المملكة العربية السعودية.

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/ff3c6fcf-4d16-49f3-af12-af-23013b179f?lawId=7d777c66-d28b-43de-9305-af23013b1738>

٢١- مرسوم ملكي (رقم م ١٧ بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٤٠٢هـ)، مجلس الوزراء قرار (رقم ٦٥
بتاريخ ٢٣ / ٣ / ١٤٠٢هـ). نظام المطبوعات والنشر. المملكة العربية السعودية.

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ecaaec43-8ff9-46b8-b269-a9a700f16e66/1>

هناك تعديلات لاحقة في بعض المواد والفقرات. ينظر:

<https://ncar.gov.sa/>

٢٢- مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمات اللغة العربية. (٢٠١٥).
مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: الأوامر، والقرارات،
والأنظمة، واللوائح، والتعاميم. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز
الدولي لخدمات اللغة العربية. مسترجع من

<https://almustashar.ksaa.gov.sa/library>

٢٣- ميموني، كهينة، وشريف، آسيا. (٢٠١٨). الرعاية الصحية للطفل المصاب بمرض
السكري. مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية. ١٥٤، ٦٩-٧٩. مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/920884>

٢٤- الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠٢٣). التقديرات السكانية مع تصنيفها حسب النوع والجنسية والفئات العمرية للفترة الزمنية ٢٠٢٢م (إحصاءات السكان). المملكة العربية السعودية. مسترجع من

<https://database.stats.gov.sa/home/indicator/535>

٢٥- وزارة التعليم. (١٤٤٢هـ). الدليل الإرشادي الشامل لمعاهد ومراكز وبرامج التربية الخاصة. المملكة العربية السعودية.

<https://cutt.us/SFObK>

٢٦- وزارة التعليم. (١٤٣٣هـ). القواعد المنظمة لمعاهد وبرامج التربية الخاصة الأهلية. المملكة العربية السعودية.

<https://cutt.us/CpQZ0>

٢٧- وزارة التعليم. (١٤٤٣هـ). مركز إحصاءات التعليم ودعم القرار، إحصائيات التعليم، إحصاءات التعليم العام. المملكة العربية السعودية. مسترجع من

<https://departments.moe.gov.sa/Statistics/Educationstatistics/Pages/GEStats.aspx>

٢٨- وزارة التعليم، وكالة التعليم العام الأهلي، الإدارة العامة للسياسات والدعم. (١٤٤٣هـ). عدد (المدارس - الطلاب - المعلمين) (بنين - بنات) بمناطق المملكة لمراحل التعليم العام. المملكة العربية السعودية.

٢٩- وزارة الشؤون الاجتماعية بقرار (رقم الوثيقة: ٥٦٣٨٦، تاريخ الاعتماد: ١٦ / ٦ / ١٤٣٦هـ). اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. المملكة العربية السعودية.

<https://ncar.gov.sa/>

٣٠- ابن وزه، خديجة وغرغوط، عاتكة. (٢٠١٨). العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع. ٥٤، ص ص ٧٥-٩٢.

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-1087989>

٢- الإنجليزية

- 1- American Psychiatric Association, DSM-5 Task Force. (2013). Diagnostic and statistical manual of mental disorders: DSM-5™ (5th ed.). American Psychiatric Publishing, Inc.
<https://doi.org/10.1176/appi.books.9780890425596>
- 2- Arkadas-Thibert, Adem, Ruggiero, Roberta. (2022). "Article 30: Cultural, Religious, and Linguistic Rights of Minority or Indigenous Children," in: Monitoring State Compliance with the UN Convention on the Rights of the Child: An Analysis of Attributes, ed. by Ziba Vaghri and others. Switzerland: Springer Nature, Chapter 28: 271- 280.
<https://archive-ouverte.unige.ch/unige:157944>
- 3- Baker, Colin & Wright, Wayne E. (2017). Foundations of Bilingual Education and Bilingualism. 6th ed. UK: Multilingual Matters.
<https://archive.org/details/foundations-of-bilingual-education-and-bilingualism-6th.-2017>
- 4- Brown, R. (1974). A First Language: The Early Stages.
<https://doi.org/10.2307325028/>
- 5- Coulmas, Florian. (2016). Guardians of Language: Twenty Voices Through History. United Kingdom: Oxford University Press.
<https://doi.org.sdl.idm.oclc.org/10.1093/acprof:oso/9780198736523.001.0001>
- 6- Cruz-Ferreira, Madalena. (2017). Assessment of communication abilities in multilingual children: Language rights or human rights? International Journal of Speech, Language Pathology, 20:1, 166169-.
<https://doi.org/10.1080/17549507.2018.1392607/>
- 7- Dabney, B., & Eldridge, M. (2013). Children's Rights: Laws and Practices in Sixteen Nations. Nova Science Publishers, Inc.
<https://doi.org/10.1111/j.00832919.2006.00453-.x>
- 8- Dehghani, Reza; Hajimineh, Rahmat, & Rassouli, Hossein. (2022). The Effect of Cultural Policies in Reza Shah's Period on the Status of Religious Minorities' Schools in Sanandaj (Jews and Christians). Annals for Istrian and Mediterranean Studies, Series Historia et Sociologia, 32 (3): 367- 386.
<https://doi.org/10.19233/ASHS.2022.24>
- 9- Doell, Elizabeth & Clendon, Sally. (2018). Upholding the human right of children in New Zealand experiencing communication difficulties to voice their needs and dreams. International Journal of Speech-Language Pathology, 20: 152–156. <https://doi.org/10.1080/17549507.2018.1392611/>

- 10- Erasmus School of Economics, & International Institute of Social Studies. (2022). The Kids Rights Index.
<https://files.kidsrights.org/wp-content/uploads/202218222639/10/The-KidsRights-Index-2022-Indicators.pdf>
- 11- Freeman, Michael. (Editor). (2011). Children's Rights: Progress and Perspective: Essays from the International Journal of Children's Rights. Leiden, Boston, Brill: Martinus Nijhoff Publishers.
<https://doi.org/10.1163/ej.9789004190498.i-527>
- 12- Gallagher, Aoife L., Tancredi, H., & Graham, L.J. (2018). Advancing the human rights of children with communication needs in school. International Journal of Speech-Language Pathology, 20, 128–132.
<https://doi.org/10.108017549507.2018.1395478/>
- 13- García, Ofelia, Lin, Angel M. y., & May, Stephen (Editors). (2017). Bilingual and Multilingual Education. Third Edition, Switzerland: Sprenger International Publishing.
<https://doi.org/10.10071-02258-319-3-978/>
- 14- Gazzola, Michele; Grin, François; Cardinal, Linda; & Heugh, Kathleen. (Editors). (2023). The Routledge Handbook of Language Policy and Planning. London & New York: Routledge Taylor & Francis Group.
<https://doi.org/10.43249780429448843/>
- 15- Gil, P. (1986). A curriculum design in Spanish for bilingual young children with moderate special needs. (Doctoral Dissertation). University of Massachusetts Amherst.
https://scholarworks.umass.edu/dissertations_14084/
- 16- Gillett-Swan, J., & Sargeant, J. (2018). Assuring children's human right to freedom of opinion and expression in education. International Journal of Speech-Language Pathology, 20, 120–127.
<https://doi.org/10.108017549507.2018.1385852/>
- 17- Gripaldo, Rolando M. (1990). Quezon's Philosophy of Education (2017a). The Technician 8, Mindanao State University-Iligan Institute of Technology.
https://www.academia.edu/32657784/MANUEL_LUIS_QUEZON_HIS_POLITICAL_AND_SOCIAL_THOUGHT_2017a_
- 18- Johnson, David Gassels. (2013). Language Policy. UK & USA: Palgrave Macmillan.
<https://link.springer.com/book/10.10579781137316202/>
- 19- Lee-Hammond, Libby, Jackson-Barrett, Elizabeth. (2019). Indigenous Children's Linguistic Rights in the 21st Century: Intentions and Tensions in Practice. International Journal of Early Childhood, 51: 301–318.
<https://doi.org/10.1007/s131586-00251-019->

- 20- Lee, Jae Sun. (2018). State Ideology and Language Policy in North Korea: An Analysis of North Korea's Public Discourse. (Publication No. 13422907), Doctoral dissertation, University of Hawai'i. Manoa ProQuest Dissertations Publishing.
<https://core.ac.uk/download/pdf/211328772.pdf>
- 21- Liddicoat, A. & Baldauf Jr, R. (2008). Language Planning and Policy: Language Planning in Local Contexts. Bristol, Blue Ridge Summit: Multilingual Matters.
<https://doi.org/10.218329781847690647/>
- 22- Merriam-Webster's Collegiate Dictionary. (2003). 11th ed. Springfield, Massachusetts, USA: Merriam-Webster Incorporated.
- 23- Motha, K. C., Makgamatha, M. M., & Swartz, S. (2019). Towards emancipatory research methodologies with children in the African context: Practical possibilities and overcoming challenges. *Hervormde Teologiese Studies*, 75(1), 1–9.
<https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.4102/hts.v75i1.5496>
- 24- Rice, M. (1989). Children's Language Acquisition. *The American Psychologist*, 44 2, 14956-.
<https://doi.org/10.1037066-0003/X.44.2.149>
- 25- Shelton, Dinah L. (Editor in chief). (2005). *Encyclopedia of Genocide and Crimes Against Humanity*. USA: Macmillan Reference. (v. 2: 653- 654).
https://archive.org/details/encyclopediaofge00dina_0/page/n3/mode/2up
- 26- Spolsky, B. (2021). *Rethinking Language Policy*. Edinburgh: University Press.
<http://www.jstor.org/stable/10.3366/j.ctv1ns7n6q>
- 27- Stroud, Christopher. (2001) African Mother-tongue Programs and the Politics of Language: Linguistic Citizenship Versus Linguistic Human Rights, *Journal of Multilingual and Multicultural Development*, 22:4, 339355-.
<https://doi.org/10.108001434630108666440/>
- 28- Szoszkiewicz, Łukasz. (2017) Linguistic Human Rights in Education.
https://core.ac.uk/display/154745482?utm_source=pdf&utm_medium=banner&utm_campaign=pdf-decoration-v1
- 29- Tokuhama-Espinosa, Tracey. (2001). *Raising Multilingual Children: Foreign Language Acquisition and Children*. Westport, Connecticut, London: BERGIN & GARVEY.
<https://lib.ugent.be/en/catalog/ebk01:1000000000006619>

- 30- UNESCO. (2017). Language Rights of Linguistic Minorities: A Practical Guide for Implementation. Geneva.
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Minorities/SR/LanguageRightsLinguisticMinorities_AR.pdf
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Minorities/SR/LanguageRightsLinguisticMinorities_EN.pdf
- 31- UNESCO. (1996). Universal Declaration on Linguistic Rights. World Conference on Linguistic Rights. Barcelona.
<http://www.unesco.org/cpp/uk/declarations/linguistic.pdf>
- 32- UNICEF East Asia and Pacific Regional Office. (2023). Children's Rights to Effectively Participate in Justice Proceedings in a Language they Fully Understand. The East Asia and Pacific region (Research Report).
<https://www.unicef.org/eap/media/13891/file/Children's%20Rights%20to%20Effectively%20Participate%20in%20Justice%20Proceedings%20in%20a%20Language%20They%20Fully%20Understand.pdf>
- 33- United Nations. General Assembly. (1965). International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination.
<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-elimination-all-forms-racial>
- 34- United Nations. (1989). International Convention on the Rights of the Child.
<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child>
<https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child>
- 35- United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights.
<https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>
- 36- Vanderplank, R. (2008). The Significance of First Language Development in Five- to Nine-Year-Old Children for Second and Foreign Language Learning. Applied Linguistics, 29, 717722-.
<https://doi.org/10.1093/APPLIN/AMN040>
- 37- World Health Organization. (2022). ICD-11 2022 release.
<https://www.who.int/news/item/112022--02-icd-112022--release>
- 38- Yew, Lee Kuan. (1984). Speech by Prime Minister Lee Kuan Yew at the Opening of the Speak Mandarin Campaign on Friday, 21 SEP 84, at the Singapore Conference Hall.
<https://www.nas.gov.sg/archivesonline/data/pdfdoc/lky19840921a.pdf>



شكر وتقدير

يتقدم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بالشكر لفريق العمل الذين عملوا
على إعداد هذا الإطار وتأليفه وتحكيمه ومراجعته، وهم:

فريق الإعداد العلمي:

أ. د. وفاء بنت إبراهيم السبيل.

أ. د. الجوهرة بنت بخيت آل جهجاه.

أ. د. هند بنت خالد الخليفة.

د. لمياء بنت حمد العقيل.

فريق التحكيم والمراجعة:

أ. د. محمود بن عبدالله المحمود.

د. أحمد بن سعد الأحمد.

د. محمد بن عبدالله الدغيم.

أ. د. خالد بن سليمان القوسي.

أ. نهال بنت علي القحطاني.

أ. أسيل بنت عبدالعزيز السيف.





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

